مقاليد عمر المصباح

فان قيل لم جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا دايما لان زيدا من قوم النبي عليه الصلوة والسلام وعمرو من قوم ابي يزيد فلذلك جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا دايما باعتبار جانب الشرف

شرح

الفرق بين الوقف والجزم ان الوقف لا يكون بعامل نحو اضرب والجزم لا يكون الا بالعامل لم يضرب

شرح

الفرق بين الوصف والنعت ان الوصف يستعمل في المدح والذم والنعت يستعمل في المدح فقط

شرح

[illegible]

فان قيل ان الصلوة تستعمل في الميت لانها بمعنى الرحمة لغة والسلام تستعمل في الاحياء لانه بمعنى السلامة لغة فكيف يكون الجمع بينهما عند الاداء على النبي عليه السلام نقول ان النبي حي بالاعتبار بدليل قوله المؤمنون لا يموتون وميت بالاعتبار بدليل قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون وحينئذ يجوز الجمع بينهما عند الاداء عليه

شرح

شرح المصباح
المسمى بالمقاليد

الاعراب على ضربين

لفظي

وتقديري

بالحركات او بالحروف

تام غير تام تام غير تام

ناقص

مثل زيد ورجال جمع المكسر المنصرف

الاعراب على ضربين

- لفظي
  - بالحركات
    - تام مثل زيد و رجال
    - غير تام ناقص نحو مسلمات
  - او بالحروف
    - تام ابوه واخوه
    - وغير تام ناقص نحو مسلمان
- و تقديري
  - بالحركات
    - تام
    - وغير تام ناقص نحو قاضي
  - او بالحروف
    - تام
    - وغير تام ناقص

اعلم ان التركيب ستة

- احدها تعدادي
- والثاني اسنادي نحو زيد قائم
- والثالث اضافي نحو غلام زيد
- والرابع مزجي نحو بعلبك
- والخامس صوتي نحو سيبويه
- والسادس تعدادي

المشتق للمصدر على ضربين

- فعل
  - انشائي امر ونهي
  - اخباري ماضي ومضارع
- اسم فاعل مفعول

قال زيد ... فائما حال ... يوم العيد

كل شي شي والجاهل ليس بشي

فبس اسم جيلة المكة

الفرق بين السباق والسياق

هو ان السباق ما قبل الشيء فقط

والسياق ما قبل الشيء وما بعده

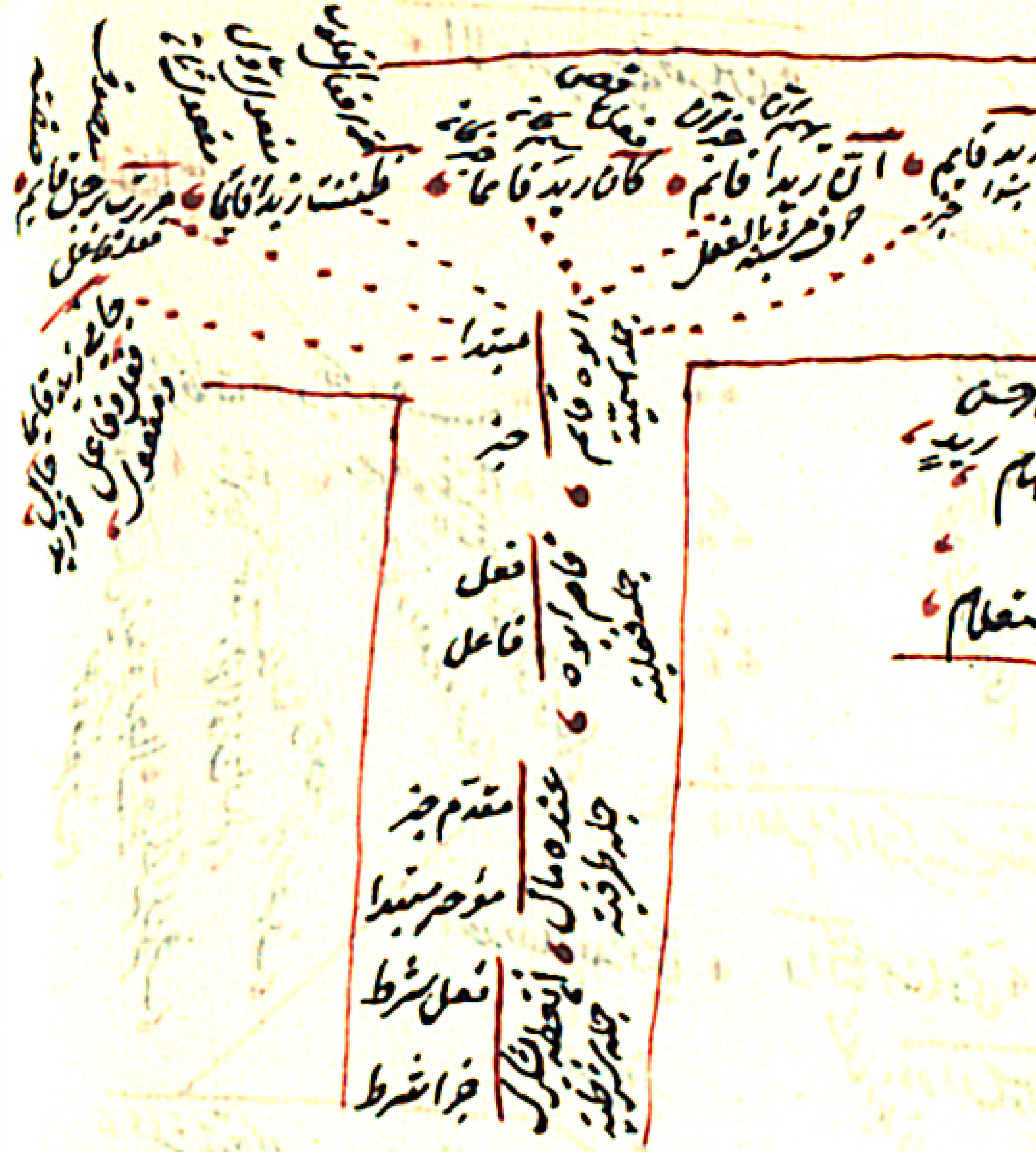
فالاول اخص من الثاني ٢

نصب تعجب است نحو ما احسن زيدا

جر استفهام است

رفع منفی است نحو ما جاء زيد

اعلم ای مستعلم



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

العوامل في النحو على ما الفه الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني مائة عامل لفظية
ومعنوية • فاللفظية منها على ضربين سماعية • وقياسية • فالسماعية
منها احد وتسعون عاملا • والقياسية منها سبعة عوامل • والمعنوية
منها عدد اثنان • تتنوع السماعية على ثلثة عشر نوعا **النوع الاول**
حروف تجر الاسم فقط • وهي سبعة عشر حرفا • واو • باء • تاء •
كاف • لام • رب • منذ • مذ • في • على • حتى • الى • حاشا • عدا •
من • عن • خلا • **النوع الثاني** حروف تنصب الاسم
وترفع الخبر • وهي ستة احرف • ان • ان • كان • ولكن • ليت • لعل •
النوع الثالث حرفان مشبهتان بليس ترفعان الاسم وتنصبان
الخبر وهما • ما • ولا • **النوع الرابع** حروف تنصب الاسم فقط
وهي سبعة احرف الواو بمعنى مع • والا • ويا • وايا • وهيا • واي
والهمزة • **النوع الخامس** حروف تنصب الفعل المضارع وهي
اربعة احرف • ان • لن • كي • اذن • **النوع السادس** حروف
تجزم الفعل المضارع وهي خمسة احرف • ان • لم • ولما • ولام الامر
ولا في النهي • **النوع السابع** اسماء تجزم الفعل المضارع على معنى
ان وهي تسعة • من • وما • واي • واين • ومتى • ومهما • وانى • وحيثما • واذ ما •

لا ، لا ، لا ، لا ، لا ، لا ، لا ، لا

ما ، ما ، ما ، ما ، ما ، ما ، ما ، ما ، ما

ما ، ما ، ما ، ما ، ما

النوع الثامن اسماء تنصب اسماء النكرات على التميز وهي اربعة
الاول عشرة اذا ركبت مع واثنين الى تسعة ، وكم الاستفهامية ،
وكاين ، وكذا ، النوع التاسع كلمات تسمى اسماء الافعال بعضها ترفع
وبعضها تنصب وهي تسع كلمات الناصبة منها ست كلمات ، رُوَيْدَ ،
وبَلْهَ ، و دُوْنَكَ ، وعَلَيْكَ ، وهَا ، وحَيَّهَلْ ، والرافعة منها
ثلث كلمات ، هَيْهَاتَ ، وسرعان ، وشتان ، النوع العاشر
الافعال الناقصة ، ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهي ثلثة عشر فعلا
صَارَ ، وكَانَ ، واَصْبَحَ ، وامْسَى ، واَضْحَى ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، ومَازَالَ ،
ومَابَرِحَ ، ومَافَتِئَ ، ومَاانْفَكَّ ، ومَادَامَ ، ولَيْسَ ، النوع
الحادي عشر افعال تسمى افعال المقاربة ، ترفع الاسم ، وتنصب
الخبر ، وهي اربعة افعال ، عَسَى ، وكَادَ ، وكَرُبَ ، واَوْشَكَ ،
النوع الثاني عشر افعال المدح ، والذم ، وهي ترفع اسم الجنس المعرف
باللام ، وهي اربعة افعال نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وسَاءَ ، وحَبَّذَا ، النوع
الثالث عشر افعال الشك ، واليقين ، تدخل على اسمين ثانيهما عبارة
عن الاول ، وتنصبهما جميعا ، وهي سبعة افعال حَسِبْتُ ، وخِلْتُ ،
وعَلِمْتُ ، ورَاَيْتُ ، ووَجَدْتُ ، وزَعَمْتُ ، والقياسية سبعة
عوامل ، الفعل على الاطلاق ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ،
والصفة المشبهة ، والمصدر ، وكل اسم اضيف الى اسم آخر ،
وكل اسم تم فاستغنى عن الاضافة ، والمعنوية منها عدد اثنان ،
العامل في المبتداء والخبر ، والعامل في الفعل المضارع ،

10

الحمد لله اصلنده احمد الله ایدی [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] اولدی اولشه الف و لام [illegible]

[illegible] اولدیلر یا الف لام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] تعالی نک قولنده [illegible]

[illegible]

[illegible] فتبارك الله احسن الخالقین [illegible]

[illegible]

و ما تشاؤن الا [illegible]

من لم یشکر الناس لم یشکر الله [illegible]

[illegible] کالنبی صلی الله علیه وسلم [illegible]

[illegible]

الحمد لله • اصلنده احمد حمدًا لله ابدى يا حمدت حمدا لله ابدى آنلكه
اوزره زمانه ماضيده حمد ايتدم • ايكنجى اوزره زمانه استقبالده حمد
ايدرم ديمك اولنور دى • وار ديلر احمد يى حمد يى حذف ايتديلر حمدا لله
قالدى كبر وف ودباقى مصدر فعلنى مشعر اولدى غنيجونه وار ديلر
نصبدنه رفعه عدول ايتديلر دوام وثبات قصد ايدوبى زيرا
نصب تجدده تجدده دلالت ايدر رفع دوامه ثبوته دلالت ايدر
واردى حمد لله اولدى اولنه الف واللام كتور ديلر تنوين
ساقط اولدى زيرا الف لام اتصاله تنوين انفصاله دلالت
ايدر دير الحمد لله اولدى • كلدك ايمدى الحمد نك الف لامى
اهل سنت وجماعت قتنده استغراق جنس ايچوندر زيرا معتزله
لر قتنده معظم ايچوندر زيرا معتزله لر ديرلركه حمد ايكى قسمدر
حمد صغير وار وحمد كبير وار حمد صغير خلايقدر وحمد كبرى
الله در لورمزميسى هر صانع صناعتنده خالق ديمك صادقدر
ديرزيرا حق تعالى نك قولنده كلدى فتبارك الله احسن
الخالقين ديديلر بزايدورزكه حمد صغرى وحمد كبرا الله در
المصور ديمكدر كورمزميسنكه الله تعالى ديدكه والله خلقكم
ديرزسنك فتبارك الله احسن الخالقين ديدكك احسن
وما تعملون ديد ديرز معتزله لر ايدرلر على كرم الله وجهه ايدر
من لم يشكر الناس لم يشكر الله بزايدرز علتنك اوله ديدوكنده
بمعنى منتدر ديرز كال النبى صلى الله عليه وسلم كفوا نعمه لوم وصحبه
الاحمق شوم ديروز

رب مصدردر مصدر دورث

اعلم ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس من وجه وفصل من وجه والوضع هكذا
جنس من وجه فصل من وجه لانه شامل على المهمل والمستعمل فالوضع اخرج
من هذا اللفظ المهمل فيكون الوضع فصل من وجه والوضع جنس لان الدوال
الاربع داخل في حد الوضع فيكون جنسا فقوله لفظا اخرج عنه الدوال
الاربع ولذا يكون جنسا من وجه وفصلا من وجه تمه

وانما قدم الاسم على اخواته
لقوته وضعفهما
من حيث استغنائه عنهما
واحتياجهما اليه في الافادة
وهو كون المقدم الاقوى
على الاضعف اولى تم

١٩

[illegible]

زهادك كل حب فيه خبث   وطعم الخل خل لو يذاق
هم سوق بضاعتهم نفاق   فنافق فالنفاق لها نفاق
طال الفراق بنا واشتد اشواق   وسال منا نقيض الدمع آماق
الله يعلم يبرى وس علقى   بوانى الى وجهك المحبوب مشتاق

٦٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل نواله والصلوة على نبيه محمد واله وبعد فان علم الاعراب من حازه فله الاسرار الالهية الادبية مختارة فان فوائده لا تحصى وزوائده لا تحوى لذتها كالجنيبة تقدم اللسان وتغتر على نكت نظم القران فمن اراد ان يرتقى من اسافل العلوم الى جنتها بين حويف روضها وغديرها فعليه ان ينحو اولا الى ذلك القانون ويتباعد عن الزيغ عنه تباعد الضب عن النون هذا وقد الح على بعض المختلفين الى ان اكتب لهم مختصرا اجمع فيه من طرائف المضاف فبادرت الى ما دعونى اليه وعملته بعد ما القيت شرا شرى عليه وسميته لمقاليد اذ فيه فتح الاغلاق لى ما هو حجر لم يكتب على التيز على الاحداق ويبلى ان لا تنسونى فحسبى ثنا بهم فحا ويدعا بهم دخا وبالله استعين وعليه التوكل

فيه اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط ولذا لزم الفاء فى جوابها وقولك اما زيد فمنطلق بعد تره مهما يكن من شئ فزيد منطلق اسقطت الجملة الاولى وهو مهما يكن من شئ وانابت اما منابها للايجاز واستعمالها على وجهين احدهما لتفصيل المجمل واستيناف الكلام نحو حالى القوم اما زيد فاخبرتك الحب واما عمرو فقمت من بدنه وثانيهما ان يستعملها المتكلم اجمالا فى كلام من غير ان تقدم كلام وعلى هذا قوله اما بعد حمد الله ولما نابت اما عن الفعل وهو يكن وقولك مهما يكن عبارت عاملة فى الظروف خاصة ولذا انتصب بها بعد فى قوله اما بعد حمد الله لان بعد ظرف زمانى كان المعنى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فان قيل لم لا يجوز ان ينتصب بارجت على تقدير اردت بعد الفراغ من حمد الله ان الخطا فالجواب انه ان تقطع ما بعد الفاء عما قبله بعمل فيما قبلها لا تعمل فيها تتقدم عليها لا تعالى منطلق ان زيدا فعول معمولها حتى لا يتقدم عليها الا انه اضعف

العامل واردت فى موضع الحالات فى قوله فان الولد فيمتنع ان تعمل فى بحد لتقدمه على ات والحمد مقابله النقمه وغيرها بالثنا قولا تقال حمدت على نعمائه وحمدت على شجاعته قوله جاعل النحو النحو فى الاصل هو القصد وانما سمى علم الاعراب نحوا لان ابا الاسود الدؤلى سمع ذات يوم قاريا يقرأ ان الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام فجاء الى امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله عنه وقال ان نحوا الى استنباط قانون لقوم به العرب كلامها فقال امير المؤمنين انح نحوه واشار الى الرفع والنصب والجر فجد له هذا العلم على هذه الثلاثة وجاعل النحو صفة لله تعالى فان قيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لفظية وهى غير مفيدة للتعريف بقول مررت برجل ضارب زيد فيصف النكرة بضارب المضاف الى المعرفة فالجواب ان اضافة اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون لفظية اذا اريد به الحال او الاستقبال لانه يشابه المضارع صورة ومعنى فيجب اعماله عملا بالمشابهة لكن لزوم الفعل تنوين اسم الفاعل بتقدير اعماله يقتضى ان يضاف ويترك اعماله عملا بالمشابهة فيضاف لفظا لا تقديرا لئلا يلزم من ثبوت الاضافة لفظا وتقديرا ركوب الشطط وهو ترك اعماله الواجب اما اذا اريد باسم الفاعل الماضى فاضافة ليست بلفظية لان كون اضافته لفظية بجانب اعماله ولا اعمال هاهنا لانتفا المشابهة من حيث المعنى لان للماضى والمضارع لما وراء الماضى واسم الفاعل فيما نحن فيه بمعنى الماضى فيكون اضافته معنوية فيفيد التعريف فلذا ساغ ان يوصف به المعرفة

قوله كالملح فى الطعام وجه التشبيه ان استعمال النحو فى الكلام مصلح له وتركه استعماله فيه مفسد كما ان استعمال الملح فى الطعام مصلح له وتركه مفسد لان هذا الوجه شامل لطرفى المشبه والمشبه به وجن حق وجه

التشبيه شموله إياهما وبهذا تبين فساد قول من قال في قولهم النحو في
الكلام كالملح في الطعام القليل من هذا الفن كاف كما أن القليل من الملح
مصلح للطعام لا الكثير منه لأنه جعل وجه التشبيه بالقلة والكثرة وهذا
الوجه مختص بالمشبه به فالتقليل والتكثير يتصوران في الملح بأن ينقص بعض
من القدر المصلح للطعام أو يضاعف ذلك القدر فأما أن ينقص شيء من رفع
الفاعل أو يضاعف رفعه فممتنع وكذلك النصب والجر قوله نبيه النبي المخبر
فعيل بمعنى المفعل من أنبأ أي أخبر كالبديع بمعنى المبدع من أبدع وأصله نبيء بزنة
نبيع خففت الهمزة فصارت ياء ثم أدغمت الياء في الياء ونظيره البرية من برأ
أي خلق والأصل بريئة بياء وهمزة خففت الهمزة فصارت ياء وأدغمت إحدى اليائين
في الأخرى والنبي الذي ينبئ عن الله عز وجل فإن لم يكن معه كتاب كيوشع وأما الر
سول فالذي معه كتاب قوله سيد لأن أصله سيود قلبت الواو ياء وأد
غمت الياء في الياء كطي في طوي مصدر طوى وكأيام في أيوام جمع يوم والسر في هذا
أن الجمع بين الواو والياء مستكره لأن الواو أخت الضمة والياء أخت الكسرة
ولا يجمع بين الضمة والكسرة أو بين الكسرة والضمة ألا ترى أنه لم يوضع اسم
على فعِل بكسرة بعد ضمة أو فِعُل بضمة بعد كسرة وبقولي غالبا خرج الجواب
عن نحو ضُرِب في المبني للمفعول وإنما تعينت الواو للقلب لأنها أثقل من الياء
ألا ترى أن الضمة التي هي جزؤها لا تحصل إلا بانضمام الشفتين بخلاف الكسرة
فهي تحصل بتحريك الشفة السفلى قوله وعلى آله أصل آل أهل بدليل
قولهم في التصغير أهيل أبدلت هاؤه همزة للقرب بينهما لأنهما من أقصى الحلق
فصار أأل بهمزة ساكنة بعد همزة مفتوحة فأبدلت الثانية ألفا إنما لا إبدال
فلا يستثقل توالي الهمزتين وإنما أبدلوا الهاء ألفا فلأن الهمزة الأولى مفتوحة

والفتحة جزء الألف فإبدال الألف بعدها جمع بين المتناسبين وبه
جرى على سنن التناسب وهذا التغيير اللفظي للدلالة على التغيير المعنوي فلا
يستعمل الآل في النسبة إلا لأولي الخطر كالملوك وأشباههم ولم يقل
آل الإسكاف وآل الحجام المؤيد المقوي والأصل مؤيدين سقطت النون
للإضافة والياء لفظا لالتقاء الساكنين قوله لما استظهر لما ظرف زماني
بمعنى حين بني لمجيئه على صورة لما الجازمة لأن الاتحاد الصوري بين الاسم والحرف
سبب لبنائه ألا ترى إلى منذ فإنه بني في حال الاسمية لمجيئه على صورة منذ
في حال الحرفية والعامل في لما أرجعت لا استظهر لأن استظهر مضاف إليه
والمضاف إليه لا يعمل في المضاف واستظهر الشيء أي حفظه وقرأه من غير
كتاب والتقدير وقت استظهاره مختصة لإقناع والقناع ما تغطي به المرأة
رأسها وفضيلته بقيته والمراد بكشف الوجه إياها إزالة الجهل لأن الجهل
حجاب كقصد القناع قوله أن ألحظه من كلام الإمام أي أن أعطيه بعضا
من كلامه من قولهم لحظ فلانا من حقه أي أعطاه بعضه قوله والحبر
يقال للعالم بتحبير الكلام حبر وقيل هو مقلوب بحر لأن العالم يجمع العلم
كما أن البحر يجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب للحياة واحتيج لقوله من
صابر بالعلم حيا لم تمت أبدا قوله أبي بكر عبد القاهر كلاهما من الأعلام
والعلم إن كان مصدرا بأب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم فهو كنية لما فيه
من إخفاء وجه التصريح باسمه العلم وكان كيف تركيبه دابت تج
تأدبه بمعنى الخفاء من ذلك الكناية وهي أن يترك التصريح بذكر الشيء إلى
لازمه لينتقل من المذكور إلى المتروك كقولهم فلان طويل النجاد والمراد
طول القامة

الذي هو ملزوم لطول النجاد ومنه نكح في العبد واذا وصل اليه حضار
من حيث لا يشبع بها ومنه الكيس المجهد داخل المتاع ومنه مغلوب
الكيس قلب الكل لان المنايه.. بحقوقه وان لم تكن مختصة باحدهما
فان قصد به التعظيم او التحقير فهو لقب والا فهو اسم قوله يسمى الله تعالى
اورد لفظ الخبر وهو يسبق في مقام الطلب وهو ليسبق للتفال بلفظ الماضي
على ان يعبر ما تحت هذا اللفظ من امور بحاصله خليقة بان يخبر عنها
بافعال ماضية والمثوى موضع الاقامة من ثوى بالمكان اي اقام به ويعلق
مضارع قولهم علق الشوك بثوبي والحلو نقيض المر وتنفجر بتفجر والينابيع
جمع ينبوع وهو العين ونظر فيه تامل والنعا ونجتذب قولهم تعاوروا
الشي تداولوه وانتصاب تعاورا على التمييز وانتصاب كراهة كونه مفعولا
له فانتصب اسصعا اخذ الشي كله والتنوين في قوله عن كل عوض عن
المضاف اليه اي عن كل واحد منها ووجه التعويض ان المضاف اليه يمنع من
تنوين المضاف كزيد في غلام زيد فانه وقع موقع التنوين في غلام فلما ترك
ذكر المضاف اليه لدلالة ما سبق من ذكر الكتب الثلاثة عليه ناسب ان يقع
موقعه التنوين واستثقال الشي عده ثقيلا واستقلاله عده قليلا وانتصاب
استثقالا واستقلالا على ان كلا منهما مفعول له والنصيحة اخلاص الود
من قولهم عسل ناصح اذا لم يبق فيه شمعة والفصاحة خلوص الكلام
من التعقيد والمراد بتعقيد الكلام هو ان يحير صاحبه فكره في تتبع
ويوجب مذهبك نحو المعنى ولا تدري من اين تتوصل وباي طريق معناه
يتحصل وغير المعقد هو ان تفتح صاحبه لفكره الطريق المستوي وان

كان فيه معاطف نصبت على المنار حتى تسلكه انت سلوك الشبيب
لم يجبه فصل وهو اذن الى اخره الحركات الخليقة وترجمة الكلام
تفسيره بلسان آخر والمراد بها التسمية ههنا والمغانم جمع مغنم
وهو الغنيمة وكسبه اي جمعه من كيس الطاير جناحيه ضمهما للوقوع
والاصطلاح في الاصل هو التصالح سميت الالفاظ المتداولة بين اهل صنعة
يتعاورونها فيما بينهم اصطلاحات لانهم قد تصالحوا عليها واتفقوا

الباب الاول

قدم هذا الباب لان لكل فن من العلوم اصطلاحات لا بد
للخائض فيه من ان يقف على ما تلك الاصطلاحات اولا فلو خاض
فيها قبل ان يقف على ما لها من الاصطلاحات لم يتعدلن يرجع عنها
بخفي حنين قوله كل لفظ الى اخره الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع فاللفظة احتراز عن غيرها من الاشيا التي تدل على المعنى كالاشارة
والكتابة وغيرهما فانك اذا حركت راسك عرضا او طولا في جواب من قال
لك هل في الدار زيد فهم لوحزك كما يفهم من قولك لا او نعم وقولنا الدالة
على معنى لاخراج المهمل لان اللفظ جنس يشترك فيه المهمل وغيره فقولنا الدالة
على معنى خرج المهمل من البين وقولنا مفرد للاحتراز عن المعنى الماخوذ
من جهتين فصاعدا كما في نحو الرجل وضرب زيد عمرا لان المعنى بالمعنى
المفرد هو ما كان ماخوذا من جهة واحدة كما سترى لان هذا المركب
اللفظ موضوعه بازا معناها دفعة واحدة فان قيل ذكر المفرد مستدرك
من وجهين احدهما ان التاء في اللفظة للوحدة ووحدة اللفظ تدل
على وحدة المعنى لان اللفظ كسوة للمعنى والكسوة الواحدة لا تكسوها
الا واحد والثاني ان المعنى صيغة مفرد كرجل فكما ان رجلا لا يدل على

بحليس بل يدل على الواحد كذلك مغنى لا يدل الا على المعنى الواحد
وهو الماخوذ من جهة و احد فحصل بهذين الوجهين ان ذكر الموضوع
ستدرك فالجواب عن الاول ان الافراد بالتنا راجع الى اللفظ
وقولنا مفرد وصف للمعنى فلا يلزم من ثبوت الافراد في شي ثبوته في
غيره اما قوله وجهة اللفظ تدل على وحدة المعنى فالجواب عنه ليس
كما نص مخرج اللفظ والمعنى متعدد لانه كلام ولا بد له من تعدد
المعنى وفايدة التنا في اللفظ ان اللفظ قد تعدد والمعنى موحد كما
في بعلبك ونحوهما وذلك جيبا في هذه المركبات قد اطلق كل منهما
على معنى مفرد ولم يخرج كلمة لان شرط الكلمة ان يكون مفردا في اللفظ
والمعنى وافراد اللفظ انما يتحقق بالنظر الى اول الوضع وبرق في نحو برق
نحره وضع لعلم ما وضع غير منضم اليه نحره ثم تركبا فيجوز الحكم غيرهما
كان عليه جيبنا ما التنا في اللفظ للاجزا عن هذه المركبات والجواب عن
الثاني ان المعنى مصدر قولهم عنى يعنى عناية ومعنى فيجوز ان
يراد به المعنى الماخوذ من جهتين فصاعدا لان المصدر جنس وان لم
يجئ المعنى مصدرا لان المراد به المعنى بدون التشديد ونظيره هذا النوع
فيجئ البنا اي منسوجه فظهران جديث المصدرية في المعنى قد زال
فالجواب ان صيغة المصدر فيه باقية وهي كافية لارادة ما ذكرنا من
المعنى الماخوذ من جهتين فصاعدا الا ترى الى قوله تعالى كانتا رتقا
تفتقنا بما قررناه قد ذكره في موضع من تواليف ولم يثن مع ان المراد به
المفعول لبقا صيغة المصدر فيه فكذا فيما نحن بصدده فهم
احترازا عما يختلط فيه

البائة كالنجلة في اللعنة وان قيل قد وقعت الغنية عن ذكره لقولكم
الدالة على معنى لانه ماخوذ في دلالة اللفظ على معنى وفوره ابدا ذكر
المعنى بذلك اللفظ عما يخرج عن الخطا وما يغلطون فيه لا يخرج اراده
ذلك المعنى منه عن الخطا فالجواب ان نقول لا يلزم مما ذكرت من
خروج ما يغلطون فيه بقولنا الدالة على معنى لانه خرج عانا دلالتها
وهي حاصلة عند المغالطين فعلم ان الوضع محتاج اليه في الذكر
ووجه اخر ان اللفظ مصدر لفظت الرحى الدقيق ورميته سمي به
الملفوظ وهو كل صوت خرج من فم اللافظ فتقول ذلك الصوت لا
يخلو من ان يدل على معنى او لا يدل فان لم يدل فهو مهمل فالاحتراز
عنه بقولنا الدالة على معنى وان دل فلا يخلو من ان يدل بالطبع
او بالوضع فالاول مثل اصوات البكا والضحك وغيرهما والاحتراز
عنه بالوضع لان ذلك الصوت ليس بكلمة والثاني كرجل وفرس
وهي الكلمة التي سبق ذكرها فان قيل ما حد اسم الا وهو
محتوي على معنيين احدهما مسماه والثاني اما التعريف او التنكير كما
في زيد وفي رجل في جاءني رجل وقد قررتم في الجنب خلاف هذا
حيث اشترطتم الدالة على معنى مفرد فالجواب ان التعريف في زيد
من جزء معناه لان لفظ زيد قد اطلق على ذلك الشخص دفعة واحدة
فلا يكون له اكثر من معنى واحد لعدم انقسام جزئها على جزء
المعنى والتعريف في الرجل مستفاد من حرف التعريف وهو ال
او اللام والهمزة للوصل فلا يلزمنا ما ذكره السائل اما في الاول
فلعدم تجدد

المعنى وامّا في الثاني فلتعدّده لتعدّد اللفظ وما ذكرنا في جنب الكلمة
في دلالة اللفظ على الدلالة على ما فوقها اما برجل في جاءني رجل ففيه ايضا
تعدّد اللفظ لان التنوين دالّ على نفسه لا الكلمة لانا انما نبحث بحث
العقد والتركيب لكون الاصل في المفرد ان يتلفّظ بها غير منوّنة والعقد
والتركيب لا وجود لهما في الافراد فنعلم ان التنوين دالّ على نفسه لا الكلمة
والتنكير مستفاد من جنسه والتعيين من الاسم فيكون تعدد المعنى لتعدد دفعة
اللفظ فوجهه وجمعها كلمات وكلم ذكرهما واعرض عن ذكر الكلام
للايذان بان جمعها ذلك لا هذا اذ لو لم يتضح هكذا لكان لقائل ان
يظن ان الكلام من جموعها بالنظر الى ان بعضهم قال الكلام ثلاثة اسم
وفعل وحرف كما قيل الكلمات ثلاث وقيل الكلم ثلاث ووجه انحصار
الكلمة في تلك الانواع الثلاثة ان ما تلفظ به من الكلم لم يكن مستقلا
بالافادة فهو حرف وان كان مستقلا بها فان لم يدل على اقترانه بحدث
بزمان فهو اسم وان دل فهو فعل والاصل الاسم فسمّوه به في حقوقه نحو
وهو من السمو لانه يسمو على مسمّاه او لانه سما على الفعل والحرف بدليل
ان الكلام ينعقد من اسمين ولا ينعقد من فعل الا عند انضمامه الى الاسم
نحو زيد ذاهب وذهب زيد وما لا يفتقر الى شيء فهو مفتقر اليه
لا يشك في كونه سابقا عليه اما الحرف فلا ينعقد منه كلام البتة فيكون
الحرف هو الاضعف من بين هذه الثلاثة كما ان الاسم هو الاقوى فلذلك
روعيت الرتبة في الذكر فقدم الاسم واخر الحرف وحذف الواو ويسمو لتعاقب

الى كانت لا تعاينه عليها مع انضمام كثرة الاستعمال الى هذه الكلمة
وكثرة الاستعمال مستدعية للخفة وفي الحذف خفة ثم نقل سكون
الميم الى النون لتصيّر وره الميم متحركة هنا بتلك الحركات فاحتيج الى
همزة الوصل للابتداء بها لتعذر الابتداء بالساكن فجي بها مكسورة لان
الاصل في همزات الوصل الكسر الا ترى الى همزات انطلق واستخرج
واخواتهما والى همزات مضمومة فان قيل الهمزة في ايمن للوصل
وكذا الهمزتان في نحو انصر ونحو الرجل على قول سيبويه والوسطى
مضمومة والباقيتان مفتوحتان فالجواب عن همزة ايمن ان الهمزة
فيه كانت للقطع لانه جمع يمين لكن لانضمام كثرة الاستعمال اليه صارت
همزة للوصل فالفتحة فيها هي الفتحة التي كانت حين كانت للقطع
وليس ببعيد ان يغيّر شيء ويبقى فيه شيء مما كان له قبل التغيير
اذ فيه في بقائه مراعاة جانب الاصل والجواب عن همزة انصر ان
الاصل فيها ايضا الكسر لكن لما لزم في نحو انصر بكسر الهمزة الخروج
من الكسرة الى الضمة وهو مستكره مستثقل عدلوا عن الكسر الى
الضم لاتباع ضمتها ضمة الصاد ولا يقال النون حاجز بين المكسور
والمضموم لانه ساكن والحاجز الساكن كلا حاجز فيلحق وجوده
بالعدم فالجواب عن الهمزة في نحو الرجل على قول سيبويه انها لكثرة
استعمالها من سائر همزات الوصل فتطلب الخفة بافتتاحها هذا ما
ذهب اليه البصريون والكوفيون ذهبوا الى ان اصله وسم لانه
سمة على المسمى اي علامة يعرف

واصله ابن بنو فلما صغر احركت السين دا انا
سمي اصله اسم سمو لما ذكرناه صدر الكتاب فزدت الاسما وهو الواو وتقلبت ياء وادغم يا التصغير فيها فصار الى
وعوض اليم وان معها كان لسكونها
ففارقتها الهمزة ولان معها حرم الوصل وابقا اللام على حذفها
سمي وبني فلم تعد اسم وابني

نحويها وهذا سبيلهم غير ان للبصريين وجوهها ثنا ذكب بقياس هذا
المذهب منها قولهم في تصغير سمي اصله سميو فقلبت الواو يا وادغمت
اليا في اليا لما يلتقيا في سيد ومنها قولهم في تكسير اسما اصله اسماو
فقلبت الواو الفا ثم الالف همزة اجا بعض المقلب فالاصل كل واو وقعت طرفا
قبلها الف تقلب تبعا فيها الحركات الاعرابية وقلبها الفا لان كل واو اذا
تحركت وانفتح ما قبلها تقلب الفا كما في دعو ولا لف عنزلة الفتحة
لتولدها من الفتحات الا يرى الى قولهم اذا العجوز كبرت فطلقت ولا
ترضاها ولا تملق فانه لما اشبع فتحة الضاد في ترضها نشا منها الالف
فصارت الواو في اسماو بمنزلة واو متحركة مفتوح ما قبلها فتقلب الفا
فالتقى ساكنان فحرك الثاني فصار همزة ومنها قولهم هذا سمي زيد
لمن تساويه في اسمه والاصل سميو فقلب الواو يا وادغمت اليا في اليا
فلو جرى ما ذهب اليه الكوفيون لقيل وسيم واوسام كوجيه ووجها
ووجيه واوجه ولقيل وسيم بدلا من الواو وعندهم فكان الجمع
جليب واسما من انيس واذ قد عثرت على ما ذكرنا فاعلم
ان الاسم هو ما دل على معنى في نفسه كان له مخرج عن الاقتران فهو
ما دل على معنى جنس جامع له ولاخوته وقولنا في نفسه فصل
لمعنى مشاركه الحرف لانه يدل على معنى في غيره وقولنا لا له مخرج
عن الاقتران فصل له عن مشاركة الفعل لانه يدل على اقتران احدث
باحد الازمنة الثلاثة فان قيل ما كلمة منهم يدخل بها الدوال
الخمس والاسم كلمة

صح الفا
فالقلب للام

انهام حرف

ولا بد لها من لفظه وكذا الاقتران مطلق والمراد هنا مقيد وهو
الاقتران باحد الازمنة الثلاثة فالجواب عن الاول ان ما اسم موصول
وهو اشارة الى مبهم بما تقدم والذي ذكر بيانا هو الكلمة فصار
كانه قيل الاسم كلمة دلت على معنى لان الاقتصار على لفظ ما للاختصار
والاعتماد على فهم الباحث والجواب عن الثاني ان الكلام في الاقتران
المعهود لان من خدم هذا الفن معلوم عنده ان الاقتران في هذه
الصورة لا يتناول الا الاقتران باحد الازمنة فان قيل ما ذكرت من
حد الاسم منقوض بالصبوح والغبوق فالصبوح يدل على شرب
اول النهار والغبوق يدل على شرب اخره فالجواب انهما فان
اقترنا فليسا بمقترنين باحد الازمنة بشهادة انك اذا اردت
ان يدل الصبوح على احد هذه الازمنة تفتقر الى صوغ صيغة
جديدة دالة على ذلك الزمان نحو اصطبح فان الازمنة الثلاثة
شائع في معنى الصبوح لانه صالح ان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا
وكذا الكلام في الغبوق قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه
قال بعضهم هو حد الاسم فاورد عليهم اذ واخواتها فانها اسماء
والحديث عنها ممتنع فلو كان ذلك حدا لخرجت هذه الكلمات
من الاسمية لانه لا بد لهم من ان يقولوا كل ما لا يجوز ان يحدث
عنه فليس باسم فاجابوا بان الحديث عن معنى هذه الكلمات غير
ممتنع لان معناها الوقت وهو مما يحدث عنه نحو مضى الوقت
ونحن

اذا جئت شاعر اسم فانما تحدث عن مجيئه لا عنه اذا قلت
جاء زيد فالمحدث عنه بالمجيء هو معنى الزاي والياء والدال لا هذه
الحروف المركبة في زيد وقال بعضهم هو علامة لان الحد لا بد له من
ان يكون مطردا او منعكسا ولا انعكاس هنا لامتناع قولك كل ما
لم يجز ان يحدث عنه فليس باسم فان اذا ونحوها اسماء ولا يحدث
عنها اما قوله المفتقر الاول بان معناها الوقت فالجواب عنه
عنه ان معناها الوقت لكن مع تضمنه معنى في والحديث عن مثله
ممتنع لما سيجيء عن قريب وقال بعضهم هو حد ووجد فيه زيادة
فقال الاسم ما جاز ان يحدث عنه او كان في معنى ما يحدث عنه
على ما ذكره في المتن فاذ واخواتها من الاسماء اللازمة للظرفية عنها
هذا ليست بناقضة للحد لانها في معنى ما يجوز ان الحديث عنه
وهو الوقت فان قيل الحد ما يحصر فيه ذاتي المحدود ومن
المعلوم ان الحديث عن الاسم ليس بذاتي له وانما هو من عوارضه
فالجواب ان ذلك مسلم لكن النحويين تسامحوا فيسموا كل قول
قوله
يطرد وينعكس حدا سواء كان ذاتيا او غير ذاتي
ومن علاماته اللفظية فيه اشارة الى ان جواز الحديث عنه
للاسم علامة له وليس بحد قوله خبره نحو زيد لاسم اما اسم
عين وهو ما ليس معناه جثة كزيد او اسم معنى وهو ما ليس معناه
جثة وهو اما وجودي كالعلم او عدمي كالجهل فاو رد على
من

من هذه الاقسام ثمانية لا يتهيأ على استقامة الحديث عن كل منها
قوله الملازمة للظرفية امتنع الحديث عن هذه الاسماء لان الاسم اذا لزم
الظرفية فانه لا يخلو ابدا عن معنى في والحديث عن الاسم باعتبار ان
يكون فيه معنى في كما في نحو جاء زيد وزيد منطلق فلو جاز الحديث عن
نحو اذ يلزم ان لا يبقى فيه معنى في حال بقائه فيه وهو ممتنع فيمتنع
جواز الحديث عنه قوله ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام
عليه الالف واللام من خصائص الاسم لانهما لجعل المعلوم بعلم معينا
عند المخاطب ولا يقع محكوما عليه الا الاسم فيختصان به ولان الفعل
لا يقع الا محكوما به وضعه لاحكام لكونها نكرة متضمنة المعنى فيابى الفعل
التعريف وحرف الجر ايضا من خصائص الاسم وكذا التنوين اما
حرف الجر فلانه موضوع لتجر الى الاسماء الافعال التي لا تستقل
اليها بنفسها وذلك باستدعاء بعض الافعال معنى ذلك الجار الا
لا ترى الى قولك ذهبت زيدا فانه لا يستقيم ما لم تقل ذهبت الى
زيد فعلم ان دخول حرف الجر ممتنع الا على الاسم بعد ذكر فعل
قوله
لفظا او تقديرا واما التنوين فانه يجيء في موضع قطع الكلام عليه
تقول هذا غلام بالتنوين اذا قطعت كلامك عليه ومنه غلام زيد بلا
بالتنوين في زيد لان الغلام حين اردت القطع على زيد لا على الغلام
والقطع الحقيقي لن يتصور الا على الاسم لان الفعل يحتاج الى فاعل له
ظاهرا او تقديرا نحو خرج زيد وزيد خرج والحرف يحتاج
اما الى الاسم واما الى الفعل نحو لزيد منطلق وقد خرج ولذا

قيل الفعل ماخوذ من التلفظ وهو لا يشتمل ولا يخرج من الاعراب قوله
والفعل الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان فان قيل كان اذا قصد
من الافعال وهي لا تدل على الحدث وانما تدل على الزمان المجرد
فقولك كان زيد منطلقا بمنزلة قولك فيما مضى زيد منطلق فالجواب
انا لم نقل الفعل ما دل على حدث مقترن بزمان فكان ولنا انه يدل
على الحركة عملا بحق البناء والاعراب والبناء على الفتح لان الفتحة جزء
ما هو لازم السكون وهو الالف فلما امتنع البناء على السكون صير الى
اقرب الحركات اليه لان المصير الى الاقرب اولى فوجب نصب
ودحرج واكرم ذكر الامثلة الثلاثة لينبه على ان الفعل اما ثلاثي
مجرد او رباعي مجرد كنصر ودحرج او غير مجرد كاكرم
والثاني ما تعاقب الى آخره غير صيغة الماضي اذ لو قيل نصر
للماضي والمضارع لوقع الالتباس ولم يعتبر بالنقصان لئلا يلزم
العدول عن اصل الابنية ومهما كان على ثلاثة احرف لانقسامه
على المراتب الثلاث المبتدا والوسط والمنتهى بالسوية فزيدت
حروف المد لان الزيادة مستلزمة للثقل وهي خفيفة جارية
مجرى النفس الساذج وقد حذفت عليها المقادلة وانما ثبت بها
المساحة لكثرة ورودها بانفسها اعتبارا او بابعاضها وهي
الحركات الثلاث وعينت الالف للمتكلم الواحد لاختصاصها بمبدأ
المخارج وهو اقصى الحلق وكونه مبدأ الكلام والواو للمخاطب
لكونه منتهى الكلام ولاختصاصها بمنتهى المخارج وهو ما بين

الحدث فانها دالة على اقترانه بالزمان فان كان في قولك كان زيد
منطلقا دالة على اقتران مفهوم الانطلاق بالزمان الماضي ولا فرق
بينها وبين انطلق في ان كلا منهما دال على اقتران الحدث بالزمان
غير ان الاقتران في انطلق من لفظ واحد وفي كان من لفظين ولهذا
عدت من الافعال الناقصة فان قيل ما تقول في المضارع
فالجواب انها تدل على الايجاب لا على اقترانها بالزمان الا ترى
ان الخبر ولا يدل ذلك على نفس ذلك الفعل سواء وجب او لم
يوجد بخلاف خبره فانه يدل على وقوعه في زمان معين والفرق
واضح بين نفس الحدث وبين وقوع ذلك الحدث في زمان
وللفعل خصايص منها دخول قد والسين وسوف والجوازم اما قد فهي
اما لتقريب الفعل الماضي من الحال نحو قد خرج فقولك هذا انه
دال على ان خروجه قريب من اخبارك بخلاف قولك خرج فانه
ليس فيه هذه الدلالة او لتقليل الفعل في المستقبل كقولهم ان الكذوب
قد يصدق فيختص بالدخول على الماضي والغابر فاما سوف
والسين فهما للاستقبال فيمتنع دخولهما الا على الغابر وفي سوف
دلالة على زيادة تنفيس كانهم لما زادوا على السين غيرها جعلوها
افسح منها لان زيادة اللفظ يستفاد منها زيادة في المعنى الا ترى الى
الى خشن واخشوشن فالثاني ابلغ والى حمل واحتمل لان الاحتمال
بمنزلة الاضطراب وانما ذكر السين معرفا لانه يجي للاستقبال
وللطلب واصابة الشيء على صفة والتحول والوقف بعد كافي

نعتبر

وقد تكون للتكثير ايضا الا انهم يحلون الشمس على الشمر نحو قوله قد نعلم الله البوقين

الموت وبمعنى سين الكينونة نحو استحجر واستعظمه (واستعجله) واستجابه
واستنبت البقا خبر واكرمتكم وهو تست بكذب فلا بد من ذكره
معرفًا بحرف عهد ليتعين سين الاستقبال ومنها دخول حرف
الجزم لان اثره وهو الجزم مختص بالفعل فلو لم يختص هو بالفعل
فلا يخلو من ان يظهر اثره في غيره او لا فيلزم اما عدم اختصاص
الجزم بالفعل والاجماع منعقد على خلافه او تخلف الاثر عن المؤثر وكلا
الفسادين منتف فينتفي عدم اختصاص حرف الجزم بالفعل
ومنها اتصال الضمير المرفوع البارز فقولنا المرفوع احتراز
عن نحو غلامي وغلامك وغلامه ونحو انني وانك وانه فانهما انما
يختص به او منصوبه وقولنا البارز احتراز عن الضماير المستكنة
في الصفات نحو زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر كريم فان
قيل لم يتعرض المصنف لذكر البارز فالجواب انه [illegible] (شهرته)
منه او نقول لعله اراد بذلك الضمير اللغوي لا النحوي وبهذا
يتعين البارز لانك اذا قلت اكرمت يستقيم ان يقال اتصل
بهذا الفعل ضمير واذا قلت زيد اكرم لا يستقيم ان يقال اتصل
به ضمير الا بالنظر الى اصطلاح النحويين وذكره الضماير البارزة
دون المستكنة في امثلة الثلاثة هنا دل بصحة ما ذكرنا من ان
المراد البارز لا المستكن ووجه اختصاص الضمير المرفوع
البارز بالفعل ان الفعل لا بد له من فاعل والضمير المرفوع
صالح للفاعلية وكذا الضمير المرفوع المتصل لا بد له من ان

يتقدم عليه شي ليتصل هو به والفعل صالح للتقديم فناسب ان
يمتزجا اشد الامتزاج ونعلم اتفاقا على ان اللام للالف في قوله باكرمت
واكرما واكرموا اشارة الى مسئلة من فقه وهي ان الماضي مع الضماير
المرفوعة المتصلة ثلاثة احوال فافهم ومنها اتصال تا التانيث
الساكنة فقولنا الساكنة احترازا عن تا كريمة والغرض ان تا
التانيث تلحق بالماضي وهو مبني فوجب اسكانها لان السكون انما
هو متصل بالمبني اليق اذ الاصل في باب البنا وهو السكون اما تا
التانيث اللاحقة بالاسم فانها امتزجت مع الاسم امتزاج الكلمة (مت)
في جميعا ولا اعراب على الف جميعا فوجب ان تكون الاعراب على هذه
التا ودلالة التا في الفعل خالف دلالتها في الاسم فهي في الفعل للدلالة
بان الفاعل مونث نحو نصرت هند ونصبت دعد وفي الاسم
للدلالة بان ما دخلت عليه نفسه مونث اما الاسما المشتقة
فالتا فيها على نحو ما هي عليه في الفعل لانها فرعية الا تراك تقول
ضربت باسماء ناصبه فتونثه لان الفاعل المضمر في ناصبة مونث
فهو بمنزلة قولك باسماء نصبت **قوله** ونعمت وبئست ذكرهما
بعد ذكر نصرت لان في فعليتهما اختلافا والصحيح انهما فعلان
فافاد ذكرهما التنبيه على المذهب الصحيح **قوله** وله ثلاثة (ازمنة)
امثلة لان الفعل يدل على اقتران حدث بزمان واقسام الزمان
ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل فكذا امثلته ذلك **قوله**
المعتل لاحد نعني البنا لفوات موجب الاعراب وهو

لتوارد المعاني الثلاث أعني الفاعلية والمفعولية والإضافة
ويجيء تقريره والبناء على الحركة لأن الماضي شابه المضارع
من وجوه منها رجوعهما إلى أصل واحد وهو المصدر ومنها
وقوعهما صفة للنكرة نحو مررت برجل ضرب وبرجل يضرب ومنها
وقوعهما شرطا وجزاء نحو إن ضربت ضربت وإن تضرب أضرب
والمضارع معرب والحركات أصل في باب الإعراب كما أن السكون
أصل في باب البناء فبني على الحركة عملا بشبهي البناء والإعراب والبناء
على الفتح لأن الفتح جزء ما هو أخو السكون وهو الألف فلما امتنع
البناء على السكون صير إلى أقرب الحركات إليه لأن المصير إلى الأقرب
أولى قوله نصر ودحرج وأكرم ذكر الأمثلة الثلاثة لينبه على
أن الفعل إما ثلاثي مجرد أو رباعي مجرد كنصر ودحرج أو غير
مجرد كأكرم قوله والبناء ما يتعاقب إلى آخره غيرت صيغة
الماضي إذ لو قيل نصر للماضي والمضارع لوقع الالتباس ولم
تغير بالنقصان لئلا يلزم الحذف ولا عن أعدل الأبنية وهو ما كان
على ثلاثة أحرف لانقسامه على المراتب الثلاث المبتدأ والأوسط والمنتهى
بالسوية فزيدت حروف العلة لأن الزيادة مستلزمة للثقل
وهي خفيفة جارية مجرى النفس ليساعد قدر ما تدعت عليها المقاولة
وإنما ثبت بها المضارع لكثرة دورها بأنفسها أعادت أو بأبعاضها
وهي الحركات الثلاث وعينت الألف للمتكلم الواحد لاختصاصها
بمبدأ المخارج وهو أقصى الحلق وكونه مبدأ الكلام والواو
للمخاطب

لكونه منتهى الكلام واختصاصها بمنتهى المخارج وهو ما بين الشفتين
والياء للغائب لكونهما وسطين فالياء من وسط المخارج وهو وسط
اللسان وذكر الغائب دائر بين المخاطب والمخاطب ثم قلبت
الألف همزة لسكون الألف وكون الابتداء بالساكن متعذرا وثبوت
القرب بينها وبين الهمزة في المخرج وقلبت الواو تاء لئلا يتعاقبها من
توالي المتماثلين في نحو ووجل أمر من ما فيه من شبه نباح الكلب وكلامهم
وهو كلام أهل الجنة مستعذب عن مثل هذه النقيصة وإنما قلبها تاء
فلأن مخرج التاء يجاذب مخرج الواو مع القرب بينهما لأن التاء مخرجها
بين طرف اللسان وأصول الثنايا فناسب أن يقع بدلا عنها لأن
البدل أبدا بعد الأصل ثم جعلت الغائبة تبعا للمخاطب في التاء لاشتراكهما
فيها في الماضي نحو نصرت ونصرت ولم يسكن التاء للغائبة هنا ولئن
سكنت في الماضي لئلا يلزم الابتداء بالساكن ونحت أخذ في الفتح
ووقوع الالتباس بين المبني للفاعل والمبني للمفعول كما في تنح
بالضم في موضع الفتح كما في المجهول وفي الكسر ووقوع الالتباس
بينهما ولغة من يكسر حرف المضارعة سوى الياء تعلم بكسر التاء
لأن المبني للفاعل على لغة بالكسر ولو كسرت التاء للتأنيث بكسرة بدل الكسر
في المبني للمفعول ولا يدري أن تعلم هي بالكسر بمعنى تعلم بالفتح أو تعلم بالفتح
ولأن في الفتحة موافقة بين هذه التاء وبين أخواتها من حروف
المضارعة وعلى اختيار الفتح أيضا التناسب بين المذكر والمؤنث
لكن فيه تغيير تقديري وهو عندهم معتبر كفلك للواحد والجمع
قال الله تعالى

في الفلك المشحون حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فالضمة في الاول
اصلية كضمة برد والثانية عارضة كضمة يشف لانه جمع كسير ولابد له
من تغيير بين بكر كرجال في رجل او بنقصان كاسد في اسد او بتغيير
هيئة كسقف في سقف ولا وجود للاول والاخير في فلك للجمع فتعين الثالث
وتقدير التغيير هنا من حيث ان تاء الخطاب اصلها الواو بخلاف تاء
التانيث فهي باقية على حالها اما النون فانها زيدت لتكون علامة
للمتكلم اذا كان معه غيره فتعينها للزيادة لشبهها بحروف المد من حيث
الخفاء واللين والمد كالنون الخفيفة في من زيد وتعينها لحاق الواحد
لتعينها لذلك في نضرباه قوله وسمي المضارع اي المشابه لانه شابه الاسم
من وجوه دخول لام الابتداء عليه ان زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا
لناصر ولا يعارض بقول الشاعر فان من حبك فلا صالح لانه جواب
القسم واوله حلفت لها بالله حلفة فاجر ومنها الموازنة بالحركات والسكنات
نحو ينصر وناصر فان يعورض هنا بنحو نصر مع نحو فرس فيما متوازنان
فتعارضه بنحو يعلم مع نحو يعلم فيما ايضا متوازنان فبقي ما ذكرنا من
موازنة المضارع مع اسم الفاعل سالما ومنها الاشتراك بين الزمانين
نحو ينصر الان وينصر غدا كالاسماء المشتركة نحو العين للناصر والفوارة
وغيرهما ومنها زوال الشياع نحو في الاستقبال باللام الابتداء كزوال الشياع باللام
في الرجل فرجل شايع بين افراد هذا الجنس فباللام ارتفع الشياع
ويعورض هذان الوجهان بالماضي فانه مشترك بين القريب من
الحال والبعيد منها نحو قد ركب الامير وخرج زيد امس وبدخول
قد

يتخصص بالقريب من الحال فاجيب بان ما ذكرتم هنا القائل
يتخصص لان قد ركب لا يدل على الماضي كما ان خرج امس دال
عليه ايضا الا ان الاول بالقرب من الحال والثاني بالبعد عنها فعلم ان
الماضي دال على الماضي سواء دخل عليه قد او لم يدخل فلا يكون
معارضا لما ذكرنا لان المضارع قد كان صالحا للحال فيعرف الاستقبال
قد يخص للاستقبال قوله فاذا دخلت اللام اخره فان قيل لو
كانت هذه اللام مخلصة للحال لما جامعت حرف الاستقبال في
قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فالجواب لان اللام في ولسوف محضت
للتاكيد كما تمحضت الف التعريف في باالله للتعويض عن همزة اله
زايلا عنها معنى التعريف قوله والثالث الموقوف لاخر المراد به
امر المخاطب الفاعل ووجوهه ستة نحو انصر الى انصرن وهو
مبني على السكون لفوات موجب الاعراب وكون السكون اصلا
في البناء وهو عند الكوفيين مجزوم والاصل في انصر لتنصر كما تقول
لينصر باللام في امر الغايب حذفت لام لاستثقالها لكثرة استعمالها تخفيف
ثم حذفت منه حرف المضارعة فالجواب لو كان اصله باللام لامتناع
حذفها امتناع حذف لام امر الغايب وقولهم حذفت لكثرة الاستعمال
باطل اذ لو كان الحذف لاجلها لما حذفت اللام في نحو ليحكك لقلة
استعمالها لانا نراهم حذفوا النون في لم يك لكثرة استعماله ولم يحذفوها
في لم يصن لقلة استعماله وقالوا لم ابل في لم ابال ولم يقولوا لم اول
في لم اوال لان الحذف في لم ابل لكثرة الاستعمال وفي في لم اوال قليلا
انا نقول حرف المضارعة

هو علة الاعجاب فاذا انتفى وجب انتفاء الاعجاب قوله مشتقا
على طريقة افعل جعل افعل علما لكل امر لمخاطب فاعل خرج منه النهي
امر ما ليس بفاعل ولا مخاطب كالغائب والمتكلم المفعولين وما هو
فاعل وليس بمخاطب كالغائب والمتكلم الفاعلين وما هو مخاطب وليس
بفاعل كالمخاطب المفعول فالامر في هذا المجموع بادخال اللام على الفعل
نحو ليضرب لا نضر للنصب ونحو لتضرب لا نضر لتنصب ونحو لتنصب دائما
اشتق امر المخاطب الفاعل على طريقة افعل لان امره هو الكثير وقوعه
خلاف امر غيره والاستعمال على طريقة افعل فيه اختصار فكان
اختصاصه بما كثر اولى وطريقة الاشتقاق ان تحذف حرف المضارعة من
المضارع للمخاطب الفاعل فان تحرك الاول فابقه على حاله نحو
عد في تعد وان سكن زدت همزة الوصل لئلا تبتدئ بالساكن
مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة مكسورة فيما عداه فالكسر لكونه
الاصل في همزات الوصل والضم لما مر ذكره قوله والحرف
ما دل على معنى ليس معنى اسم ولا فعل من عبارة صاحب الكتاب وحده
ما دل على معنى في غيره ومعنى قولنا في غيره ان معناه متوقف
على ما ذكر متعلق له من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل الا ترى
ان من في سرت من البصرة لابتداء الغاية ولا يدرك منه من ذكر
المتعلق الذي هو البصرة او نحوها ليستقيم الكلام فاما قولك الابتداء
وابتدأ فليسا مفتقرين الى ذكر متعلق نحو الابتداء حسن و
ابتدأ سيري يوم الجمعة ولا حاجة الى ان تذكر من البصرة في المثالين

قوله والفعل يكون خبرا ولا يكون مخبرا عنه فان قيل هذا
غير مستقيم فالمصنف نفى الحدث عن الفعل وقوله يكون مخبرا ثابت
عنه فجوابه ان المراد من نفي كون الفعل مخبرا عنه ان لا يحدث
عن لفظ الفعل باعتبار معنى يستعمل هو فيه في نحو ضرب زيد وقولك
الفعل لم يستعمل لفظ فعل باعتبار معناه بل استعملت اسمه والاسم لا يأبى
ان يكون مخبرا عنه وقولنا باعتبار معنى يستعمل هو فيه خرج [illegible]
عن الحدث عن الفعل في نحو ضرب فعل ماض لانه لم تقصد فيه الا نفس اللفظ
في نفسه قوله والحرف اداة بينهما اي الحروف وصل وروابط تتلاقى
بها المعاني الفعلية والاسمية ولذا لم ينفك من متعلق كما ذكرنا
وذلك المتعلق اسم او فعل ولا يصح ان يكون حرفا لادائه الى التسلسل
ونحو نعم في جواب قائل هل خرجت [illegible] قد استقام به
الكلام بدون متعلق لكونه نائبا عن الفعل اذ الاصل هنا خرجت
حذفوا الفعل واقاموا الحرف قوله اذا ائتلف منها الى اخره
حد الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
احترزنا بالمركب عن المفرد وبالكلمتين عن حروف التهجي وباسند
عن نحو بعلبك وعبد الله وباحديهما الى الاخرى عن احد طرفيه
فعلى قولنا اسندت الاولى الى الثانية يرد المبتدأ والخبر وعلى الفعل
والفاعل ومرادنا بالاسناد اسناد له افادة من غير ان يتعرض
للاخبار ليشمل الجملة الاخبارية والطلبية نحو خرجت واخرج وهل
خرجت ففي كل من الثلاثة اسناد ولا اخبار في الاخرين وانما ذكر
المركب وان كان في ذكر

غنية

الاسناد ... عن ذكره لا مضايقة فيه لانه لا بد للمحدود من جنس وفصل فالمركب جنس يقع على المركبات كلها والاسناد فصل يدل على ما يتميز به الكلام عن غيره والاسناد في اللغة اضافة شيء الى شيء وفي الصناعة اضافة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة وبقولنا التامة احترزنا عن نحو غلام زيد **قوله** فعل واسم او اسمان اشارة الى ان الكلام لا يتاتى الا في فعل واسم او في اسمين لانه اقتصر على ذكر القسمين وبيانه انحصاره فيهما ان الاقسام ستة اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فلا كلام الا في الاول والرابع كلاهما كلام والثاني لا يفيد لانتفاء المخبر عنه وكذا الثالث لانتفاء المخبر عنه والمخبر به وكذا الخامس لانتفاء احدهما فان الفعل لا يصلح مسندا اليه او خبرا وكذا السادس لانتفاء المخبر عنه لتعين الفعل للخبرية ولا فائدة في يا زيد لحرف النداء لكن لقيامه مقام الجملة ومن ثم ادعوا وانادي على قول الاكثرين او لانه اسم فعل على قول بعضهم فلا يكون الكلام منعقدا من حرف واسم **قوله** سميا كلاما وجملة والجملة عند النحويين تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف **قوله** والجمل اربع فعلية واسمية غير ان الشرط لما خالف الظاهر يجري الجملة فيه مجرى الجزء منها في عدم الافادة ولان الظرف لما ناب عن الفعل وقام مقامه لعرض كل منهما باسم على حدة **قوله** فعلية تدبرها

لان الفعل هو الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه لان الاخبار هو الاكثر في الكلام وللاكثر حكم الكل ووضع الفعل للاخبار ولا بد له من فاعل فثبت ان الفعل والفاعل هما الاصل وكون المبتدا والخبر فرعا عليهما فتوخروا الجملة الاسمية عن الفعلية **قوله** عندي مال ارتفاع مال بالفاعلية عند قوم وبالابتدا عند اخرين وهذا بناء على ان المقدر في الظرف الحقيقي والمجازي وهو الجار والمجرور فعل عند الفرقة الاولى فالتقدير حصل عندي مال واسم فاعل عند الفرقة الثانية والحكم على الواقع بعد اسم الفاعل في نحو ضارب زيد الاباه حسنا كذلك مال في عندك مال لان التقدير عندهم حاصل عندك مال اذ لو حكم عليه بالفاعلية لكان اسم الفاعل عاملا بدون اعتماده على احد الخمسة المبتدا والموصوف وذي الحال والنفي والاستفهام وهو لا يعمل بدون الاعتماد لما سيجيء في موضعه فان قلت زيد في الدار ابوه ولقيت غلاما في يده طبق واتاني بكر ومعه شيء وابحتك قريبك وما في الدار احد فالاسماء المرفوعة بعد هذه الظروف مرتفعة بالفاعلية فعلى المذهب الاول ظاهر وعلى الثاني لوجود الاعتماد على المبتدا في الاول وعلى الموصوف في الثاني وعلى ذي الحال وحرف النفي والاستفهام في الثانية **قوله** وكل منها الى اخره اي وكل واحد من تلك الجمل الاربع تقوم مقام المفرد وتعطى اعرابه من حيث الجزء

كالاسما المبنية كمن في جامن عندك فموجب فوع الجمل بالفاعلية
لان الجمل مبنية لانتفا موجب الاعراب والبنا كما يثبت بتحقق سببه
كذلك يثبت بانتفا موجب الاعراب الا تراهم يقولون واحد اثنان
بالبنا على السكون لعدم موجب الاعراب لانه لا يتحقق بعد التركيب
ولا يتحقق الاعراب اذ الاصل في الكلم هو البنا والاعراب عارض
فلا يثبت العارض بلا موجب واشترط في الجملة القايمة مقام
المفرد بجوع الضمير منها الى الاسم الاول لان الجملة من حيث هي
مستقلة بنفسها غير مفتقرة الى غيرها ووقوعها موقع
المفرد يوجب افتقارها لاخذها صفة المفرد وهو مفتقر لعدم
تمام الافادة بانه من جزء منه فيشترط عود الضمير منها ليحصل
لها بذلك افتقار وبتصف بصفة مفرد قامت مقامه فوقع
في خبر المبتدا الى اخره نحو زيد انطلق ابوه او ابوه منطلق و
عنده مال او ان تكرمه يكرمك فان جئت بان فانصب زيدا
والجمل المذكورة على حالها وكل واحد منها في البا بعد حرفه
من حيث المحل وان جئت بكان او بظننت فارفع زيدا الاول
فانصبه في الثاني والجمل منصوبة محلا وان جئت بنكرة ووصفتها
بواحدة منهن فاعرابها على مقتضى العامل نحو جاني رجل
انطلق ابوه ورايت رجلا ابوه منطلق ومررت برجل عنده
مال الا ففي الاول الرفع وفي الثاني النصب وفي الثالث الجر
وان جئت بذي الحال فالجمل منصوبة محلا وفي بعض الجمل
هنا

٢٤

شرايط لا بد من ذكرها فالجملة ان كانت اسمية او شرطية لزمت
الواو نحو جاني زيد وابوه منطلق ولقيته وان تكرمه يكرمك قال
ليسلوا من الشر في شي وان كانوا ذوي عدد لكن نفي
ليس والمن الشر في شي وليس هاهنا ولكن بين ظرفية فان تقدم بعد
الظرف مظهر تركت الواو في اكثره في الباب ولكن جئت فان نحاد
ضمير من الجملة الى الاسم الاول بشايع الاثبات نحو لقيته عليه جبة وشي
او وعليه وان لم يعد لزمت الواو كاكرمته وفي الباب ولما كانت
فعلية في الماضي المثبت لامكان ولانه قد جا زيد فد عنم او
وقد عنم وكذا في المنفي الاثبات نحو سيرت ما كان يعنيني احد او
وما كان يعنني ومع المضارع المثبت تركت الواو وفي المنفي الاثبات
نحو جئت اتكلم وجئت لا اتكلم او ولا اتكلم والسر في هذا المجموع
ان الجملة الاسمية خارجة عن اصل الحال المنتقلة فاصلها كونها صفة
جارية كراكبا في جئت راكبا ولا اسم دلالته على الثبوت والحال مع
ذيها كخبر ولا جد لانها في الاصل خبر وخبر عنه كما في زيد راكب نحا
زيد راكبا فلا بد من الواو للربط بينهما وان الشرطية
للاستقبال والحال تنافيه فلزمت الواو للربط وترك الواو
اذا تقدم مظهر لان التقدير مستقر في الدار او يستقر ولا واو
فيهما نكذا في الظرف وجوازه الامرين اذا وجد مظهر وعاد الضمير
التقدير مستقر عليه جبة وشي ولا واو في مستقر ولان الجملة
شبيهة بالجملة الاسمية فجوز ترك الواو والاتيان بها للجنسين ولزوم
الواو في اكرمته وفي الدار بجمع ولبروز الجملة الظرفية في نزهة الاسمية
مع خلوها من الرابط وجواز

اي ترك الواو وعكسه

جئت

خارجة

لتربط

لان

لان قد للتقليل ولا للنفي وكلاهما ماس واو واجب

الاعراب في جمل فعلية فعلها ماض مثبت لان الحال صفة ثابتة في وقت
الحال والماضي خلافها لكن يجي قد قرب من الحال ولذا لزم قد فيها لتنظر الى
ان الماضي ليس للحال اتي بالواو وبالنظر الى انه بدخول قد صار كانه
للحال ترك ذكرها فان قلت هل يجوز وقوع الماضي حالا مقدرة بعد
قد قلت جوزه ابو الحسن محتجا بقوله تعالى او جاوكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت ومنعه سيبويه واجاب عن الآية بان حصرت صفة
لموصوف وهو حال اي جاوكم قوم حصرت صدورهم ولزوم ترك
الواو في جملة فعلية فعلها مضارع مثبت لان المضارع صالح للحال
والحال في الحقيقة خبر عن ذيها والخبر مع المخبر عنه كشيء واحد فلا حاجة
الى الواو لانها للربط وهو حاصل بدونها وترك الواو في جملة فعلية
فعلها مضارع منفي لما ذكرنا في المضارع المثبت وذكرها لخروج الجملة
عن نهج الحال فانها لن يستعمل بالاثبات لا بالنفي ولن يقال جا زيد اكبا
دون لا ماشيا فلما خرجت عن نهجها ضعفت الاتصال بين الحال وذيها
فاحتيج الى الربط فجاز ان تذكر الواو **قوله** الاعراب ان تختلف
اخر الكلمة باختلاف العوامل فيه ثلاث شرايط الاختلاف وكونه في
اخر الكلمة وكونه في اخرها باختلاف العوامل اما الشريطة الاولى فلان
ما هو الاصل في الاعراب وهو الاسم تتوارد عليه في التركيب الفاعلية
والمفعولية والاضافة كما في جا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد فـ
دلالة فيه على هذه المعاني فناسب ان تنصب فيها علامة لكن بالدلالة
لتناسب تلك المعاني لانها زيادة على بنية الكلمة وطلب ما هو النهاية
في الخفة وهو اخر الكلمة حروف اللين لكون

75

المتبادر نظيرا للثقل بحصول باجزايها لاختلاف واما الشريطة الثانية
فلان ذلك الاختلاف بسبب تلك المعاني ولا تحقق لها قبل تحقق الجميع
ولا يتحقق له قبل تمام الكلمة واما الشريطة الثالثة فللاحتراز عن نحو
زيد ومن الرجل ومن ابنك اذ في اخر حين في هذه الصور اختلاف
ولا اعراب فيه لعدم اختلاف العوامل والاعراب ما يعرب به
او من اعرب اذا ازال العرب وهو الفساد لان في هذا الاختلاف اظهار
تلك المعاني وازالة فساد الالتباس ايضا الا ترى انك اذا قلت ضرب
ابن غلام زيد بسكون اواخرها يقع الالتباس في الجاير ان يكون
الابن مضافا الى الغلام وهو فاعل وزيد مفعول او على العكس
او يكون الغلام مضافا الى زيد وهو فاعل والابن مفعول او
على العكس فاذا رفعت الفاعل ونصبت المفعول وجررت المضاف
اليه من هذه الكلمات زال الالتباس ويسمى الرفع رفعا لاستعلاء
الشفتين عنده والنصب نصبا لانه مرالف التي شانها الانتصاب
والجر جرا لنزول الشفتين عنده من جر الجبل وهو اسفله او
لانه يدل على تنحي الفعل الى الاسم فيسمى باسم مدلوله ويسميه الكوفيون
خفضا والمشاحة في الاصطلاح ووجه التسمية به الاول من وجهي
الجر لان الخفض نقيض الرفع في اللغة **قوله** نحو جاني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد هذا ... اقسام الاسم المعرب فانه
اما صحيح الاخر واسمه صحيح كزيد واختلاف اخره ظاهر لعدم
المانع او معتلة واسمه معتل وهو قسمان احدهما ان تكون
اخره

الثقل والاختلاف فيه تقديرية لامتناع الالف من الحركة واسمه
مقصور من القصر وهو الحبس لانه حبس عن الحركات وثانيهما
ما في آخره ياء مكسور ما قبلها وارتفاعه وانجراره تقديريان لما
فيهما من تضاعف الثقل بتحرك المعتل مع اجتماع الكسرة والضمة في
جاءني القاضي وتحركه مع توالي الكسرات في مررت بالقاضي لان
الياء اخت الكسرة وانتصابه لفظي لزوال التضاعف بخفة النصب
وكونه عارضا جهة خفته ايضا واسمه المنقوص لنقصان الحركة
من لفظه والجاري مجرى الصحيح وهو ما في آخره واو او ياء ما
قبلها ساكن فاختلافه لفظي لانه لما سكن ما قبل حرفي العلة
حصل بالوقف على الساكن الاحاطة باللسان فلم يستثقل الحركة
عليهما فظهر الاختلاف في اللفظ لانتفاء المانع فقط واصل الاعراب
بالحركات لما عرفت في الشرط الاولى فصل الاسماء الستة مضافة
الى غير ياء المتكلم اعرابها بالحروف لان الثلاثة منها وهي اب اخ حم للعقلاء
والباقية هن ولغيرهم فم كناية عن اسماء الاجناس كفلان وفلانة
في الاعلام واسماء الاجناس بعضها للعقلاء وذو وسيلة بين موصوف
ووصف وهي جنس والموصوفات بعضها للعقلاء وفو اسم لعضو
مخصوص لهم ولغيرهم في غاية ما بهم لجلوبيتهم فصارت
هذه الثلاثة ايضا كانها لهم لا لغيرهم وهم [illegible] مفضلون
فناسب ان تعرب هذه الاسماء بالحروف ليحصل لبعضها الكمال
بالحمل على اخيك الاثنين ولبعضها القرب منه اذ للفظ كسوة
المعنى فلابد

بين ان تناسب في الكمال فان قيل لم لم تعرب [illegible] بالحروف مع
ان ما ذكرت في تحقيق فيهما فالجواب لكن الاصل ان لا يعرب
كلمة الا بالحركات ولا يترك هذا الاصل الا بدليل قوي وفي هو وذو
جهة الاعراب بالحروف ضعيفة لانهما ليسا لاجناس من العقلاء
وليس الجزء بمنزلة الكل في القوة غير انه في فو جهة اخرى لاقتضاء
الاعراب بالحروف وهو انه لو لم يعرب بالحروف يلزم بقاؤه على
حرف وفيه غاية اجحاف به فلما انضمت هذه الجهة الى تلك الجهة
ترجح جانب الاعراب بالحروف فاعرب بها والجهة الثانية لم توجد
في ذي فبقيت على اصل الاعراب وانما خص اعراب هذه الستة بحالة
الاضافة لئلا يلزم من الاعراب بالحروف في غير الاضافة ما هو مستثقل
نحو قولك جاءني ابون ورايت ابان ومررت بابين وجاءني الابو
الكريم ورايت الابا الكريم ومررت بالابي الكريم بالساكنين في كل من
هذه الصور وتعينت الواو للرفع والالف للنصب والياء للجر لاقامة
الكل مقام الجزء لان الواو حرف تعد ضمة ومدة الضمة ضمة وكذا الكلام
في الالف والياء مع الفتحة والكسرة فصل في التثنية والجمع بالواو
والنون لا اضطرار في التثنية ان تقال زيد زيد وفي الجمع زيد زيد
زيد اذا كانوا ثلاثة وان كانوا اكثر فالتكرير على عدد رؤوسهم
وفيه تكرير وتطويل وكلاهما مستكره فعمد لواضعه ونداء واحدة
الجملة فالزيادة لزيادة المعنى وتعينت حروف العلة لخفتها
ولاستلزام الزيادة الثقل وجعلوا اعرابهما بهذه الحروف
لان الاعراب

بالحروف فرع عن الاعراب بالحركة كالالف للتثنيه والجمع فرعان

على المفرد فجعلت الفرع للفرع وبيان تعيين الالف لرفع التثنيه
والواو لرفع الجمع والياء للجر والنصب فيهما وانفتاح ما قبل الياء
فيهما وانكساره فيه انهم عينوا الواو لرفعهما اقامة لها مقام ضمتها
والياء لجرهما ثم فتحوا ما قبل الواو في التثنيه للفرق بينهما وبين الجمع
وتعيين الفتح لما كثرتها الجمهلة اولي العلم وغيرهم نحو رجلان
وثوبان واختصاصه باولي العلم نحو زيدون والكثرة تطلب
الخفة وهي في الفتح فلما انفتح ما قبل واو التثنيه انقلبت الواو
الفا مع فوات شرط الانقلاب بفوات حركة المعتل الا ترى ان نحو
قوّا لم تقلب لسكونها والى قال في قول بالقلب للتحرك اذ لو عدم
الانقلاب ووقوع الالتباس بين صيغتها وصيغة الجمع فيما كان اخره
الفا كاعلون في جمع اعلى وفتحوا ما قبل يائهما لما ذكرنا من الفرق
بين التثنيه والجمع ولم يقلبوا الياء الفا لاداء قلبها الى وقوع الالتباس بين
بين رفع التثنيه وجرها وحملوا نصبهما على جرهما ولم يجعلوا الالف
علامة للنصب فيهما لسبق الرفع فيها الى اخذها على ما قررنا وجعلوا
علامة الجر علامة له ولم يحملوه على الرفع لان الجر يختص بالاسماء
دون الرفع فجعل المختص بما هو اقوى انواع الكلم وهو الاسم واصل
في باب الاعراب متبوعا اولى وكذا الكلام في حمل نصب الجمع على
جره واما انضمام ما قبل الواو وانكسار ما قبل الياء فقد ظاهر لان
اذ لا حسن في حروف العله ان يحصل بها المد وحصوله بسكونها
وكون

وجه

حركة ما قبلهما في حيهما اما النون فانها عوض من الحركة والتنوين اللذين
كانا في الواحد فان قيل ان الالف في زيدان بمنزلة الدال التي هو فيه في
جاءني زيد فكما ان الضمة فيه تدل على الفاعلية كذلك الالف في جاءني
زيدان تدل عليها فلو اسقطت الالف تبطل صيغة التثنيه كما تبطل صيغة
زيد باسقاط داله فعلم ان الالف بمنزلة الدال المرفوعة فاية حاجة الى
تعويض النون عن الحركة قلنا الالف في زيدان ليست بمنزلة الدال المتحركة
بحركة الضمة بل هي بمنزلة الدال في اختصاص الضمة بالفاعلية لانهم زادوا
الالف لصيغة التثنيه لا لقيامه مقام الحركة لكنهم سكتوا على طريقة الايجاز فاعطوا
لمناسبة التي ذكرنا في جعلهم الاعراب بالحروف فجعلوا الالف واختيها
دليلا على اختصاصها من الحركة بحال دون حال والاعراب هو هذا الاختصاص
لا لفظ الحركة فكم من حركة ولا اعراب كما في اين وحيث وهؤلاء فقد فاتت
لفظ الحركة من التثنية بلا عوض فجعلوا النون عوضا عنها وعن التنوين
الذي كان في الواحد ثم ان هذا النون عوض منهما في نحو رجلان ومن الحركة
لا غير في نحو الرجلان وكذلك نحو اجملان الا في نحو احمدان والفرق ان
احمد بالتثنيه قد نكر وزال منع صرفه فاستحق التنوين فكان النون فيه عوضا
من الحركة والتنوين لا من الحركة وحدها خلاف اجمل فانه يمتنع من الصرف
في التنكير فالتثنيه لا تزيل منع صرفه واما كسر نون التثنيه وفتح نون الجمع فللفرق
ولا يظهر الفرق بصيغتيهما لانهما قد يتحدان كما في مسلمين ومراسين الا
يرى انه في كليهما يا مفتوحا ما قبلها فان قلت الاصل في راسين ياء مكسور
ما قبلها قلت هذا فرق لا يقف عليه الا من له خبرة بعلم الصرف
اي لا يطلع
وكلاهما ف

فان قيل لم لا [illegible] الا انهم
احمعوا على ان الحركة والسكون [illegible]
[illegible] وكذا
كانا في [illegible] وغاية
والابتك [illegible] النون
[illegible] احمعوا على ان الحركة والسكون
[illegible] عوض [illegible] لانه
في الواحد [illegible]
وان لم [illegible]
لما [illegible] عوض منهما النون
اسم الحركة والتنوين
وان لم يكونا في الواحد

الجو فلا يلزم التحريك وضوح هذا الغرض فحركت النون بالكسر لاصل
معنى وهو ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وفيه ايضا دفع لما ذكر
التقاء الساكنين في الافعال الاكثر الا ترى الى نحو لم تقل ولم تبع ولم تخف
وقل وبع وخف ولا يقل ولا تبع ولا تخف والاصل فيهن الواو بعد القاف
والياء بعد الباء والالف بعد الخاء والى نحو لم يشد ويشد ولا يشد فاجتماع
المثلين في كل منها يقتضي الادغام وهو يوجب اسكان الدال الاولى والجازم
ونحوه او يوجبان اسكان الثانية وكذا الوقف او اخر الامر ساكنة يقتضي
سكون الثانية فعلم ان التقاءهما في الافعال اكثر وللاكثر حكم الكل فصار
كان التقاء حكما لازما في الافعال فلما صير الى تحريك الساكن وجب جعل حركته
ليست من وجوه اعراب الفعل لئلا يتوهم الالتباس بين الحركة الاعرابية
وغيرها فاختير الكسر لعدمه في الجملة في الافعال فان قيل الالتباس يرتفع
بالنظر الى وجود العامل وعدمه قلنا لا يرتفع فان الساكن اذا
حرك بالضم او الفتح لا يبين او يلبس لا يدري ان الضمة والفتحة للاعراب
ام لتحريك الساكن لا يبين ان كانت للنفي واللام ان كانت بمعنى كي فيهما
للاعراب ولو كانت للنهي والامر فلتحريك الساكن فلما حركت النون بالكسر
ايضا نون التثنية بما قبلها حملا على الجمع وتعيين الفتح بعد الضم
خف الاول وثقل الثاني فصل وفي كلا اعلم ان كلا مفرد اللفظ
مثنى المعنى فلذا يجوز عود الضمير اليه على الافراد والتثنية قال كلانا
بأبي يحب ليلى ولم يقل يحبان وقال كلاهما حين جد الجري
بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما راب ولم يقل اقلع وهو مضاف ابدا الى
المظهر او المضمر نحو كلا الرجلين وكلاهما

ونحو كان

في الاضافة الاولى اعرابه بالحركات تقديرا لانه اسم مفرد وآخره الف مقصور
كالعصا ودليل انه مفرد ما ذكرنا من عود الضمير اليه على الافراد مع انه
هو الفصيح في لغة التنزيل قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت ولان حقيقة التثنية
فيه مفقودة وفي الاضافة الثانية من اللغة الثانية انه يأخذ حكم المثنى لانه
لما اضيف الى مثنى مضمر متصل حصلت بينهما شدة احتياج فيزاد له
كلا فقوي امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاخذ حكم المثنى في الاعراب وانما قيد
كلا مضافا الى المظهر بقوله لفظا ولم يقيده في الاضافة الى المضمر لانه في هذه
الاضافة وافق المثنى لفظا ومعنى ولا حاجة الى التقييد وفي الاضافة الى
المظهر قد وافق نحو العصا لفظا لا معنى لان كلا مثنى معنى خلافا للعصا
فاحتيج الى التقييد فصل جمع المؤنث بالالف والتاء هو في الجر والنصب
بالكسر والتنوين فيه في الحالتين للحمل على نحو مسلمين لان المؤنث فرع
على المذكر لان المؤنث في الغالب مع الزيادة كضاربة وضارب وما فيه
زيادة متصف بالتأخر عما لا زيادة فيه فما يجب ان يختص ما هو جمع
بالفرع والمتقدم بالاصل فثبت ان المؤنث فرع المذكر والاستواء في نحو
مسلمين في الحالتين ثابت فيثبت في نحو مسلمات ليجري الفرع
على منهاج الاصل وانما زيد في نحو مسلمات لكون المزيد فيه نقد
المزيد في نحو مسلمين وتعيين الالف لخفتها ليكونا اما التاء فلجبر النقصان
الحاصل بذهاب التاء اذ الاصل مسلمتات ذهبت التاء الاولى لان الالف والتاء
علامتا الجمع المؤنث فلو بقيت التاء يصير كأن اجتمع فيه علامتا تانيث فلما
ذهبت التاء جعل احد الزائدين تاء ليكون كأن التاء لم تذهب
فصل ما لا ينصرف الكلام

مقصور — ولغة — فنزلا — فلا — بالتاخير

في الاستوا فيه يجي **قوله** في اكرمتك ومررت بك الاستوا فيه
لاشتراك الضمير المنصوب والمجرور فيه معنى المفعولية فالكاف في اكرمتك في
مفعول وكذا الكاف في مررت بك اذ المعنى مررت بك زيدا او زيدا والكاف فيه مفعول
فكذا في مررت بك فان **قيل** المضمرات مبنية فلا يكون الاستوا فيها
ملتفتا اليه لذكره في هذا الموضع لانه موضع ذكر الاستوا لا بسبب البنا فلو
لم يكن استوا الجر والنصب بسبب البنا غير ملتفت اليه لزم ان يذكر سائر
الاسما المبنية الا يرى ان هذا في اكرمت هذا ومررت بهذا فيه استوا الجر
والنصب ولم يذكر غير المضمرات من المبنيات في الشرح ذلك فالجواب
ان كلامه في استوا الجر والنصب غيره فيما اورد الخلاف كلها مستو
او نقول لا نرد ما ذكرت اصلا لان المضمرات قد اختلفت صيغتها في وجوه صيغتها
الاعراب فهو في ضربه كناية عن مرفوع من نحو زيد في زيد ضربه ولذا
يجي ضمير مرفوع ولذلك في اياك في اياك اكرمت كناية عن منصوب من نحو زيدا
في زيدا اكرمت ولذا يجي ضمير المنصوب والكاف في بك كناية عن مجرور
من نحو زيد في بزيد فلما نابت هذه المضمرات مناب المظهرات فاحتيج
الى تمييز ما كان عما كان كناية عن مرفوع وعما كان كناية عن منصوب
او مجرور واتبع التمييز بالاعراب لعجزه البنا صيغ لكل قسم صيغة
ليحصل التمييز مع بقا البنا فاختلاف الصيغ للدلالة على ما يدل عليه
الاعراب من المعنى نوع اعراب ولذا جمع المصنف هذا الاختلاف
في اخر الكتاب الاعراب غير الصريح فصار كان الكاف في اكرمتك ومررت
بك معرب استوى فيه الحالتان اما اسم الاشارة وغيره من الاسما المبنية
فليس فيه اختلاف حلبس

صيغ باعتبار الاحوال فلا يكون فيه نوع من الاعراب فلم يكن مما
نحن فيه من باب المعربات **قوله** النون في يفعلان المضارع معرب
لما بين المشابهة بينه وبين الاسم الذي هو الاصل في باب الاعراب
وتلك المشابهة ثابتة بعد لحوق الف الضمير وواوه ويائه الا ترى انك
تقول ان الزيدين ليتجران كما تقول لتاجران وهلم جرا الى
اخر الوجوه المذكورة قيل فوجب اعراب يفعلان ويفعلان ويفعلون
ويفعلون وتفعلين وامتنع جعل اللام محلا للاختلاف للزومها فتحة
او ضمة او كسرة ولا وجه لجعل الضماير محلا لذلك لامتناعها من
الحركة اما في الالف فظاهر وكذا الواو والياء لاستثقال الضمة عليهما
لانهم يستثقلونها في الرفع في هو يدعو ويرمي مع ان يفعل كلمة وهو
كلمات اخر واعراب الكلمة نفسها لا في غيرها فاحتيج الى زيادة
حرف الاعراب ومعلوم امتناع زيادة حرف من حروف المد لاستلزامه
اجتماع مثلين ان كان الفا فالاجتماع مع الالف ولو كان واوا في الواو
ولو كان يا في اليا مع لزوم التقا الساكنين في كل من هذه الصور لان
الزايد يكون ساكنا فكملة للضماير فوادّ والنون لمشابهة بينها وبين حروف
المد وقد سبق وجهها واخروها عن الضماير لانها ضماير الفاعلين
والفاعل كالجزء من الفعل اذ لا بد للفعل من فاعل كما لا بد للكلمة
من ذكر جزئها فصار كان الالف في يفعلان هو الحرف الاخير فلا يمتنع حرف
الاعراب قبله وجعلوا ثبوتها علامة للرفع ويسقطونها علامة للجزم
والنصب

بيفعلان في حالة كونه جاريا والجر هو الصيغة وقد
تقام المصدر مقام اسم الفاعل
في قولك قمت قياما اي قائما

الاستثقال

الواو واليا

واحده م

لتشابه

اذا التنوين قبل السقوط كما ان الرفع قبل الجر والنصب والجزم لافتقار
وجوه الاعراب اليهما ووجوه مما اليه لا لكن لا تقول عمرًا بالنصب ولا عمرٍ
بالجر المعتدي تابعًا للمرفوع كضرب زيدٌ عمرٌو او جاء زيدٌ بعمرٍو وتقول
ضرب عمرٌو بالرفع بدون تقدم منصوب ولا مجرور فعلم ان الرفع متقدم
عليهما في القوة وفي الرتبة فناسب ان يكون هو الاسبق بين وجوه الاعراب
ثم ان الجزم قائم مقام الجر لانه ليس وهو ان اعراب المضارع فرع
لانه للمشابهة له لتحقق موجب الاعراب فيه والاعراب بالحركة هو الاصل
فجعل بعض وجوه اعرابه بالسكون للتنبيه على فرعية اعرابه فاعرب
بالجزم مكان الجر لامكان الرفع والنصب كان تبعيد البعيد اولى من
تبعيد القريب والبعيد هو الجر لان الفعل لا ينتظمهما في سلك عمله نحو يضرب زيد
عمرا بخلاف الجر لانه ليس من عمله ولنكتف بالنون بعد الالف المجيء بفعلان
على صورة زيدان وانفتاحهما بعد الواو والياء المجيء بفعلون وتفعلين على
صورة زيدون وزيدين **قوله** ومبني وهو ما حركته وسكونه لا بعامل
سمي مبنيا لانه ماخوذ من هذا البناء المجرد في لغة كليهما من البناء وام **قوله**
مع التنوين خلعت المجاوره مهمنا من قال مع التنوين فغرضه ان المقصود
في باب ما لا ينصرف هو منع التنوين وامتناع الجر تبع له للتوجه المشاركة
بينهما في الاختصاص بالاسم وبيان الاشارة الى هذا الغرض انه جعل
الجر ممنوعا عند امتناع التنوين ولا يلزم من ذلك امتناعه عند
عدم امتناعه وجه هذا القائل اعادتهم الجر عند اخذهم لحاق التنوين
في نحو بالاحمر وبعمركم ومن قال والتنوين بالواو جعل امتناع كل واحد
مقصودا لان الواو للجمع

٤٠

المطلق ولما دلت اجتماعهما الامتناع لانه لا امتناع مع المقارنة قولك
جاء زيد وعمرو وفائدة المواوقة انهما اجتمعا في المجيء بجمل ان يكونا معا ولئن
يكون احدهما في رتبة والآخر في رتبة وان تطاول ما بينهما المدة وجهته
ان المجيء بكيفية من ابكان الاعراب وباب ما لا ينصرف لما شابه الفعل
منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وتعيين
الجر لما ذكرنا من المشاركة بينه وبين التنوين والجواب عن اعادة
الجر عند اخذ لحاق التنوين يجيء **قوله** وكانت في موضع الجر حقيق
قيل هذا بيانا مجرور المجاورة لان الفتح من حركات البناء وما لا ينصرف
معرب بحقه ان تقول منصوبا والجواب ان استعمال الفتح هنا بحقيق
لان حركات الاعراب انما تدل على انفسها معتبرة بالدلالة على المعاني
فان قيل زيد مرفوع فالمراد ان فيه ضمة دالة على معنى مخصوص
تزول مع زواله فالضمة في جاء زيد دالة على معنى الفاعلية فاذا
زال بان يجعل في معنى المفعولية او الاضافة يزول الضمة نحو رايت زيدا
وغلام زيد بخلاف الضم والفتح والكسر فانها لا تدل الا على انفس الحركات
فاذا قلت حيث مضموم فالمراد ان فيه ضمة من غير ان يتعرض
لدلالتها على معنى بخلاف قولك الاسم مرفوع وذلك لانك تقصد ضمة اللفظ
لا كونه دالا على امر والفتحة في مررت باحمد لا تدل على ما يدل عليه
النصب في رأيت احمد فلما لم تدل على المعنى الذي هو المفعولية لاجله
يسمى نصبا قال مفتوحا عنده قولك وكانت في موضع الجر جرًّا كما
بالحكم العلوية ولو كان قال منصوبا لما صح على الظاهر لانه عنده ان
يكون مفعولا من حيث ان المنصوب

صفة

متحركا

أن المنصوب حقيقة أن يكون في الاسم فتحة جاء له على المفعول واجيب في
ما يجمع مضاف اليه لا مفعول فعلم أن استعمال الفتح ههنا تحقيق لخطاب
المفتوح في موضع الجر لكونها اجدر بالقيام مقامه لتساوي الجر والنصب
في مسلمين ومسلمين ومسلمات فقط والاسباب المانعة لكل واحد
من الثمانية من هذه التسعة ثاني لاول فالعلمية فرع التنكير لان كون
الاسم معرفا بعد كونه منكرا الا ترى أن زيدا قبل أن سمي منا الاسم سمي
نطفة وعلقة ومضغة وجنينا ومولودا وطفلا ونحوها وكل منها
نكرة والعلمية شرط لا شرط له بل لكن بسبب اتفق وجوده معها اثرت
والتانيث فرع التذكير لما مر وشرطه ان يكون لازما لا تفارق الكلمة
بوجه وذلك اذا الفا مقصورة او ممدودة او تاء مع العلمية ولهذا
لم يمنع صرف نحو كريمة مع تحقق الصفة والتانيث فيه بحما والدليل
على انتفاء اللزوم للتانيث هنا انك تقول كريم لشخص قام به الكرم
كما تقول كريمة لشخص قام به الكرم ذلك من غير التا بحيث وبيت
والمعنى بحاله ولو جعلت كريمة علما لشيء امتنع من الصرف للعلمية والتانيث
اللازم بشرطها . الكلام في المؤنث المعنوي كسعاد فالتانيث فيه
غير معتبر الا مع العلمية ووزن الفعل ثاني لوزن الاسم لان امثلة
الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد في الاسم ما على وزن الفعل كان ذلك
الوزن ثانيا لوزنه والمراد وزن الفعل الذي يغلبه كافعل فانه
في الكثرة في الاسم او يخصه كضرب ان سمي به لانه لا يدخله الاسما
الا جعله علما منقولا واما دئل لدويبة شبيهة بابن عرس فتسمية
للجنس بدئل

في دئل اي تجعل او نقول لا يلتفت اليه لشذوذه ولا بد في وزن
الفعل من مراعاة طرف اللفظ كاحمر واذهب وطرف المعنى
لقولك فيه الاجنبي زائدة كهمزة اذهب فان زال احد الطرفين فلا منع
من الصرف كما اذا سمي بخيل وزيد واذهب حين احد فغي الاولين زال
طرف اللفظ لانهما وان كانا على المتعدي على الوزن المختص بالفعل
فانهما بالاعلال رجعا الى زنة الاسم نحو خير ويزيد وفي الثالث زال
طرف المعنى لان همزته اصلية وواوه زائدة بخلاف نحو اوجل فانما الحال فيه
بالعكس وفي الجملة في عدم التاثير عند زوال احد الطرفين من ضعف
الموازنة لما لانت المشابهة اذا لم تكن بسببين كانت غير مؤثرة في منع الصرف
لضعفها والوصف ثاني للموصوف لان علم احوال الشيء بعد علم ذاته
وشرطه ان يكون اصليا لا عارضا ولذا لم يمنع اربع الصرف في مررت
بنسوة اربع مع تحقق الوزن والصفة فيه وقد يغلب على بعض
الصفات الاسمية مطرحا عنها صفتها ومع ذلك يمنع من الصرف
نظرا الى الاصل وذلك نحو ادهم للقيد وادم للحية والعدل ثاني
للمعدول عنه وهو ظاهر لانه خارج عن سنن المتعارف لان الاصل
ان يكون لفظ ويراد هو لا غيره وهنا على عكس ذلك فكان ثانيا
لما هو الاصل ثم ان العدل خارج صيغة الى اخرى وذلك فيما قسم
يعلم فيه كونه معدولا بالنظر في نفسه بدليل يدل عليه وقسم لا يعلم
ذلك فيه الا بحكم منعهم الصرف فالقسم الاول نحو ثلاث اذ الالفاظ
المشهورة في ايهام الاعداد من واحد واثنان الى الاخر وليس فيها
ثلاث فوضح انه ليس من الاصول وقد

لـ الجمع في التقسيم جماعه على الصيغة التي اشتق هو منها فقولك
ثلاثة في جانبي القوم ثلاث يستعمل بحسب كل قسم من اقسامهم عند المجي
على صنف ثلاثة وقد يستعمل هو منها ولا اضافة مثل هذا الصنوف التكرير
نحو جا بني رجلان اذا جاوا منقسمين كل قسم منهم رجل واذا قلت
رجلين رجلين كان كل قسم رجلين بلا زياده ولا نقصان ولا اقتصار على
المذكور من نحو رجلا رجلا لان الغرض هو الجنس والعدد لكل جا
والكثير يحصل الجنس والعدد بلفظ رجل ظاهر والكثرة فيحصلت
لقولك جاوا وكان القياس ان يكون لفظ رجل على عدد بدون الجاس
عن انه لما لا يؤدي الى التطويل المؤدي للسامه اقتصروا على
ادخج بما بعد التكرير وهو التكرير مرتين فثبت ان الاصل في هذا الصنوف
التكرير ولا تمر يزيد ثلاث واخواته فيلزم ان يكون ثلاث فرعا على ثلاثه ثلاثه
ورباع على اربعه اربعه والقسم الثاني في نحو عمر لانه لا مجال للقياس فيه
على انه يلزم منه كونه معدولا واما منع من الصرف ما منع منه في الاسما
ويصرف ما صرف نحو ادد ولبد وهو اسم اخر نسور لقمان فاذا
حكم بالعدل فيه لم يجري على قياس لغتهم في منع الصرف بسببين ولا سبيل
الى تقدير غير العدل مع العلمية وهذا واضح والعجمة ثالث للمعرفة
لكون الاول تدرك بعد العلم وعليه من حيث التكلم والتركيب والجمع
فرعيتهما على الافراد ظاهر ولا لف والنون لا اصالة لهما في منع الصرف
وانما منع بهما لمشابهتهما الف التانيث في نحو حمرا من وجوه منها انهما زايدتان
معا كالفي حمرا اذ ليس في كلامهم للمونث سكرى ضم اليه الالف والنون للمذكر
ومنها امتناع الحاق التا للمونث ومنها ان مونث سكران من غير لفظه كما

ان حذف كل الحمرا من شي لفظ نحو سكري ثم احمر لا يقال ان الف سكري للمونث
ضم اليه النون لانه لا يحلو اما ان يقال انهما لحقا معا وهو باطل لان صفة
المذكر يمتنع ان يكون فيها علامة التانيث او يقال كان سكرى للمونث
ثم لحقه النون للمذكر وهو ايضا باطل لامتناع نقل الاسم بالزيادة من التانيث
الى التذكير لان الاصل على العكس نحو كريم وكريمه فان قيل ما تقول في ثلاث
رجال وثلاث نسوه قلت العدد جمع ومونث والمذكر لاصالته قدم على
المونث في جمعه اولا فان العدد للجمعية ثم لما جاء جمع المونث احتيج
الى الفرق وله طريقان اما اسقاط التا او ذكر التانيث والتانيث يمتنع
لامتناع الزيادتين فتعين الاول فظهر ان هذا ليس مما نحن فيه و
لان التا لا تدخل على كل واحد منهما لا يقال سكرانه ولا حمراه فان لم يكن
فعلان فعلى في النكره انصرف نحو سيفان لانك تقول في المونث سيفانه
ويأتي بالمونث من لفظه وتدخل التا عليه فيزول التشابه من وجهين
وفي العلمية منع الصرف لتحقق التشابه من وجهين احدهما ان الالف والنون
زائدتان معا والثاني عدم دخول التا لان العلم لا تغير
متى اجتمع الى قوله منع الصرف لان الاسم باجتماع السببين فيه يصير
فرعا من جهتين فيشبه الفعل لكونه فرعا من وجهين احدهما ان الاسم يكون
خبرا ومخبرا عنه والفعل لا يكون الا خبرا وكان الاسم في انعقاد الكلام مستغنيا
مستقلا عن الفعل والفعل في ذلك مفتقر اليه كما ان الاصل مستغن في وجوده
عن وجود الفرع وان الفرع مفتقر في وجوده الى وجود الاصل وثانيهما ان
الفعل مشتق من المصدر والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه ما فيه
سببان الفعل من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين وتبعه الجر

او التنوين والجر وما تكرر فيه سبب فكانه اجتمع فيه سببان فمنع
الصرف فصل وفعلان مونثه فعلى الصواب وفعلان الذي مونثه
فعلانة فعلان علم لما يوزن به كما فعل في قوله افعل صفة فانه
علم لما يوزن به الا انه نصب صفة على الحال حيث قال على انه جعل صفة
لانه ذو الحال فيكون علما فعلم ان فعلان علم ومونثه فعلى جملة
اسمية وقعت صفة له ولا بد في وصف المعارف بالجمل من تجددها
بالموصول فلعل الغلط وقع من النساخ فان جعلت الجملة حالا
عن فعلان خرج من الغلط لكن يلزم ترك اللازم وهو نصب الجملة الاسمية
الحالية بالواو وذلك من الشاذ الذي يحتج عليه في الندرة نحو
كلمته فوه الى في اي مشافهة والقياس وفوه بالواو وفائدته تقييد
فعلان بكون مونثه فعلى صرف نحو سعدان في النكران وقد مر الكلام فيه
فصل والعدل نحو ثلاث فيه عدل وصفة الا ترى الى قوله تعالى اولي
اجنحة مثنى وثلاث ورباع فهن صفات لاجنحة وانما اثبت هذه
الصفة لان هذه العدولات لم يستعمل الا صفات كاصولها فكانها
معدول عن مكرر اذ لو عدل عن غيره لكان قولك جاني القوم
احاد بمنزلة جاوني واحد ولزم ان يكونوا واحدا وهم ليسوا بواحد
فعلم ان كلا معدول عن مكرر والمكرر لا يستعمل الا صفة لا يقال
جاني ثلاثة ثلاثة كما يقال جاني ثلاثة بل يقال جاني القوم ثلاثة ثلاثة
اي في حال كون كل قسم منهم على ثلاثة فلما لزمت الصفة اثبتت منع
الصرف وقال بعضهم فيه تكرر العدل وثلاثة انتسب اليها الفعل نحو
جاني ثلاثة فعدل اليه الامتنع ذلك الاسناد فلم يقل جاني ثلاث

فعلم ان المعنى ايضا فيه تغير والاعتبار للصيغة لكونها عارضة قلنا
هذا باطل اما الكلام في الصيغة فقد سبق واما العدل من حيث
المعنى فانما يستقيم ذلك اذا عدل عن غيره وقد اثبتنا انه معدول
عن مكرر والمكرر مثل هذا المعدول في امتناع الاسناد اليه فصل
ممدودة او مقصورة في نحو حمرا وحبلى علم التانيث ولزومها بحيث
لا تنفك عنهما بوجه فصار للزوم بمنزلة تانيثين والهمزة في حمرا منقلبة
عن الف التانيث الا ترى الى الالف نحو سكرى وعطشى لكنهم زادوا قبلها
الفا للبنا فقلبوها همزة لازالة التقا الساكنين ولكون التغيير الى الطرف
اليق والمتنع حذف احداهما لان الاولى للبنا فحذفها يبعد البنا
فعلى كلا فعلى وهذا ليس من باب الحكمة اما الثانية فلمعنى التانيث
ففي حذفها الاخلال بذلك المعنى فان قلت لم يجروا على الظاهر فيجعلوا
الهمزة علما للتانيث من غير قلب فالجواب انهم قالوا في جمع صحرا
صحاري فلما صارت الالف الاولى الى اليا لانكسار الرا عادت الهمزة الى
الالف وقلبت الالف يا لوقوع اليا قبلها وادغمت الاولى في الثانية فلو
كانت اليا الثانية في صحاري منقلبة عن همزة لظهرت الهمزة في شي من هذا
النحو ولقيل صحاري على مثال صحاريع كما ان اليا الثانية في خطايا لما
كانت عن همزة خطيئة ساغ اثبات الهمزة نحو خطايئ بالهمزة فبان بما ذكرنا
ان لا اصالة للهمزة في التانيث ويمتنع ان تكون الالف الاولى للتانيث
لان علم التانيث لا يقع حشوا فان قلت اذا لم تكن الاولى من الفين
للتانيث فما يمنع قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا

ذاكر

على طريقة التغليب كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما قوله
والجمع الاقصى المراد جمع ثالثه الف بعده حرفان او ثلاثة اوسطها
ساكن كاساور واناعيم منع الصرف لانهما جمعا مرتين لانك تقول
سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فتكرر السبب كما في حبلى
بل هنا اقوى لان حبلى لم يونث في اللفظ مرتين وهنا جمعا مرتين
ولان الجمع الاقصى جمع والجمع سبب وقد جاء على مثال ليس عليه واحد ولم
يماثل مماثلة الافراد حيث لم يكسر ولم يصغر كما جاء على مثال رجال
كتاب ونظير انعام اناعيم وانعام كما قيل في رجل رجال ورجيل فبلغ
في الجمعية النهاية في القوة فلا يستبعد ان ينزل منزلة جمعين قوله
وما كان على مثالهما الحق ما لم يجمع مرتين نحو مساجد جمع مسجد ومصابيح
جمع مصباح بما جمع مرتين كاساور واناعيم لمشابهة بينهما من حيث
الجمعية والوزن وامتناع ان يجمعا مرة اخرى قوله وما كان على مثالهما
بعد قوله كاساور واناعيم اشارة الى اختيار الاول من الوجهين
اللذين ذكرناهما في الجمع الاقصى اذ الثاني صالح للقسمين ويجي
صياقلة بالتاء على مثال اقصى الجمع وشابه الواحد كالكراهية
فصرف كما ان سكران شابه نحو حمرا فمنع الصرف قوله فان كان ثاني
الى ثبت لا اشكال في امتناع نحو جوار من الصرف في النصب لان
الياء بانفتاحها في جواري بمنزلة البا في ضوارب في قبول الحركة
فيكون صيغة الجمع الاقصى باقية فيمنع من الصرف اما في الرفع والجر
فمنهم من قال انه منصرف والتنوين تنوين الانصراف لان اصله جواري

جواري وبدت جواري لان الاصل في الاسماء الصرف فاعل باسكان
اليا وحذفها قبل النظر في منع الصرف لان الاعلال يرجع
الى ذات الكلمة ومنع الصرف الى حال التركيب ولا شك في سبق
الاول فلما اعل لم يبق صيغة الجمع الاقصى فصرف لان لفظه حينئذ
كلفظ سلام وقيل انه غير منصرف والتنوين تنوين عوض لانه لما اعل
باسكان اليا وحذفها منع من الصرف لانه على وزنه حالا ينصرف
تقديرا بدليل وجوب كسر الرا في الرفع ولو لم يكن الحذف وقبله تقدير
التنوين لوجب رفعه في الرفع فحذف منه تنوين الصرف وجا بتنوين
العوض عوضا عما ذهب بالاعلال وهو حركة اليا لان اليا وان قال
بعضهم بالعكس ان اليا انما تذهب بعد مجي التنوين لانه يلتقي اذ ذاك
ساكنان فيسقط اليا والتعويض انما يحتاج اليه بعد ظهور النقصان
لا قبله والذاهب قبل مجي التنوين هو الحركة وهذا القول صحيح اما
قول القائل الاول ان لفظه كلفظ سلام فباطل لما ذكرنا من وجوب
كسر الرا في الرفع فلو كان كما ذكره لوجب الرفع كما لا يقال في الرفع
لا سلام بالرفع فلما لم يرفع جوار دل على ارادة اليا باعتبار الحكم
وهو وجوب كسر الرا اللفظي وما نحن فيه حكم لفظي قوله لان
العجمة الشكلية غير مؤثرة اي العجمة المؤثرة في منع الصرف هي التي كانت
مع العلمية في الاصل كما في نحو ابراهيم اذا التعريب لحقه في حال العلمية
فان كانت مع التنكير كما في نحو لجام لان التعريب لحقه في حال النكرة
لم يكن مؤثرة في ذلك لان الاعجمي اذا كان اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية

امتزج بكلامهم في احكام متعددة من الاعرابهم يقولون لجام بالتنوين
واللجام بلام التعريف وتصرفون بالاشتقاقات ايضا كقولك بدونه هل
سفيفي حلف سختيت او نفضه او ذهب كبرهت فاذا اشتق بتختيت
من السخت والشي الصلب من سخت بالفارسية فلما امتزج بكلامهم
في الاحكام ضعفت العجمة فلا يؤثر واذا كانت العجمة علمية في الاصل لم يعتور
مثل هذا الاحكام تعتبر العجمة لقوتها **قوله** جنبا لاعن عامر وزافر
المعرفتين العدل لايثار الخفة فيهما اخف من عامر وزافر والدليل على كونهما
معدولين عن معرفتين انهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يستعمل كل منهما اسما لنكرة لان العدل عن النكرة يقتضي كون المعدول
غير متعين اذ العدل ان يلفظ بشئ ويراد غيره وما هذا الا بخروج عن
النصرف مخبرا عن التنكير الى التعريف ولانه التعبير بلا تغيير ولا اسم
المنكور بعينه شيئاه قبل العدل كذا بعينه وليس هنا شيء في النكرة
سمي عمر ولا يقال كل منهما عدل عن نكرة ثم صار علما اذ لو كان كذا
فلا يخلو من ان يصير علما من اتفاق العدل على النكرة او مع تعاقبهما
ففي الاول اتفقا ما هو ثابت بالاجماع وهو العدل وفي الثاني اجتماع
النقيضين لاقتضاء العلمية كون المسمى معينا واقتضاء العدل عن النكرة
كونه غير معين وكلا القسمين فاسد فيمتنع تقدير العلمية بعد العدل
عن النكرة **قوله** كطلحة وسلمى وقع في بعض نسخ المصباح سلمى بالالف
لفظا والالف بمنزلة التاء في طلحة لان الالف فيها في انها للتانيث غير
مختص بالتانيث لا ترى الى ارطى فالالف للالحاق بدليل لحوق تاء التانيث

به في قولهم ارطاه فلو كانت للتانيث لما لحقته تاء التانيث لامتناع اجتماع
علامتي التانيث فلم يكن كالف بشرى كسرة اللقيام مقام السببين لان
في بعض القبائل يوجد في كلامهم الاعراب فيتحقق فيه التانيث ولزومه
بخلاف فيها بالمعرفة لما بينا انه يوجد منكرا وارطى اذا سمي به امتنع
من الصرف لان الفه في العلمية اشبهت الف سكرى الممتنع من
الصرف من حيث انه كلاهما لا يقبلن تنوينه آية لدخول التاء عليهما وصار
بمنزلة ما فيه التانيث والتعريف ولم يكن مصروف لان الفه فرع على الف التانيث
لكونه من الملحقات فلا يكون لها قوة بحيث يحكم بها بسببين والف سلمى
ليست بفرع على الفه لكنه لما كان موضوعا للعلمية لم يبق لالفها عند
التنكير قوة تحكم بها بحكم سببين بسبب الجنون عن وضعه الاصلي
فصار حينئذ الالف فيه بمنزلة التاء في طلحة في التاثير في منع الصرف عند
العلمية وعدم التاثير عند التنكير هذا وجه تصحيح هذه الرواية
وظني انه كان في نسختي التي قراتها على تلميذ المصنف سلمى بالتاء
وهكذا وجد في بعض النسخ فعلى هذه الرواية لا حاجة الى التكلف
فلعل سلمى تصحيف وقع من الناسخ **قوله** كشعبا دون زينب لم
ينصرفا للتعريف والتانيث ولو سمي بهما رجلان لم ينصرفا ايضا وكذا
اذا سمي رجل بعناق منع الصرف فالحاصل ان المذكر اذا سمي باسم
موضوع في الاصل لمؤنث مجرد عن التاء علما او غير علم زائدا على ثلاثة
احرف امتنع من الصرف لتنزل الحرف الاخير منه منزلة تاء التانيث
بدليل ترك التاء في المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التانيث بطرحها
فيها

في التصغير نحو أُرَيضيه في أرض اطراد منع التاء الزايد عليه نحو عُقَيرب
فلو لم يكن الحرف الأخير بمنزلة التاء لزم اطراد هذه التصغير لأن التصغير يرد له
الوصف فقولك رُجَيل في رجل حقير وفي صغير المونث يلزم التاء فكلما في تصغير
قوله ولا يمنع من جعلا اسما واحدا المجتمع من التركيب منع الصرف ما ليس باضافي
ولا اسنادي نحو بعلبك اذ الاضافي يدخل غير المنصرف في حكم المنصرف لكونها
من خواص الاسم وعدم الانصراف لشبه الفعل فلا يجتمع التركيب الاضافي ان يكون
بحيث يمنع الانصراف وقولنا ولا اسنادي احتراز من العلم المنقول عن الجملة
نحو برق نحره لانه مبني لرعاية جانب المنقول عنه وغير المنصرف من
المعربات لا من المبنيات ولا يكون مؤثرا الا مع العلمية **قوله** وكل ما لا
ينصرف الى قوله الا نحو احمر ان سميت به رجلا لا استثنى على قول سيبويه
فانه يمنعه الصرف بعد التنكير وابو الحسن يصرفه وحجته ان العلمية لا تجامع
الوصف اذا العلم يطلق على ذات شيء بعينه حتى يتناول ما اشبهه
بخلاف الصفة فانه يطلق على كل شيء ولا يمتنع اطلاقها على حال غيره
فلما سمي باحمر لست معه الوصفية فلم ينصرف للوزن والعلمية فاذا
نكر لم يبق الا الوزن ولا اعتبار للصرف بسبب واحد وحجة سيبويه
ان الانصراف وعدمه من احكام لفظية كجمعه واجحاف الى الكلام
عليه وقد اعتبروا الوصفية في هذه الحكايات فانهم قالوا في جمع احمر
بعد العلمية حمر كما يقال شيء احمر واشياء حمر وقالوا الاحمر ايضا
ولئن كان نعلما فلو لم يعتبروا فيه الوصفية الاصلية لما جاز لهم ذلك فانهم
لا يقولون في جمع احمد حمد بل احامد ولا يقولون ايضا الاحمد لعدم
الوصفية

فيه

فعلم ان الوصفية الاصلية فيه معتبرة عندهم في حق هذين الحكمين ومما
من الاحكام اللفظية كالانصراف وعدمه فوجب ان تعتبر فيه في عدم الانصراف
ايضا لانه مثلهما في الالتزام لم يصرفوا ادهم وابرق واسود بعد خروجها
عن الوصفية الى الاسمية باعتبار الوصفية الاصلية فيهما وما فيه الف التانيث
فيمنع الصرف فيه للالف وهي باقية بعد التنكير فيمنع الصرف وفي نحو سكران
خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب على نحو ما سبق في مسئلة احمر والجناح
المذكورتان فيها بحالها هنا ولو سميت بما بعد منع الصرف ثم الانه
شابه الاعجمي المعرفة حينئذ لم يكن له في الاحاد نظير فلو اريد الى المشابهة
بسببه والتعريف بسبب آخر وجب ان يصرف بعد التنكير على أبي الحسن لان
العجمة زالت بالعلمية والتعريف بالتنكير فلم يبق الا سبب واحد ولو اريد
ان مشابهة الاعجمي على الاطلاق مؤثرة في منع الصرف وهي بمنزلة سببين
كالالف التانيث لم ينصرف بعد التنكير عند ابي الحسن لان التنكير لا يزيل
مشابهة الاعجمي اما عند سيبويه فيعاد الى حكمه الاصلي ولم يستثن المصنف
المعدول لانه لم يدخل في المستثنى منه لانصرافه بعد العلمية لعدم السبب
وجد فيه سبب واحد **قوله** والثلاثي الساكن الاوسط المصرف
لمقاومة السكون لاوسط فيه احد السببين اذ بالسكون خفة والسبب
يقتضي الثقل تعادل احدهما بمقابلة خفة السكون فصار كأن ليس فيه الا سبب
واحد فيصرف ومنع صرفه لسببيه **قوله** وما فيه سبب ثالث انما لم
يصرف البتة لبقاء السببين بعد مقاومة السكون احد اسبابه فان
قيل لعل السكون قاوم العلمية فيصير كأن ليس فيه الا التانيث والعجمة

وعجمه ولا اعتبار للتانيث المعنوي ولا العجمه ايضا بدون العلميه فلنا
المقاوم تقديم اثر السبب الا السبب واعتبار التانيث بالعلميه لا باثرها
قوله وكذا المتحرك الاوسط اي وكذا لا ينصرف البته ما تحرك اوسطه من الثلاثي
ولم يتحقق فيه الاسباب لان الحركة فيه تنزلت منزلة الحرف وذلك نحو
قدم اسم امراة والدليل على تنزلها منزلة الحرف انهم جوزوا في الالف الرابعه
الزايده عند النسبه القلب الى الواو والحذف كحبلوي وحبلي في النسبه
الى حبلى وفي الخامسه لم يجوزوا غير الحذف كحبارى في النسبه الى حبارى
وفي نحو جمزى ايضا لم يجوزوا غير الحذف فقالوا جمزي لان جمزى لما فضلت
حبلى بحركة الثاني قرب من حبارى لان الحركة جزء الحرف فكانما الحرف
فاحدث جمزى حكم ما فيه الف خامسة كانهم قالوا جمازى فكذا حركة الاوسط
في نحو قدم تنزلت منزلة الحرف فصار بمنزلة سعاد وفي شرح الرضي نقدم ضعف
والفرق بينه وبين زينب ان القائم مقام النافيه الحركة وفي زينب
الحرف ومن المعلوم ان الحركة لا تقوى قوة الحرف فاشترطنا تاثيرها كون
المسمى مؤنثا ولم نشترط ذلك في الحرف لقوته اما الفرق بين التا والحرف
القائم مقامها فقول التا علم التانيث فتؤثر مع العلميه والمسمى مذكر
او مؤنث والحرف لا تؤثر في المذكر الا بعد ان يكون الاسم قد اطلق على المؤنث
قبل العلميه فالتا اصل والحرف فرعها والحركة فرع الفرع فكذا زينب
بنت المرات **قوله** ونحو جذام في فعال الحد وله عن فاعله كحذام
مذهبان الاعراب من منع الصرف في غيرما اخره را في مذهب بني
تميم لان فيه علميه وعدلا فيمنع من الصرف كسعاد لا سيما المختنعه من البصريين

والسكنات

والبنا على الكسر في قول اهل الحجاز لانه اشبه الواقع موقع المبني كحذام
كنزال في الحركات والسكنات وهو واقع موقع انزل وهو مبني وما في
اخره را فكلهم لا يجري الجلفين فبنو تميم يوافقون فيه الحجازيين
فيبنونه على الكسر والفرق لبني تميم ان الرا حرف ثقيل لانه مكرر فيطلب
الخفه وهي في البنا دون الاعراب لان المبني على حالة واحده بخلاف
المعرب والبنا على الكسر لاجل فرزناه في تحريك السكون **قوله** وكذا
فعال في فعال المخصوص بندا المؤنث لما عرفت في باب حذام وبني نزال
لوقوعه موقع المبني **قوله** الجر هذا على مذهب من يقول
المقصود في باب ما لا ينصرف منع التنوين وامتناع الجر تبع له
لان التنوين لم يتصور سقوطه قبل ثبوته فلا يتصور سقوط التابع وهو
الجر فلذا قال لا يجر نحو الاحمر مع تحقق سببين منع صرفه ومن قال
المقصود منع التنوين والجر جميعا فاعادة الجر هنا على مذهبهم
حيث ان الاسم الذي فيه سببان ينبغي ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل
لا كله منع الجر في بعض الاحوال دون البعض لئلا يجري مجرى
الفعل في تجرده من الجر ولان الاضافه واللام يقومان مقام التنوين
كغلام بالتنوين وغلام زيد والغلام بدونه فصار كان التنوين قد
عاد فيعود الجر لانهما ذهبا معا **قوله** والمبني ضربان الاصل في
الاسما الاعراب اذ لم توجد علة تمنعه مما سبق ذكره من موجب
الاعراب فيثبت البنا فيها لمناسبة ما لا تمكن له وهو الحرف والفعل فسببه

وجوه ستة احدها تضمن معنى غير التمكن كاين فهو متضمن لمعنى الحرف
وهو همزة الاستفهام اذ الاصل في اين زيد ان يقال ازيد في الدار زيد ام في
المسجد الى ما يطول جدا فاتى باين مفصل ابن زيد فغنم تماما من ذلك
وعلى نحو هذا المعنى بني في الازمنة وكيفية الاحوال اذ الاصل في نحو
وكيف زيد ايوم الجمعة ام يوم السبت الى ما يطول جدا واصحيح زيد ام
سقيم الى ما يوجب ذكره سامه لطوله فاتى بمتى وكيف للايجاز الثاني
الشبه كالاسم الموصول فهو غير تام اسما واجب الافتقار الى انضمام صلته
اليه فصار كالحرف لانه مفتقر الى غيره الثالث الوقوع موقعه كنزال وقد
سبق ذكره الرابع المشاكلة للواقع موقعه كحذام وخباث في باب فعال
الخامس وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم نحو يا زيد فانه وقع
موقع كاف الخطاب التي تشبه الحرف لان الاسما الظاهرة للغيبة تقول
لقيت زيدا وهو صاحبك ولا تقول وانت صاحبك وقولوا يا زيد فعلت كذا
تعامله معاملة المخاطب فلما استحق الخطاب عليه شبه حرف
النداء المقرون بالقصد جرى مجرى الكاف في نحو نصرتك وهي ضمير والضماير
تشبه الحروف لافتقارها فتقارها الى مرجع السادس الاضافة اليه
كقوله تعالى من عذاب يومئذ بني يوم على الفتح لاضافته الى ما اشبه
غير المتمكن وهو اذ لانه يستعمل مضافا الى الجملة فيكون مفتقرا اليها وعلى
هذا الضمير في قولنا لاضافته اليه يعود الى ما اشبهه لسبق ذكره وانما
ولكنه يرجع الى ما لا تمكن له لانه هو الاصل في هذا الباب وقد عاد في
الضماير في الوجوه السابقة اليه وبطل الاضافة اليه

قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات اوقال لا تراه فيه صعنى لاضافته الى الحرف مع انه موضع الرفع
للفاعلية لكن الوجه الاول اولى اذ البنا بالاضافة اولى يلزم ان بنا
بالاضافة الثانية قطعا وعلى العكس لا يلزم البنا لان غير المتمكن على
في اقتضا البنا سببه ثبوت الحكم بالاعلى لا يوجب ثبوته بالادنى في
ثبوته بالاعلى واذ قد وقفت على ما ذكرنا فاعرف ان الاسم المبني
ان لم يكن له حالة اعراب فبناؤه لازم وان كانت فبناؤه عارض
والمراد من قوله ما تضمن وما اشبهه الدوام اي تضمن ابدا او اشبهه
ابدا على معنى انه حين وضع وضع على التضمن او التشابه وبهذا القيد
يلاشي قول من قال ما ذكره يبطل التعريف باطراد الصدر في نحو
خمسة عشر تشبه الحرف في لافتقار لانتقاله الى العجز والعجز يتضمن
معنى الحرف وهو الحرف لان معناه خمسة وعشرة وبناؤهما غير
لازم قوله والغابر من خمسة اشيا وجه الحصر ما يستقرا كلامهم وانما
بني المضاف الى يا المتكلم لتنزله منزلة وسط الكلمة لحصول شدة
الاتصال لان المضاف لا بد له من المضاف اليه والياء صالح لان يكون
مضافا اليه لانه ضمير مجرور ولا بد للياء من شي قبله ليعتمد
عليه لانه ضمير متصل والاسم صالح للسبق فناسب بسبب هذا الاحتياج
ان تنزلا منزلة كلمة واحدة ووسط الكلمة لا اعراب فيه ويرد على مثل
نحو غلامه وغلامك لان ذلك الاتحاد هنا حاصل والبنا منتف
نحو ابن ان الياء حرف علة وهي يجب بناؤها في الاكثر بخلاف الهاء والكاف
والاعتلال والسكون
حسان في اثبات

الضعيف كما ان الصحة والتحرك جهتا ضيق لتناسب القوة والمضعف
مناسب لما يقع جزءا الا خير بخلاف القوة فهي تشعر بالاستغنا ولانفصال
عن الغير فلا يلزم من ثبوت الحركة لما ليس ضعيفا ثبوتها لما يعلم فيه
قوة فلما لم يتصف غلام وغلامك الحركة للضمير والاصل في الاسما الاعراب
بني المضاف اليه على الغالب بالحركة على سكون الاصل اما البنا على الكسر فلان اليا
ساكن في الاكثر فكسر ما قبله ليحصل التناسب وبني ما ذكر لما سبق وحرك
لعروض بنائه اذ الاصل في البنا السكون لان البنا نقيض الاعراب وقد
مر ان الاصل في الاعراب الحركة فيكون الاصل في نقيضه السكون الذي هو
نقيضها وضم اذ في الكثير الثابت بالمنادى المضاف الى يا المتكلم عند
حذفهم اليا اكتفا بالكسرة نحو يا غلام في يا غلامي وفي الفتح التباين بالمنادى
المنكور باب ما لا ينصرف كما اذا ثبت جماعة بيضا وثوبين واجب
منهم من غير تعيين فقيل يا ابيض فهذا منادى منكر منصوب بلا تنوين
فلو بني المنادى المفرد المعرفة على الكسر او الفتح وقيل يا غلام او يا ابيض
لم يدر في الاول انه مفرد ام مضاف الى يا المتكلم وفي الثاني انه معرفة
لم نكرة فتعين الضم وبني لا رجل لتضمنه معنى الحرف فقولك لا رجل
معناه لا من رجل ما وحرك لعروض بنائه وفتح لكون حركة البنا فيه
مناسبة لحركة الاعلام رجل وسيجي الكلام فيه وبني خمسة عشر لما
مر وفتح الشطر الاول لخفة بخفة فتحه ثقل التركيب وفتح الشطر
الثاني لكون بنائه على حركة حرف تضمن معناه وبنيت الغايات لانها
لما نوي فيها المضاف اليه قدر فيها معنى الاضافة وهو من معاني
الحروف فصار كامس كانه ...

لتضمن

لانعوم

٤٩

تضمن معنى التعريف من غير ان يظهر حرفه بني اما اذا ظهر المضاف
اليه عوض قبل و بعد لم تكن متضمنا معنى الاضافة لكونه مفهوما من لفظ
المضاف اليه فلا يبنى كما لا يبنى الامس لعدم التضمن بظهور حرف
التعريف والبنا على الحركة لما مر غير مرة وعلى الضم لان تدارك النحو
من الاسما جالتي الاعراب وتناوله في الاعراب بحسب وجب نحو اتيتك
قبل ومن قبله فبني على حركة تخالف حركتي اعراب لتثبت المخالفة
بين البنا والاعراب قوله الماضي والامر بغير اللام الكلام في
بنائهما قد سلف قوله والعاري من المضارع الى اخره المضارع
نعرب لما بينه من المشابهة بينه وبين الاسم فيكون ساو وعارضا
وسبب بنائه عند اتصال الضمير جماعة النسا نون به يشبهه يفعلن من
امثله الماضي من حيث الفعلية ومن حيث ان في كليهما ضمير جماعة
النسا فلما اخرج المضارع بمشابهته الاسم عن اصله وهو البنا
كانت اعادته الى اصله بالشبه عاصوا من جنسه وهو الفعل اخذ
واسكن لئلا يتوالى اربع حركات في كلمة واحدة نحو يضربن
فحرك البنا لان النون ضمير الفاعلات والفاعل كالجزء من
الفعل وبني بنون التاكيد لانها لما اقترنت به حدث فيه جهة
الفعلية فحنته الى اصله وفتح لخفة الفتحة قوله واعلم
ان هذه الكلمات الى اخره الكلمات الثلاثة على اربعة اقسام الاول
ان يكون عاملة ومعمولة كالمضارع واسم الفاعل واسم المفعول و
المشبهة والمضاف والاسم التام نحو قولك يضرب زيد فيضرب
معمول لن وعامل زيد ونحو لقيت زيدا راكبا غلامه

يعني كامس فانه لا تضمن بمعنى لا لامر التعريف من غير ان يظهر حرفه بني اما اذا ظهر حرف التعريف فلا يبنى لعدم التضمن بظهور حرف التعريف

لضعفه

او مضروبا غلامه فيا كبا ومضروبا جميعا لا لغي وجاهلا الكلام وكي
مررت برجل حسن وجهه ويا حسنا غلام زيد وجميلا لحيته ...
[illegible] وكل من هذه الثلاثة ايضا عامل ومعمول والثاني عكس
الاول كالجرور في غير العامل نحو هل وبل وحروف العطف والجواب
واسماء الاشارة والثالث ان يكون عامله لا معمولا كالماضي والامر بغير
اللام ولا سيما المتضمنة معنى ان نحو من في قولك من يكرمني اكرمه فهي
جازمة ولا يعمل فيها عامل لتضمنها معنى ان وانما لم يبن حتى تضمنها
معنى ان حملا لها على نظيرها ونقيضها ومما جرى وكل او [illegible] تركوها
على اصلها انما بان لاصالته هذه لا سيما الاعراب ولا تسمع سؤالك
النقص لانه قائم في بعض كل منها ولو تشابها ما لقلنا ان اصلها اولى
من اولى اليه يرجع لان بعض الشي راجع الى كله فيا لقلب ولا برعام
صاربت الى اي فبعدت عنه التصرف عن شبه الحرف لابانته
التصرف فناسب ان يعطي الاعراب الذي هو حكم ما هو بعيد عن الحرف
ومثلا لاسم اما القسم الرابع وهو ان يكون معمولا لا عامله فغير واقع
عند الامام عبد القاهر لانه يجعل الاسم الجامد عاملا الا ترى ان المضاف
عامل عنده والمصنف قائل في تصنيفه آثاره وعند الاكثرين هذا
القسم واقع لان الاسماء الجامدة نحو زيد وعمرو لا تعمل ويعمل فيها فانهم
يقولون العامل في المضاف اليه معنى الحرف وسيأتيك الكلام فيه ان
شاء الله تعالى **قوله** والعامل عندهم العامل غير المقتضي للاعراب
فالمقتضي ما به تصير الكلمة قابلة للاعراب ويثبت فيها صلاحيته
لقبوله

كالفاعلية والمفعولية ما اوجب ذلك الاعراب كنصب زيد فنصبه
الموجب لكونه آخرين بدعا هذه الحركة العامل اللفظي ما يكون
من الكلم الثلاث والمعنوي ما لا حظ للفظ فيه بل هو معنى
يعرف بالقلب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

في العوامل اللفظية القياسية

ذكر في تقديم هذا الباب شيئين احدهما ان القياسية مطردة
بخلاف غيرها فالمطرد لا شك في استحقاقه التقديم على غير المطرد لان
غير المطرد يجري في كلامهم مجرى الخارج عن سنن القياس والثاني
ان الفعل من العوامل القياسية وهو الاصل في العمل لانه اقوى الانواع
لكونه اشد تاثيرا لانه ما من فعل الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف
ولكونه اكثر فائدة لدلالته على المصدر والزمان **قوله** اما
الفعل فانه يعمل الرفع والنصب لا سيما لان الفعل لا يستدعي سوى الفاعل
والمفعول وما يشبههما فيلزم ان لا يعمل سوى الرفع والنصب لان الاول
علم الفاعلية والثاني علم المفعولية اما المفعول نحو مررت بزيد
فعامل الجر فيه هو الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى الى مفعول
الا بحرف الجر فالعامل في مثل هذا هو الجر لانه جزء الفعل بدليل
لزومه [illegible] والباء بعيد ليس [illegible] حذف فلزم ان يعمل كما عمل الفعل
مع انه قد لازم الاسماء والعمل بالملازمة لانك [illegible] لا يتعدى الى [illegible]
للتقارب معنى النطق وتوجيه القطع مع تمام [illegible] لاجل [illegible] الصلة بدوام
[illegible] عليها ولا سبيل الى ان يعمل الرفع لانه للفاعل وكما الجر
به والمجرور بالباء ليس [illegible] فيهما ولا الى ان يعمل النصب للزوم الاستواء
بين المفعول المتعدي اليه الفعل بنفسه

وبغيره فتعين الجر مع لزوم ما بعد الحرف لشبه المضاف اليه في اتصاله
بما قبله ولا افعال العمل للفعل لان الفاعلين اذا تنازعا على مفعول
واحد فالعمل لاخرهما وجوداً لانه اقرب الى المعمول واعمال
الاقرب احق ثم لان العمل الرفع يأتي في الافعال كلها لانها شرع في اقتضاء
الفاعل وحقه الرفع لانه الاول تقول ضرب زيد عمراً فيذكر الفاعل
قبل المفعول ويعطى اثقل الحركات وهي الضمة قبل حصول الكلال بذكر
ما بعده قوله مقدماً حال من الفعل واعاد ذكره لئلا يرد عليه نحو زيد
خرج فزيد قد اسند اليه هذا الفعل وهو ليس بفاعل بل هو مبتدأ التحقيق
جد لا نتا فيه وهو في التحقيق لا يرد عليه لان خرج في زيد خرج اسند
الى زيد لكن خرج ما فيه من الضمير المستكن فالذي اسند اليه خرج وجبه
وهو الضمير مؤخر في التقدير وهو الفاعل وهو الجب ليس الا لان الفاعل عند
ما اسند اليه الفعل مقدماً عليه وليس عنده وطال يكون احدث شيئا الا ترى
تقول في زيد ما خرج زيد فاعل مع نفي الخروج عنه فعلم ان الشرط
وهو الاسناد وليس كل ما شئت حاله واحد الكثير منه واحد
فيلزم من ذلك توحيد المسند اليه وهو الفاعل قلنا قال يوفي ايما
واحد فان قيل ما تقول في نحو خرج الرجلان والرجال فاعل مع ان
انتفى التوحيد قلنا المراد من توحيد الفاعل ان لا يتعدد اثنان مختلفان
عنه الفاعلية لفعل واحد بدون حرف عطف بينهما نحو خرج زيد
عمرو قوله فان لم يكن مظهراً فضمير يعني انه يصح في نوع الضمير فاعلاً
كما يقع المظهر لتحقق الاسناد اليهما والمراد من البارز الملفوظ
وبالمستكن المنوي قوله

والمتعدي على ثلاثة اضرب لان مجاوزة الفعل الفاعل اجارة قوية وحر [illegible]
لا قوة ثلاث ما فيه ضرب قوة ووسط فيهما وكاد اقلها انحصرت الافعال
المتعدية في ثلاثة اضرب قوله ثانيهما غير الاول كاعطيت زيداً درهماً
لا شك في ان الدرهم غير زيد ولك ان تقتصر على احدهما وتقول اعطيت
زيداً لو قصدت ان زيداً معطى لك على الاطلاق واعطيت درهماً
لو قصدت انك معط الدرهم على الاطلاق وان تحذفهما وتجعلهما بعد
الحذف نسيا منسيا نحو قولك فلان يعطي ويمنع لم تجعله علما
في الاعطاء وذلك للمبالغة لانك لما لم تقصد شيئا مما يعطي ولا بد للاعطاء
من محل يتصور فيه شاع في كل شي يصلح محلا له اذ في تحسين البعض
ترجيح له على غيره مع تساويهما وذلك باطل قوله او هو الاول اي
الثاني عبارة عن الاول كحسبت زيداً عالماً فعالماً عبارة عن زيد
ويمتنع الاقتصار على احدهما اذ لو اقتصرت على الاول لم يعلم القصة
المطلوبة او اقتصرت على الثاني لم يعلم صاحب القصة قوله
ومتعد الى ثلاثة مفعولين هذا الضرب على ثلاثة اضرب الاول متعد
بالهمزة وهو يعلم اعلمت واريت وكذا اجاز الاخفش اظننت
واحسبت واخلت وازعمت والثاني متعد الى واحد الا انه
اجري مجرى اعلمت للموافقة في معناه وهو خمسة انبأت ونبأت
وخبرت واخبرت وحدثت قال في حديثه له علينا العلا التا
متعد الى اثنين والى الظرف المتسع وهو ما يذهب به عن ان
تقدر فيه معنى في اتساعا ويجري مجرى المفعول به نحو الذي اعطيته

زيدًا درهمًا اليوم فالضمير في اعطيته ظرف متسع لان المراد بالاسم
الموصول الظرف وانما في اعطيته راجع اليه والضمير اذا وضع موضع
الظرف لزم فيه ذكر في نحو يوم الجمعة خرجت فيه لان الضمائر ترد
ظننته للاحتياط ولا ذكر لفي مع هذا الضمير ولا تفاوت بين هذا الضمير
وبينه في اعطيته درهمًا وهو اعطيته درهمًا مفعول لم يعلم لان الفعل في
النظير الاول قد تعدى الى ثلاثة احدها ظرف متسع وانما جاز هذا
الاتساع تشبيهًا بقولهم الذي اعلمته زيدًا حاضرًا عمرو كما التشبيه في قولهم
يوم الجمعة خرجته واليوم ضربته زيدًا تشبيهًا بقولك زيدًا ضربته
وبقولك زيدًا اعطيته درهمًا ومنع بعضهم الاتساع في المتعدي الى
مفعولين لان المتعدي الى ثلاثة قليل بخلاف المتعدي الى واحد
والاثنين فلا يلزم من اتساعهم فيما كان شبهه كثيرًا اتساعهم فيما
شبهه قليل قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل الجنائي كثيرًا
مما توفر على ذكر المفعول لوجود سبب لترك الفاعل كتطهير اللسان
في نحو شتم الامير وكتطهيره عن اللسان لخطيئته في نحو قتل
الجاني دون شتم فلان الامير وقتل الامير الجاني وكالقصد
الى عدم التصريح للغيرة نحو فتنت دون فتنني فلان الى هذا المعنى
يلتفت قول اعاذ عنا اسم من يصبو اليه فواجدي مسرم يقضي عليه
فلو حلكت ما لاحقت كيلا يروا عني التي نظرت اليه فحسنت بترك
ذكر الفاعل ويقام المفعول مقامه في الحدث عنه والاسناد اليه ولئن
كان المفعول ضد الفاعل في المعنى لما جاز ان فاعلية الفاعل بالاسناد

اليه لا باعتبار انه شيئًا وقد يتحقق الاسناد في نحو ضرب زيد وضرب عمرو
زيدًا في ما خلا زيد فاعلًا ولم يحدث فعلًا وهو مفعول في المعنى لان
الله جل وعز اماته لوجود الاسناد اليه فكذا فيما نحن فيه لا يبعد
ان يسمى زيد في ضرب زيد فاعلًا قوله ويجوز اسناده الى المفعول
الثاني اي اسناد الفعل المبني للمفعول نحو درهم زيدًا الا ان الاحسن
اسناده الى الاول نحو اعطي زيد درهمًا لان الاول فاعل في المعنى لان
زيدًا عاطٍ للدرهم اي متناول له والفاعل قبل المفعول في التركيب
قوله لا في باب حسبت اي لا يجوز ان يقال ظن اخوك زيدًا في
ظننت زيدًا اخاك لان المفعول الاول في ظننت زيدًا اخاك معلوم والظن
في الثاني فلو اسند الى الثاني يلزم ان يكون الثاني معلومًا والاول
مظنونًا للظن اطلق المصنف الجواب في الموضعين وفصل بعضهم فقال في
اي موضع يقع اللبس بالاسناد الى الثاني امتنع الاسناد والا فلا
نقول اعطي زيدًا وظن قائم عمرًا بالاسناد الى الثاني لعدم اللبس
ولا تقول اعطي غلام زيدًا وظن اخوك زيدًا في اعطيت زيدًا غلامًا
وظننت زيدًا اخاك للبس قوله فالخاص ثلاثة الحاضرة المفعول
به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعليق المعنوي
لا الحسي اذ من الافعال المتعدية ما يقع على مفعوله حسًّا كضربته
ومالا يقع كذلك كاذكرته وفي التعليق الحسي تعلق معنوي ولا ينعكس
فيحمل على المعنوي لكونه اعم ولا ابهام في طاب زيد نفسًا من جهة ان
اسناد الطيب اليه يحتمل امورًا كثيرة كطيب الاصل وطيب الرائحة
وطيب العيش فاذا قلت نفسًا دفع الابهام

عنه جنايته

التعلق المعنوي

التعلق

صح

والمميز ههنا فاعل في الحقيقة اذ الاصل طاب زيد وبحسب عرف
المعرب واشتغل شيئ البابين الا انه ازيل عن اصله لضرب من
المبالغة بيانه ان الفعل اذا اسند الى غير من له الفعل يعرض فيه
ابهام فيتردد السامع ويتشوق وتهتم في كل ما يصلح له هذا الفعل
ويحث على طلب ما يوصله الى السكينة فاذا جيء في هذه الحالة بنحو
نفسا وعرقا وشيبا فاتى الى الوقار وحل هذه المذكور من قبله في
محل وكادر واستقر بقلما حظي بذلك المحل قولك طاب نفس زيد
لجواز ان يغفل عنه السامع او يتغافل ولا يلتفت الى قولك لعدم الاهتمام
بحثه على طلب المستفيد اليه وهذا ضرب من المبالغة ولا تقصر ما ذكر
من كون المميز فاعلا قولهم امتلأ الاناء ماء لانك تعلم النظر فيه فتجده
فاعلا من حيث ان الاناء يقتضي فاعلا بفعل الملء فكانك قلت ملأ الماء
الاناء قوله المصدر وجد ابهام المفعول المطلق وتسميته سيبويه
الحدث والحدثان وربما سماه سيبويه الفعل وانما خص المصدر بالذكر
لانه اشهر اسمائه ولان فيه تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين
في قولهم انه مشتق من الفعل لان المصدر يدل على موضع الصدور
لا على الصادر فما يتسبب لما فيه من فرط الشهرة وزيادة الفائدة
ان يخص بالذكر والمراد بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما دل
عليه الفعل ولا يفيد شيئا سوى التأكيد نحو ضربته ضربا وبالمحدود
ما يستفاد منه زيادة لم تستفد من الفعل نحو ضربته ضربة
نصبه افادت التحديد وهو غير مستفاد من الفعل والنكرة
والمعرفة

ناظر

تخصيص

والحيثيات نصب به شائعة بين الضربات فيكون نكرة وقولك ضربت
الضرب الذي تعلم اشارة الى ضرب المعين فيكون معرفة قوله
نحو ضربته سوطا المبسوط وضعه المخصوص الجنسية لا انه استعمل في
هذا المحل المخصوص لضربه بيانا لما فعله فيكون انتصابه على انه مصدر
لان المصدر قد يطلق ويراد به كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل
فعل كهذا وكقولك ضربته انواعا من الضرب ونطلق ويراد كل اسم
حدث له فعل اشتق منه نحو ضربته ضربا وهو الاصل فبالنظر الى هذا
التقسيم جعل سوطا في مثال الكتاب مما هو غير المصدر قوله
ظرف الزمان سمي الظرف ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني
التي تحل فيها الاشياء والكوفيون يسمونه محلا لحلول الافعال فيه والاشياء
في الاحظية قوله فالزمان كله ينتصب ظرف الزمان كلها بالفعل
لدلالة صيغ الافعال عليها فصيغة ضرب تدل على الزمان الماضي وصيغة
تضرب على الحاضر او على المستقبل وسيذكر الافعال الى جميع انواعها
مبهمها ومحدودها ما لم يدل على مقدار ومحدودها وهو الدال عليه ونكرتها
ومعرفتها نحو سرت حينا ويوما وخرجت يوم الجمعة كما تعدت الى
جميع انواع المصادر فنصبتها اما المكان فلا دلالة لصيغ الافعال عليه
فما شاكل منه ظرف الزمان انتصب بالافعال انتصابها بها وما لم
يشاكلها منه لم ينتصب وشاكلها منه المبهم دون المحدود
ووجه المشاكلة من حيث الابهام فقولك ضرب يدل على كل زمان
ماض كما دل خلف في صليت خلف المسجد على جميع ما يقابل
ظهره

الى ان سقط الالف خلاف المحدود كالمسجد والدار والسوق
فانها قد اختصت بصور يميزها عنها كما في الاناسي مثل زيد وعمرو
وبكر وبرد على قوله واما المحدود فلا بد له من قولهم سرت فرسخا
فهذا مكان محدود وقد انتصب على الظرف والجواب ان المراد
بالمحدود ما دل على مقدار وله اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه
كالدار فانها باعتبار ما دخل في مسماها من البناء والسقف
وغيرهما وبالمبهم ما لم يكن كذلك فعلى هذا الفرسخ مبهم فانه قد
دل على مقدار لكن باعتبار قياس غير داخل في مسماه فوجه
وعند ووسط الدار بالسكون عنده من ظروف المكان نحو جلست عند
المسجد وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار ويستعمل
ابدا ظرفا وقد تدخل عليه من نحو جئتك من عنده والفرق بين
وسط بالسكون ووسط بالتحريك ان الاول اسم مبهم والثاني اسم
لعين ما بين طرفي الشيء فاذا قلت جلست وسط الدار بالسكون
فوسط ظرف وبمعنى مفعول فيه وهو بمنزلة قولك بين اجزاء داخل الدار
ولو حركت السين فالوسط مفعول به وبناء حال وهو بمنزلة
قولك حفرت عين ما بين جوانبها الاربعة قال الجوهري كل
موضع يصلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فيه بين فهو وسط
بالتحريك قوله وانما دخلت الدار فتوسع ذهب ابو عمرو الجرمي
الى ان دخلت متعد فانها من الامكنة المحدودة تنتصب
انتصاب المفعول به نحو دخلت الدار بمنزلة بنيت الدار وذهب الاكثرون
الى انه لازم والاصل

ان تقال دخلت في الدار ودخلت في السوق فحذفت في اتساعا
فقيل دخلت الدار وانتصب الاسم بالفعل انتصاب المفعول به ونظيره
قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به اي بالخير فحذف الجار ونصب
الاسم نصب المفعول به والدليل على ان دخل لازم مجيء مصدره على
فعول اذ الغالب على مصدر فعل اذا كان لازما فعول كالركوع والسجود
ولان نظيره ونقيضه وهما غرب وخرج لازمان فيحمل عليهما
المفعول له هو من المنصوبات الجائية لان الفاعل لا يفعل شيئا الا لعلة
فكانت الافعال تتساوى في اقتضائها فينصبها جميعا وله ثلاث شرائط
ان يكون مصدرا وان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وان يكون مقارنا
للفعل المعلل في الوجود وانما اشترطت هذه الثلاث لان الاصل في
المفعول له ان يكون باللام عوضتها التناسب حذفوا اللام ونصبوه
لمشابهته المصدر من حيث انه شيء يشتمل عليه الفعل المعلل الا ترى
الى صحة قولك تاديبا ضربته وضربت تاديبا واي اذا ضربته فقد
اديته كما ان المصدر شيء يشتمل عليه فعله لوجد بوجوده ولن
يشتمل على المفعول له الفعل الا بعد تحقق ما ذكرنا من الشرائط
فاما اذا فاتت واحدة من تلك الشرائط كما في جئتك للسمن واتيتك
لاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمجيئك زيدا امس فلا تحذف
عوض اللام لانتفاء شبهه بالمصدر لعدم الاشتمال لان غير المصدر ليس
من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه وكذلك لا يدخل تحت فعل فاعل
فعل المعلل فعل غيره والفعل الكائن امس لا يدخل تحت الفعل
الكائن اليوم

علة الاقدام دون قوله هو الغرض لان العلة اعم منه اذ في نحو ضربته
تاديبا علة وغرض وليس في نحو قعدت عن الحرب جبنا غير العلة
لان الجبن لا يكون غرضا لعاقل **قوله** خرجت مخافة الشر فيه
فايدتان احداهما انه لا يلزم ان يكون غرضا لان فاعل الخروج لا يقصد
المخافة وان قدرت في المخافة معنى الاحتراز صح ان يسمى غرضا والاخرى
انه قد يجي معرفة **قوله** المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكاينة
بمعنى مع فقولنا هو المنصوب احتراز عن قولهم كل رجل وضيعته
لان هذه الواو بمعنى مع والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان فهذا
من باب المبتدا والخبر وليس ضيعته مفعولا معه وان وقع بعد
الواو بمعنى مع وايراد المصنف المفعول معه من المنصوبات
الصالحة على مذهب ابي الحسن الاخفش لا على مذهب سيبويه لان
هذا الباب قياسي عند ابي الحسن لا عند سيبويه والكلام فيه يجي
مبسوطا ان شا الله تعالى **قوله** ومن بيان هيئة الفاعل او المفعول
حد الحال بما ذكرنا لان تحديد الالفاظ باعتبار موضعها قبيح لان
تمييز البعض عن بعض وموضوع الحال هذا المعنى فاستقام ان يجعل
فصلا لها فان قيل يقال جاء رجل راكب ولقيت رجلا راكبا واسم
الفاعل في الاول دال على هيئة فاعل وفي الثاني على هيئة مفعول فقد
وجد فيهما الحد ولا محدود لانه صفة لا حال اجيبت عنه بان المراد
من حدودهم لا لفاظ لم يكن اللفظ دالا على ما ذكروا والحال هي الدالة
على هيئة الفاعل او المفعول باعتبار الوضع دون الصفة لان
الصفة دالة على هيئة ذات مطلقا وفي جا رجل راكب الدلالة

على الهيئة من راكب والدالة على فاعليته ذلك الذات من حمل المسند
الى موصوفه وكذا الدالة على المفعولية في لقيت رجلا راكبا
قوله وهي جواب كيف لان كيف سؤال عن الحال فجدير بان يقع الحال
جوابا له والحال من المنصوبات الصالحة لان الفاعل لا يفعل الا في حال فيكون
في كل فعل دلالة على الحال فيتعدى الافعال كلها اليها كما تعدت الى الظرف
والمصدر لدلالتها عليهما وحق الحال ان يكون نكرة لانها جارية مجرى
الصفة للفعل ولذا سماها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه الفعل والفعل نكرة فلزم تنكير صفته وحق ذي الحال
كونه معرفة اذ لو تنكر لزم الالتباس بينها وبين الصفة والموصوف في
نحو لقيت رجلا راكبا الا ترى انه لما ارتفع هذا الالتباس عند تقدم
الحال على صاحبها لم يمتنع تنكيره نحو جاني راكبا رجل لان الصفة لا
تتقدم الموصوف فتعين كون الراكب هنا حالا ولهذا قال وان اردت
الحال عن النكرة فقدمها عليها ثم استشهد بالبيت الذي ذكره
ولا استشهاد به انما يستقيم على قول من يقدر في الظرف فعلا لا على قول من
يقدر فيه اسم فاعل لان لعزة ظرف مجازي فلو قدرت فيه حصل فهذا
واضح الاستقامة ولو قدرت فيه حاصلا فحاصل اسم فاعل غير معتمد
على احد الخمسة التي مرت ولا عمل له بدون الاعتماد فيكون طلل مبتدا خبره
لعزة وموحشا حال من الضمير في حاصل فالتقدير طلل حاصل هو لعزة
موحشا وليس فيه تنكير ذي الحال ولا تقدم الحال على صاحبها
وكلا منا في تنكيره وتقدمها يقال عفت الريح المنزل عفا يتعدى
ولا يتعدى والاسود اي كل سحاب اسود **قوله** فنحو اسم الفاعل

الى آخره اراد بقوله ويجري على يفعل من فعله اي يجري على المضارع الذي شاركه لفظًا ومعنًى كضارب مع يضرب اما سياكب من سكنه ضبه مع يسكب من سكب الماء انصب فالتشارك بينهما لفظًا لا معنى وعكس هذا ناصب مع ينصب ثم اسم الفاعل انما يعمل عمل يفعل من فعله اذا كان للحال او الاستقبال لا للماضي لانه اسم ولا اصل في الاسماء ان لا يعمل الا ترى ان نحو رجل وفرس لا يعمل رفعًا ولا نصبًا واعمال اسم الفاعل لشبهه بالمضارع لفظًا ومعنًى اما لفظًا فمن حيث عدد الحروف والحركات والسكنات وبحاق الالف والنون والواو والياء والنون كضاربان مع يضربان وضاربون وضاربين مع يضربان ويضربون وتضربين اما ضاربات فمع يضربن فالمشابهة بينهما من حيث ان في اخر كليهما ما تدل على جمع مؤنث واما معنًى فيما اذا اريد باسم الفاعل الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرو الساعة او غدًا فلما تحققت هذه المشابهات بينهما دخل اسم الفاعل على المضارع في العمل الذي هو له بطريق الاصالة كما دخل المضارع بالمشابهة على الاسم في الاعراب الذي هو له بطريق الاصالة فلا يعمل اسم الفاعل اذا كان للماضي بل يضاف الى ما بعده ابدًا نحو هذا ضارب زيد امس بالاضافة ولا ضارب زيدًا بدونها لانه لو عمل يعمل بكونه فرعًا عليه والفرعية بالمشابهة ولا مشابهة بينهما ان اسم الفاعل الذي اريد به الحال او الاستقبال لما كان دخيلًا في العمل ضعف فاحتيج الى اعتماد على احد الخمسة ليتقوى بذلك فوة الفعل ويعمل عمله **قوله** اسم المفعول الى آخره الكلام فيه كالكلام في اسم الفاعل فكرم كتكرم ومكرمات
اسم

وكرمون كيكرمات ويكرمون في المشابهة من حيث الصيغة في عدد الحروف والحركات والسكنات الى آخره ولا اعمال هنا ايضًا في الزمانين بل في الماضي نحو زيد مكرم اصحابه الآن او غدًا ولا بد من الاعتماد على احد الخمسة ايضًا فالاعتماد على المبتدأ ما ذكرت اما الاعتماد على الباقية فنحو مررت برجل مضروب غلامه وهذا زيد مضروبًا غلامه وما مضروب اخواك وما مضروب غلاماك بالاعتماد في الاول على الموصوف وفي الثاني على ذي الحال والباقيات ظاهر فان قلت لم يقل زيد مكروم صاحبه مع انه اخص من اصحابه ولم عمل بمجموع عمل بجمع من غير مواد بينهما لزيادة واو مجموع فالجواب اما الاول فلانه لو عمل اسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان لقايل ان يقول من الجايز ان يرتفع الصاحب بالابتداء ومكروم خبره فلا ينتهض دليل قاطع على ارتفاعه باسم المفعول فلما قال اصحابه تعين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتدأ مقدمًا عليه خبره لوجب ان يقول مكرمون لان الخبر عن الجمع يكون جمعًا واما الثاني فالواو في نحو مجموع ناشئة من اشباع ضمة مفعل الجاري على يفعل اذ لو كانت من علامة اسم المفعول لاطرد مجيئها في كل باب اطراد مجيء الميم ولم تجئ في غير الثلاثيات المجردة وانما اشبعوا ضمته لئلا يلزم وقوع ما ليس بواحد في كلامهم وهو مفعل بفتح الميم وضم العين لانهم رفضوه وقول حميد شبت الذي لا ان الا ان لزمته على كثرة الواو شاذ اي مخوف محمول على انه جمع مخوفة **قوله** الصفة المشبهة الى آخره هي غير جارية على يفعل فكريم ليس على يكرم فالسكون في الثالث في الاول وفي الثاني في الثاني لانها مشبهة باسم الفاعل في التذكير

الوجه
وجمع دار عاشقا الشيب عاطبها ... مقولات ... اخرى ... الواشون ... تحمل ... الرباع ... وشبهها على البحث ... تحرك

والتأنيث والافراد والتثنية والجمع تقول حسن حسنان حسنون حسنة
حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون فلهذا الشبه
جرت مجراه فاخذت عمل فعلها كاسم الفاعل غاية ما في الباب انها
تدل على الماضي فكريم في زيد كريم ابوه تدل على كرمه ومضى شيء فيه وجد
قديما واسم الفاعل لا يعمل اذا كان للماضي فيلزم ان يزيد الفرع على الاصل
غير ان الجواب هو انها دالة على معنى وحدث في الماضي لكن ذلك المعنى
لم ينقض بل يمتد فيوجد في زمان الاخبار فيتحقق الدلالة على المعنى الحالي
ووجود ذلك المعنى قبل زمان الاخبار غير قادح في كون المعنى الموجود
في زمان الاخبار الحال الا ترى تقول زيد يعلم فنونا من العلم واشتد
الحال وهو مستقيم مع انه علمه قد كان موجودا قبل زمان الاخبار بحمله
وعلى هذا المنوال قولك زيد قائم غلامه الآن وقد قام قبل زمان الاخبار
زمان الآن انه امتد حتى قارن هذا الزمان والكلام في ذكر جمع الاب
في كريم اباؤه على اسلوب ذكر الاصحاب في اسم المفعول ولما انجر كونه فرعا
على مضارعه المعلوم نقل كما تقول يكرم اباؤه بل قال كما تقول كرم
اباؤه لان الماضي هو المقدم ولان كرم مثل كريم في الدلالة على الماضي
وكان اولى بالذكر **قوله** المصدر يسمى مصدرا لصدور الفعل عنه
وهو في الاصل موضع تصدر عنه الابل فيكون الفعل فرعا عليه هذا
مذهبنا وعكسه الكوفيون فجعلوه مشتقا من الفعل فرعا عليه
وقالوا يسمى مصدرا لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا مركب فاره
ومشرب عذب بمعنى مركوب ومشروب ووجه ما ذهبنا اليه
ان مفهوم المصدر واحد لانه يدل

على حدث ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان والواحد
قبل المتعدد ولان المصدر اسم وهو مستغن عن الفعل والفعل مفتقر
اليه فجعل المستغني اصلا للمفتقر اليه اولى ووجه تسميتهم ان المصدر
يعل باعلال الفعل ويصحح بتصحيحه نحو قام قياما بالاعلال فيهما والاصل
قوم وقوام ونحو قاوم قواما بتصحيحهما لانهما على اصلهما فلو لم يكن فرعا
على الفعل لما تبعه في الاعلال والتصحيح ولان المصدر يذكر تاكيدا للفعل
نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت والمؤكد فرع للمؤكد فالجواب
عن الاول قد وجدنا احكاما تثبت في كلامهم لتشاكل مثلها امثلة
وجدت فيها العلة الا ترى انهم حذفوا الهمزة من اكرم في أأكرم لتوالي
الهمزتين استثقالا ثم انهم حذفوها من يكرم ونكرم وتكرم مع انتفاء
توالي الهمزتين فيها للمشاكلة بينها وبين أأكرم وحذفوا الواو من
يعد لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد ثم حذفوها في تعد واعد ونعد
للمشاكلة فلنا ان نجعل اعلال المصدر وتصحيحه لتبعية الفعل مع امكان
سلوك طريق المشاكلة والجواب عن الثاني ان المذكور تاكيدا لو
كان دليلا على فرعيته للمؤكد لكان زيد الثاني في جاءني زيد زيد
فرعا للاول مشتقا منه واللازم منتف اما قولهم المراد بالمصدر المصدور
فالجواب عنه ان في ذلك بعدا ولا عدول عن الظاهر عند امكان حمله عليه
وذلك غير شايع او نقول قولهم مركب ومشرب لعله من قبيل
قولهم نهر جار فانه موضع اضيف اليه فعل الماء وهو الجريان للمجاورة
فكذا هنا المراد موضع ركوب نسب اليه العدو وله الفراهة التي
هي صفة المركوب وموضع مشروب نسب اليه العذوبة التي هي

من صفة المشبه فينبغي قولهم المناد من المصدر المجرد بلا نظير
بابا ه الطباع وبحثه لا ابهام **قوله** وهو يعمل عمل فعله لما بينهما من
المشابهة بتضمن حروف فعله والدلالة على الحدث والفاعل والمفعول
به والمفعول فيه والمفعول له والحال **قوله** اذا كان منونا قدم المنون
على المصدر المضاف لكون المشابه به والمنون اتم لانه نكرة لفظا ومعنى كالفعل
بخلاف المضاف فانه غير مشابه به من حيث اللفظ لان ظاهره كالمضاف
الحقيقي غير ان هذه الاضافة في تقدير الانفصال بدليل انك تقول اعجبني
ضرب زيد وعمرو خالدا وعمرو خالد فرفع عمرو لا جرا على تقدير
اعجبني ضرب زيد عمرو خالدا ونصب اخرى على تقدير اعجبني ضرب
زيدا ومما يؤيد ما ذكرت قوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع
المظلوم على تقدير طلبا المعقب المظلوم اي كما يطلب المعقب المظلوم
حقه فيعلم ان هذه الاضافة في تقدير الانفصال فيكون نكرة تقديرا الا
قوله ويترك ذكر احدهما هنا يرجع الى المنون والمضاف الا انه
مثل اولا بالمنون فاطعام مصدر منون وبتيما مفعوله ولم يذكر
للفاعل وانما ترك ذكره للعلم به فان قلت لعل فاعله مضمر فيه
لانه منزل فعله وفي الفعل يضمر الفاعل فالجواب ان المصدر اسم
جنس واسما الاجناس لا تحمل الضمير ولو كان ضمير الفاعل مقدرا
فيه كما تقدر في الفعل لجاز تاكيده على نحو قولك اعجبني من لست حيوة
كله كما تقول اعجبني من لست ذاته كله فيعلم ان ما ذكرته صحيح
فان قلت ما وجه ترك ذكر احدهما قلت اما ترك ذكر المفعول فهو
اصح لانه فضلة واما ترك ذكر الفاعل فلانه انما لزم مع الفعل

دوافعه

لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه ليتم الجملة وما هو ههنا باحد
جزئيها لان المصدر اسم والاسم لا يلزم ان يكون مسندا الى شيء فلو خلا
من فاعل لا يلزم خلاف ما وضع هو عليه فساغ ان لا يلزم ذكره
ويرد على هذا اسم الفاعل لان فاعله ليس باحد جزئي الجملة اذ لو
كان جزءها لما جرى اسم الفاعل مع فاعله بوجوه الاعراب في نحو
جاءني رجل ذاهب ولقيت رجلا ذاهبا ومررت برجل ذاهب لان
الجملة مبنية وما ذكرت من الاسمية في المصدر حاصل في اسم الفاعل
ايضا ومع ذلك لزم ذكر فاعله نحو زيد ضارب غلامه عمرا وزيد
ضارب عمرا باضمار الفاعل في ضارب فلم لا يكون احدهما مثل صاحبه
في لزوم الفاعل او عدم لزومه وجوابه ان اسم الفاعل لا يعمل الا بما
يعتمد على احد الخمسة فاذا اعتمد على من هو له وجب رجوع
الضمير اليه لكونه خبرا عنه او صفة له او حالا واذا اعتمد على احد
الحرفين وجب ذكر الفاعل لانه حينئذ احد جزئي الجملة فصار
كالفاعل مع الفعل اما المصدر فليس كاسم الفاعل في الاعتماد فلا
يلزم من لزوم الفاعل مع اسم الفاعل بسبب اعتماده لزومه مع
المصدر او نقول اسم الفاعل واقع في الخبر موقع الفعل المبني للفاعل
فقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فلا بد له من فاعل كما لا بد
ليضرب منه بخلاف المصدر فانه غير واقع موقع الفعل بدليل
امتناع قولك زيد ضارب في موضع زيد يضرب **قوله** منونا
على اختلاف القراءتين قرئ غلبت بضم الغين وسيغلبون بفتح
الياء وعلى عكس هذا والمصادر الثلاثة

للزوم والغلبة في غلبهم مصدر فعلى القراءة الاولى هو مضاف الى المفعول
ولا ذكر للفاعل وعلى الثانية بالعكس وخرّجه بعض المتأخرين وابن
الحاجب على القراءة الاولى فقال ان جعلت الضمائر للروم فالمصدر
مضاف الى المفعول ولا ذكر للفاعل وان جعل الضمير في وهم للروم
وفي غلبهم للمجوس كان مضافا الى الفاعل ولا ذكر للمفعول والضمير في
سيغلبون عائد الى الضمير في وهم على كلا التقديرين لانه خبر له قوله
المضاف اختلفوا في عامل المضاف اليه فمنهم من قال انه الحرف المقدر
لانه ثبت عمل الجر للحرف الجار فجعل الحرف عاملا لجعل الجار
بابا واحدا اولى من جعله مختلفا ومنهم من قال هو المعنى يعني معنى
حرف الجر لانه لا يستقيم ان يكون الحرف عاملا لان اضمار الحرف
ضعيف ولانه لو كان الحرف عاملا كان ثابتا في التقدير فصار قولك
غلام زيد بمنزلة قولك غلام لزيد وليس كذلك بمنزلة هذا لان احدهما
معرفة والآخر نكرة وليس بجيد عمل الاسم لعدم اصالة الاسماء الجامدة
في العمل ومنهم من قال هو المضاف لما كان في الكلام من معنى حرف الجر
دون الاسم نفسه مجردا عن معنى حرف الجر لما قلنا ان الاسماء الجامدة
لا اصالة لها في العمل فيتضمن الكلام معنى الجار وقوي الاسم المضاف على
العمل فعمل وهذا اختيار الامام المحقق عبد القاهر رحمه الله والمذهب
الاول باطل لما مر وكذا الثاني لان المعنى انما يصار اليه في العاملية عند
عدم العامل اللفظي ولم نعدم هنا اما قوله وليس بجيد عمل الاسم
فمسلم لو لم يقو على العمل وقد قوي هنا بما ذكرنا فبطل ما قال
قوله تعريفا او تخصيصا الاضافة تفيد التعريف

اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فغلام كان شائعا فلما اضيف
الى زيد تعرّف لان قرينة المعنى على قدر اللفظ والمضاف اليه قد نزل
منزلة التنوين من المضاف الذي لا انفصال بينهما فيلزم ان يمتزج معنى
الثاني بمعنى الاول وبهذا الامتزاج يحصل التعريف ويفيد التخصيص اذا كان
المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل فغلام شائع بين غلمان الرجال والنساء
فلما اضيف الى رجل انتقض الشيوع حيث لم يتناول الشيوع الا غلمان
الرجال ويرد على هذا الاضافة اللفظية نحو مررت برجل ضارب رجل
وهو ان التخصيص هنا لم يثبت بالاضافة بل كان ثابتا قبلها لان
اصله برجل ضارب رجلا فبقي بعد الاضافة على ما كان عليه قبلها
قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من فالاضافة بمعنى اللام
في نحو غلام زيد والمعنى غلام لزيد قال الامام عبد القاهر رحمه الله
وقولهم المعنى غلام لزيد لا يضاد معنى الجر لان اللام مقدرة اذ
المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف ولا يفصل بين التنوين والمنون
شيء فلا يكون اللام مقدرة واما يقول الجر بمعنى اللام ويجب تركيب
المضاف عمل الجر حيث كان في الكلام معنى حرف الجر لان الاسم
الجامد لا اصل له في العمل والاضافة بمعنى من في نحو خاتم فضة فقولك
خاتم شائع لا يدرى من اي نوع هو فلما اضيف الى فضة يتبين
النوع ومن للبيان وقوله في الغالب احتراز عما جاء من الاضافة بمعنى
في نحو قتيل الطف اي في الطف ومنه اسم موضع وجعل بعض المتأخرين
مثل هذا الاضافة من الاضافة بمعنى اللام للملابسة كما في قول احدهما
الخشبة لصاحبه خذ طرفك وخذ اذه. طرف الخشبة

وذلك للملابسة بين الخشب وحاملها في الجملة فكذا خلي هذا الموضع
ملابسة له والتقدير خلي للطف لما ان التقدير في التنظير ظرفا لك

قوله ولفظية الى اخره انما كانت الاضافة ههنا في تقدير الانفصال
لما مر في شرح الخطبة قوله والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية
والجمع لان الاضافة للوصل والتنوين للفصل لانه يشعر بانقطاع الاسم وتمامه
فالجمع بينهما كالجمع بين النقيضين والنونان كالتنوين لما سبق قبيله
التثنية والجمع قوله ولا بتة المعنوية من تجريد المضاف من حرف
التعريف لان التعريف باللام يستغني عن اسباب التعريف لاستلزامه
وتوقعا ما ليس بواقع وهو تعريف المعرف والاضافة المعنوية من
اسباب ذلك فان قلت هذا مسلم لكن في الاضافة الى المعرفة لا الى
النكرة قلنا اذ جعلنا بتقدير عدم تجريد المضاف عن حرف التعريف
لزوم تعريف المعرف وقد لزم ههنا في كل مضاف الى معرفة فهذا
فهذا كاف لصحة المدعي وليس بلازم لنا اثبات هذا المعنى في
كل صورة من صور الاضافة المعنوية على انا نقول الاضافة الى
النكرة تفيد التخصيص وهو مثل التعريف الا ترى انهم جوزوا وقوع
النكرة المخصصة مبتدأ قال الله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
مع ان حق المبتدأ كونه معرفة والسر في ذلك ان التخصيص مقبل
على التعريف مشارف له وللمقبل على الشيء المشارف له حكم
ذلك الشيء يدل عليه قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
فانه سمى المشارف للقتل مقتولا فعلم ان النكرة المخصصة بمنزلة المعرفة
فتاخذ حكم المعرفة

قوله ويقول في اللفظية الى اخره يعني ان ذلك ان يدخل
حرف التعريف على المضاف في الاضافة اللفظية اذا كان المضاف
مثنى ومجموعا سواء كان المضاف اليه علما او معرفا باللام نحو
الضاربا زيد والضاربو زيد والضاربا الرجل والضاربو الرجل
لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لما مر انها في تقدير
الانفصال وقد حصل التخفيف في هذه الصور بسقوط النون فلا يمتنع
دخول حرف التعريف على المضاف وان كان المضاف مفردا فكذلك
ان يدخل حرف التعريف عليه ايضا اذا كان المضاف اليه معرفا
باللام وان كان علما فادخاله عليه ممتنع فنقول الضارب الرجل
ولا نقول الضارب زيد لان الضارب باللام ليس فيه جهة التخفيف
بالاضافة لان التخفيف بالاضافة بحذف التنوين ولا اضافة في الضارب الرجل
ايضا لا تفيد التخفيف غير انها جازت تشبيها للضارب الرجل بالحسن
الوجه من حيث ان الاضافة فيهما لفظية والمضاف اليه في كليهما بلام
التعريف وانما صحت الاضافة في الحسن الوجه مع ان انتفاء التنوين
والنون يقتضي امتناعها لان اصله الحسن وجهه فبالاضافة حصل
التخفيف من وجهين وهما سقوط الضمير من المضاف اليه واستتاره في
الى الكلمة التي اخف منها ولقائل ان يقول الضمير ان ازاله فقد جاءت
اللام وجوابه ان اللام لا توارى الضمير لثقله وخفتها قوله لانه تم
فاستغنى عن الاضافة اعلم ان الاضافة تجعل المضاف مع المضاف اليه
بمنزلة بعض الكلمة من الكلمة فاذا ازلت الاضافة بما ذهب ما كان
يحصل بهما

من النقصان الذي ذكرنا فالمانع اما التنوين لانه لا يجامع الاضافة
ومثاله قدر راحة سحابا فقولك ما في السماء قدر راحة يحتمل سماء
الظلام والضياء والسحاب وغيرها فاحتيج الى تبيينه فلما قيل سحابا
ارتفع الابهام وانتصابه لتشبيه هذا المنون باسم الفاعل في انا ضارب
زيدًا ونون التثنية لانها عوض التنوين في منع الاضافة ومثاله قفيزان سمنا
وتمرتان زبدًا فقولك قفيزان يحتمل من الموزونات كقفيز الشعير والمكيلات احتاج
فقولك سمنا وزبدًا بعين المقصود انتصب بهما لتشبيهما بضاربان في
هذان ضاربان زيدًا او نون الجمع لانها مع نون التثنية مثلان انما لامنا
ونظيره عشرون درهما فعشرون يحتمل في العدد وانواع اشيا فبذكر درهما ونحوه
الغرض والانتصاب هنا لتشبيه عشرون بضاربون في هم ضاربون زيدًا
او الاضافة كما في الكتاب ملان الغمر نصاف وجلوه وحيله حيتمال
يحتملان اشيا فبقولك عسلا ورجلا زال عن كليهما الابهام والضمير في
كليهما للمذكور كما لا في الاول وكذلك في الثاني والمنتصب هنا كالمنتصب في
انا مخطيه درهما اذا اضفته الى اخما او جئت بنصب الدرهم قوله
والتمييز رفع الابهام عن المفرد الى اخره الابهام اما في الاسناد او في
احد طرفيه فتمييز الاول يسمى تمييزا عن الجملة وبعد تمام الكلام كما
في طاب زيد نفسا وتمييز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد وبعد تمام الاسم
نحو عندك راقود خلا لان الابهام هنا في الراقود فبقولك خلا ارتفع الابهام

الابهام

الباب الثالث العوامل السماعية

لم يجعل هذا الباب مع الباب السابق
بابا واحدا لانه لو فعل لالتبس بين القياسية والسماعية وقدمه
على باب

النصب المعنوي لتلك الثاني العوامل اللفظية في ترتيب المقابلة ولان
السماعية اكثر من النصب المعنوي فتقدم الاكثر لاولى قوله
حروف قدم الحروف هنا على الافعال والاسماء اذ الاصالة للحروف في العوامل
السماعية لعدم وجوه الاطراد فيها والسماعي ما لا اطراد له بخلاف الافعال
اذ لا يخلو منها الاطراد غيرها ان بعضها قد تحققت فيها جهة الجزئية فخصت
باحكام من بين سائر الافعال وتقدم الافعال على الاسما لما يجيء ان الاصل
في الاسماء ان لا تعمل قوله اما الجار فسبعة عشر عملت هذه الحروف
لملازمتها الاسماء وللملازمة اثر وعملت الجر لكون الاثر كالمؤثر في الاختصاص
بالاسم وهي تسمى حروف الاضافة وحروف الجر لانها تضيف معاني
الافعال الى الاسما اي توصلها وكذلك تجرها اليها والمراد بالجر نسبة
اي حروف الجر تجر معاني الافعال الى الاسماء
الاعراب فكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو مقتضيها كما يقال حروف
اي هي وعملها النصب
النصب وحروف الجزم وحملها تشترك فيما ذكرنا من ايصال معاني
اي هي وعملها الجزم
الافعال الى الاسما وان اختلفت معانيها فالمصنف بين على ما لكل من
المعنى فقال من لابتداء الغاية الى اخره قوله من هي موضوعة
لابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة الى الكوفة اي ابتداء الخروج
كان منها وهي لمعان اخر لكن لا ينفك عن معنى الابتداء
منها التبعيض نحو اخذت من المال اي اخذت بعضه وقولك اخذت
من المال دال على ان المال موضع اخذك كما دل قولك خرجت من
البصرة ان البصرة منشا خروجك فيكون معنى الابتداء موجودا في من
التبعيضية ومنها البيان في نحو عشرون من الدراهم فقولك عشرون يحتمل
احتمالات العدد
ات

ويقول كل من الدراهم تبيين ما هو المقصود بهذا العدد وهذا أيضاً
قريب من معنى الابتداء فإنك قد جعلت مبدأ مملوكك بهذا العدد من الأعداد
الدراهم كما جعل مبدأ الاجتناب الأوثان في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الأوثان ومن فيه للبيان لأن الرجس يحتمل الأوثان وغيرها
ومنها الزيادة في نحو ما جاءني من أحد وما رأيت من أحد والمعنى ما
جاءني أحد وما رأيت أحداً ومن هذه تسمى استغراقية بمعنى أنها توكيد
معنى الاستغراق أصلاً وفائدته لا يلزم أن لا يكون مزيدة وبيان تأكيدها معنى
أنك إذا قلت ما رأيت أحداً كانت رؤيتك منفية عن جميع الآحاد وكان
معنى الاستغراق ثابتاً لأن أحداً إذا اقترنت به حرف النفي يستفاد فيه
معنى الاستغراق بدليل أنك إذا قلت ما جاءني أحد بل اثنان كنت خارجاً
عن كلام العرب فإذا جئت بمن بعد ذلك من أكدت معنى الاستغراق وإنما
لم نقل في التمثيل ما جاءني من رجل لأن حرف النفي إذا اقترن بنحو رجل
لا يفيد معنى الاستغراق بدليل صحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان
فإذا دخلت من هنا أفادت معنى الاستغراق ومعنى الابتداء ومجيئها
زائدة أنك إذا قلت ما جاءني من أحد فمعناه ما جاءني أحد وأجيب هذا الخبر
إلى [?] كذا قال السيرافي ثم إن مجيئها زائدة في المنصوب أحسن من
أن تزاد في المرفوع لأن المجرور بحرف الجر مفعول لما قلنا إن هذه
الحروف لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء ففي زيادتها في المنصوب
مراعاة للمناسبة بخلاف زيادتها في المرفوع قوله وإلى تجيء معارضة
لمن لأن الابتداء والانتهاء متعارضان وقد تجيء بمعنى المصاحبة نحو قوله
تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أي مع أموالكم

وهذا إذا تأملت عائد إلى معنى الانتهاء كأن المعنى لا تنتهين أكل
أموالهم إلى أموالكم قوله وحتى في معناها أي في معنى إلى غير
أنه لا بد [?] في حتى من أجل شيئين ذكرا في المتن لأن الفعل المعدى
بها الغرض فيه أن ينقضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه
ولما كان وضعها لهذا الغرض وجب أن لا يكون ما بعدها إلا بعضاً مما
ذكر من أجل الشرطين وإلا يلزم انتفاء المقصود بالوضع وبهذا
الدليل وضح أيضاً أن حقها أن يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها
إذ لو لم يدخل يلزم أن ينقطع الأكل عند الرأس فلا يكون جميع ما
يتعلق به فعل الأكل منقضياً لبقاء الرأس غير مأكول [illegible] وجهان
آخران أحدهما أن يكون عاطفة نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب
وكان أصلها أن يكون جارة وإنما جعلناها عاطفة لاشتراكها مع الواو
في المعنى بدليل أن الجارة أو شبيهها بالأسماء العاطفة لامتناع مجيء
العاطفة إذا كان ما بعدها جمعاً خلافياً لا جرحت المذكور لا نقول
مات الناس حتى الأنبياء بالنصب بل بالجر لا غير والوجه الثالث
أن يكون حرفاً يبتدأ بعده الكلام وتدخل على قبيلي الاسم والفعل نحو
ذهب القوم حتى زيد ذاهب وحتى ذهب زيد فإذا قلت
أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع فالرأس مبتدأ وخبره محذوف
وهو مأكول قوله وفي للظرف نحو المال في الكيس ألا ترى أن الكيس
مشتمل على المال أما الكتاب في نظري في الكتاب وكأنه نزل منزلة
الوعاء لنظره لا أنه محل لنظره حقيقة وقوله في نيته أما المراد نظر القلب
بدليل قولهم

بفكرة العلم **قوله** والبا للالصاق البا اصلها ان تكون للالصاق
الا انه يتوسع فيها فيجاوز النصوص من ذلك قولك مررت بزيد مجاوزة
الصفة مرورك بموضع يقرب منه فلذا قال مررت بزيد توسع والبا
القسمية للالصاق ايضا لايصالها الفعل للمقسم به وتحذف منها الفعل
كثيرا لدلالة الحال عليه نحو بالله لافعلن كذا اما الواو فقد ابدلت
منها لتختص بالقسم لعدم اختصاص البا به فالبا في مررت بزيد ليست
للقسم ووجه تعيين الواو للابدال منها ثبوت المشابهة بينهما معنى
ومخرجا لان الواو للجمع والالصاق جمع وهما يخرجان من الشفتين
ثم التا ابدلت من الواو ليدل على التعجب فالرالله نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ وتغيرت لتالها سنوع ضعف الكتاب **قوله**
والواو لا تدخل الا على المظهر في الاقسام تعظيم للمقسم به ولاصالة اولها
لعظيم وكان ينبغي ان لا يقسم الا بالمظهرات لانها الاصول لكونها غير
مفتقرة الى اشيا ترجع هي اليها غيرا ثم طلبوا الايجاز وتعذر الاقسام
بالمظهر فاستعملوا في موضعه المضمر نحو به في موضع بزيد او بخالد
وبحولك لا قومن والمظهر للغيبة لا للخطاب والبا لما حظيت بالاصالة
من بينهن دخلت على قسمي المظهر والمضمر لما انتقصت الواو عنها
بدرجة اختصت بالدخول على احد القسمين وعين فيهم المظهر
لاصالته ولاصالة بالتعظيم اولى ولما آل الامر الى التا وهي بعد الواو
بدرجة ناسب ان تدخل على بعض ما دخلت عليه الواو ولم يمكن
تعيين بعض دون بعض للزوم ترجيح احد الشيئين بلا مرجح
فاختصت بالله وحده

لانه اسم خاص لذات واجب التعظيم جل وعلا **قوله** وللتعدية
الى اخره يرجع الى حدث البا فقال والبا تكون للتعدية وهي
متضمنة للمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر والفرق بين البا
ومع في هذا الموضع ان مع لاثبات المصاحبة ابتدا والبا لاستدامتها
او غير متضمنة لها نحو ذهبت بما اوجبه الله وتكون للاستعانة نحو
كتبت بالقلم اذا كانت تستعين به **قوله** واللام للاختصاص
الاختصاص اعم من الملك اذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس ففي
قولك الجل للفرس اختصاص ولا ملك فلذا خصه بالذكر **قوله**
ورب للتقليل اصلها التقليل ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة
كقولهم في موضع التمدح بكثرة الاسفار رب بلد قطعت ونظير هذا
الاستفهام الجاري بمعنى التقرير كما في قوله الستم خير من ركب المطا
واندى العالمين بطون راح اذ الهمزة في الاصل للاستفهام وفيه شك
وعدم استقرار ثم غلب عليها التقرير الذي هو خلاف الشك وهذا
الحرف خالف سائر حروف الجر من حيث ان له صدر الكلام لان
التقليل اخو النفي بدليل قولهم قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى
ما رجل لان الا انما يجي للاثبات اذا تقدم النفي وللنفي صدر الكلام
لان النافي انما يدخل على الجمل لتغيير معناها فيلزم ان يتقدم ذكره
لكونه مقصودا في الكلام وعلى هذا اختصاص الاستفهام والشرط
بالصدر ومن حيث انه يعمل [illegible] في النكرة وان مجروره المظهر يلزمه
الصفة لان هذا الحرف موضوع لتقليل نوع من جنسه والنكرة
تحتمل الجنس بدون التعريف

كلمه رجل فلا حاجة الى التعريف ولزوم وصف المجرور المظهر
ليحصل افادة النوع اذ الصفة تخصص الجنس لتكون ربما بقا فيحصل
بها نوعا ومن حكمه ان الفعل الذي تسلط على الاسم محذوف في الاكثر
وان فعله يجب ان يكون ماضيا فالحذف للعلم به لانه لا يقع الا جوابا
فيكون متعلقه معلوما فاستغني عنه بقرينه ما تقدم ووجوب كونه
ماضيا لانك اذا قلت رب رجل جواد لقيته كنت مخبرا بقلة من
لقيته والذي ستلقاه فما بعد لا تعلم قلته الا الله سبحانه والضمير
ربه مختلف فيه فالبصريون ذهبوا الى انه مجهول يرمى به من غير
قصد الى ظاهر ثم يميز لابهامه كما في نعم رجلا ولذا لم يجى الا مفردا
مذكرا لانه افراد المميز وغيره من الحالات وعند الكوفيين هو راجع
الى مذكور كانه قيل هل لك من رجل جواد فقلت له ربه رجلا
ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث نحو ربهما رجلين وربهم رجالا والصحيح
قول البصريين فان رجلا في ربه رجلا لرفع الابهام ولا ابهام على مذهب
الكوفيين لكون المرجع معلوما فكيف يتصور رفع الجموم ولانه لو صح
مذهب الكوفيين لصح رب الرجل اذ المضمر اعرف المعارف فاذا
جاز دخول رب عليه كان دخوله على المعرف باللام اجوز واللازم
منتف وذهب الاخفش الى ان رب اسم مجلاله على نقيضه ومفهوم الخبر
ولان لازم حرف الجر وهو التعدية منتف نقول رب رجل جواد لقيته
فيكون رب موصلا للنعت الى الرجل ولقي متعد فلا يستقيم تعديته
اليه برب فيلزم ان يكون زائدا لان حرف الجر اذا اتصل بفعل
متعد بحكم

قرائت بالسويه ولم تقل احد ما انه بالزيادة كما
ليس بحرف جر فالجواب عن الاول ان حرف الجر يدخل على
كم دون رب نحو بكم رجل مررت وهذا اية انه لا يسمية كم دون
رب فالجواب عن الثاني ان رب حرف جر لكن وقع كلامهم
على حذف الاستغراقية فكما ان من في ما جاءني من رجل مفيدة معنى
غير التعدي كذلك رب تكون مفيدا معنى مع غير ايصال فعل الى
الاسم لان من فيه افادة الاستغراق ورب فيما ذكرت افادة التقليل
ومما عبر المتعدى به **قوله** وعلى للاستعلاء الى اخره مثل الاستعلاء
بالحسية في قوله زيد على السطح وبالمعنوية في عليه دين وقولهم ركبه
دين في معناه يتحقق الاستعلاء فيه **قوله** في رميت عن القوس
اذا قلت رميت عن القوس فمعناه جاوز السهم القوس فيما او
صلت رميت الى القوس فكانت حرفا **قوله** نحو الذي كزيد في الدار
مثل على ما سبق ان يكون الكاف فيه حرفا لان كزيد صلة ولا بد ان
تكون جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة مثل ومثل زيد مفرد لزم
ان يقع المفرد صلة وهذا باطل ولو جعلتها حرفا يلزم ان تقدر
قبلها فعل لان حرف الجر يجى معنى الفعل الى الاسم والفعل مع فاعله
جملة فيتحقق الصلة **قوله** ومذ ومنذ الدليل على الحرفيه فيهما
قولهم ما رايته منذ الليلة اي استقر رحت عندنا منذ اوصل الاستقرار
الى الليلة كما في قولك انت عندنا في الليلة ومعناه في الزمان
كمعنى في المكان فاذا قلت فارقته مذ يوم الجمعه فمعناه ان اول وقت
المفارقه يوم الجمعه كما انك اذا قلت خرجت

مثل ما الاستعلاء

وقولهم ركبه دين تحقق الاستعلاء

والتعلق

الضمير

اسم

ومذ ومنذ يجوز ان يرفع ما بعدهما نحو ما رأيته منذ يوم الجمعه فمنذ مبتدا ويوم الجمعه خبره ويجوز ان يجر ما بعدهما نحو ما رأيته منذ اليوم اي في هذا اليوم

من البصره كان المعنى ان ابتدا الخروج منها واجماعهم على انها بظرف

في المكان وانما استعمالها في المكان نحو من البصره ممتنع بدليل واضح على

ان استعمال من في الزمان ممتنع وان جوزه الكوفيون استعمالها فيه

محتجا بقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم

فيه وجوابه انه محمول على حذف المضاف ويقدر من تاسيس اول

يوم اما قول الامام عبد القاهر رحمه الله قال صاحب الكتاب ان من

للامكنه وهذا صحيح لان الاكثر ذلك وكان مراده ان من موضوعه

للمكان وانما اذا دخلت على الزمان فعلى ضرب من الاستعاره قوله

وترتفع ما بعدهما الى خبره ما ذكرنا من انهما لابتدا الغايه في الزمان كان

يتقدر بحرفيتهما فان كانتا اسمين فما بعدهما مرفوع ومعناهما الدلالة

على ابتدا الغايه نحو ما رايته مذ يوم الجمعه والغرض ان قولك ما رايته

مذ يوم الجمعه بالجر جملة واحدة لانه بمنزلة ما رايته في يوم الجمعه فقط

جملة وفي يوم الجمعه فضلة بخلاف قولك ما رايته مذ يوم الجمعه بالرفع

فان رايته جملة فعلية ومذ يوم الجمعه جملة اسمية وتلك مرفوع المحل بالابتدا

وما بعده خبره والتقدير ما رايته واول ابتدا الرويه يوم الجمعه

ولم يقع بين الجملتين عاطف وان وقع في تفسيرنا حيث قلنا واوله

بالواو لان العاطف انما يدخل بين بيتين اذا لم يكن فيها ما يقتضي

بالنسبة نحو خرج زيد وعمرو فقد تعدى خرج فاعله وقد كفيت مؤونته

بزيد فلم يكن مقتضيا لعمرو وان تريد ان تجعله شريكا لزيد في

الخروج فلابد من العاطف اما اذا كان في البيان اقتضا في

الثاني فلا حاجة الى العاطف الا ترى انك لا تقول اكرمت زيدا

مختص

نكاته

٦٥

ولفضله لان الفضل علة للاكرام والمجلول مقتضى لعلته فلا حاجة

الى ذكر العاطف وكذا لا تقع العاطف بين جملتي الشرط والجزا

لاقتضا الشرط الجزا والجملتان في مسئلتنا كجملتي الشرط والجزا في ان

احدهما لا يستقل بالافاده فغرضك في قولك ما رايته مذ يوم الجمعه

بيان اول مدة انقطاع الرويه وقولك ما رايته نفي الرويه في جميع

الزمان الماضي فلا يحصل الاقتصار عليه هذا الغرض فاذا ضممت اليه

قولك مذ يوم الجمعه فقد حصل الغرض لانه اظهار اول انقطاع الرويه

الحاصل بقولك ما رايته فعلم ان هاتين الجملتين كجملتي الشرط والجزا

فلا يدخل بينهما عاطف واما الدلالة على اول المدة واخرها نحو ما رايت

مذ يومان اي امد مدة انقطاع الرويه يومان ولا التباس للرويه

بجزء من احد اليومين بخلاف ما سبق من الدلالة على ابتدا الغايه

في الجر والاسمية اذ المعنى فيه انك رايته في يوم الجمعه ثم فارقك فيكون

الرويه ملتبسة ببعض ذلك اليوم كما اذا قلت انتفت الرويه في يوم الجمعه

فان قلت ما السر في تنكير يومان وتعريف يوم الجمعه بالجر والرفع

قلت سواء هما لابتدا الغايه والواجب فيه ان تجي بالمعرفة اذ حصول

غرضك وهو ابتدا الغايه بالتخصيص ولا تخصيص بالنكرة ولذا استوحش

قولك سرت من مكان لعلم كل واحد ان ابتدا سيرك كان من مكان

ما فلا يحصل الدلالة على ابتدا الغايه الا بالتخصيص نحو قولك سرت من

مكان كذا وكذا هنا اما يومان فالمراد به ذكر جميع المدة وبذا الغرض

حصل بذكر العدد فلا حاجة الى الاتيان بالمعرفة بل الاتيان بها جائز كقولك

عند انسلاخ المحرم ما رايته مذ

في بالاختصاص

المحرم كانك قلت من ثلاثون يوما وكذا مارايته مذ يوم الجمعة عند
ارادة جميع المدة فهو بمنزلة قولك من تلك الساعات التي ليوم الجمعة الى
وقت ويجوز مذ يومين فيقول انه متوق فلعله من جهة النسيان والصواب
ولا يجوز وجه هذا القول ان الرفع في مذ يومان افادة اول الوقت
واخره والجر لم يفد الا اول الوقت فيه الحاسدان سوهم متوهم ان
الجر في مارايته مذ يومان ممتنع اذ لو قلت مذ يومين بالجر لما اوجب
اول الوقت وهو بمنزلة ان يرفع في ان المراد به اول الوقت واخره
فلعل هذا القايل نظر الى جانب هذا التوهم وقال ما قال والصواب
وهو يدرك كلمة النفي وانما ذكره المصنف رحمه الله لازالة ما يسبق
من التوهم والجواب عن قول المتوهم ان قولك مذ يومين لا يوجب
اول الوقت بل يوجب افادة الرفع من جميع المدة ان تقول القصد
الى اول الوقت في الجر ثابت واعاب لاول الوقت واخره في الرفع
لازم فانك اذا قلت مارايته مذ يومين فمعناه مذ اول يومين الى
وقتنا هذا فكانك قلت ان المفارقة حدثت واتصلت مدة اولهما
اول يومين من هذا الوقت والرفع هنا ممتنع لانك اردت ان المفارقة
انتهت فتحدها وبعض المسافة زمانها بل المعني مدة باقية ونظير ما
ذكرنا مسيلة ذكرها الامام عبد القاهر رحمه الله ومعناه انه قال
اذا قلت بلدتك مندسنة سكلم في حاجة زيد فوجدت كانت المعنى
ان ذلك كانت وقت ثم تقضت وغاية المسافة انتهت وتلك
هذا سنة فاذا قلت انا اراك مذ سنة سكلم في حاجة زيد فجرت
فالمعنى ان رؤيته كانت واتصلت

ويظهر

منه وان اردتما اول سنة من هذا الوقت ولم تعتبر انتهاء لانك لم
ترد ان الرؤية انتهت ولست تحدها وبعض مسافة زمانها بل هي
ممتدة حتى كانك تقول اراك مذ سنة سكلم في هذه الحاجة وتسعى فيها ولم
تنقض بعد واذا كانت كذلك وقع تكلمه منكما في الحاجة وسعيا فيها
دايمة لم تنقطع فالحاصل ان هذا الباب على ثلاثة اوجه احدها ان
تريد اول الوقت ولا تذكر مدة لها اول واخر وتقبض يوم الجمعة عند
جعلهم القصد الى ساعاته الثاني ان تذكر مدة لها اول واخر وتقصد
مع ذكر الفعل وانقطاعه وتجعله جواز لمدة المدة كلها في روية مذ
سنة بالرفع الثالث ان تذكر مدة من ابتدا فعل الى وقتك الذي
تتكلم فيه ولا تقصد الفعل بالمدة لانك تريد ان ذلك الفعل بعد
لم يبلغ غايته فيمتد الى ذكر احد وجهي المذكور كانت فيه ووجه
بنائهما سيعدونا بمثلهما مرة في شرح الخطبة وبناؤهما على السكون لكونه
هو الاصل في باب البنا وبناء مذ على الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الضمة
لانهما تضمنت معنى حرفين من والى فعدت فناسب ان يبني على
اقوى الحركات وقيل لاتباع حركة ما قبلها حركة ميمها
للتنزيه اي يستعمل للاستثناء التنزيه عن المستثنى منه كما قال ولم
وحاشى
عيسى صلى النابت حاشى زيد لقوات من التنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ومن تبعه من البصريين بدليل امتناع دخول
ما المصدرية عليها لا يقال ما حاشا زيدا فلو كانت فعلا لما امتنع ذلك
كما لم يمتنع في ساير الافعال قال يسر المرء ما ذهب الليالي وكان
ذهابهن له ذهابا اي ذهاب الليالي

باقية
كلمة
ما كان
لي

وبدليل امتناع دخول نون الوقاية عليها فانك تقول قام القوم
حاشاي بدون حاشاني ولا تقول في نحو دعا دعاي بلا نون
دعاني بها وذهب المبرد وهو مذهب الكوفيين الى انها فعل وحجتهم كون
حاشى يحتمل الحذف والحرف لا يحتمله وجوابه ان الحذف لو دل على
الفعلية لدل عليها في مذ واصله منذ بدليل قولهم في تصغيره وتكسيره
منيذ وامناذ ولدل عليها في رب بالتخفيف والاصل بالتثقيل والوجه الثاني
انه قبل التصرف بدليل قوله وما احاشي من الاقوام من احد والتصرف
من خصائص الافعال وجوابه ان احاشي لم يجئ في احد من لفظة حاشى
كما اخذ بسمل من بسم الله وهلل من لا اله الا الله والوجه الثالث
ان لام الجر تتعلق بها في حاشى لله وحرف الجر يتعلق بالفعل لا بالحرف
وجوابه ان هذه اللام لعلها نظير اللام في قوله تعالى ردف لكم وكونها
زائدة اذ قد حذف منها الالف فناسب ان يزاد اللام تعويضا عما حذف
ونقول الحرف **قوله** وخلا وعدا بمعنى الا انهما تارة حرفان في جر وفعلين
اخرى ففي الحرفية الجر نحو جاءني القوم خلا زيد وعدا زيد وفي الفعلية
النصب نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا والدليل على مجيئهما فعلين دخول
ما المصدرية عليهما نحو جاءوني ما خلا زيدا بمعنى وقت خلو بعضهم زيدا
قوله وتنصب ما بعدهما اذا كانتا فعلين تقديره اي جاوز بعضهم زيدا وسمع عن عرب
لان قولك جاءني القوم خلا زيدا معناه
جاوزني خلو بعضهم زيدا اي جاوز بعضهم زيدا واستتر ضميره في
خلا للعلم بان من جاوز زيدا من الجماعة في المجيء بعضهم
القابل لا كلهم لتعيين ان الضمير

خلا للبعض فلا حاجة الى ذكره **قوله** واذا قلت ما خلا
وما عدا تنصب بهما البتة لزوم النصب حينئذ لتعين فعليتهما
باتصال ما المصدرية بهما والاصل في جاءني ما خلا زيدا جاءني القوم
وقت خلو بعضهم زيدا حذف المضاف وهو الوقت واقيم المضاف
اليه مقامه فاعرب باعرابه فصار الى جاءوني خلو بعضهم زيدا ثم
حذف الخلو فجيء في موضعه بما خلا المفيد لمعنى الخلو لان ما فيه مصدرية
وانما جاءوا به في موضعه للايجاز وفيه ترك ذكر بعضهم ولا شك ان
خلو بعضهم اطول من ما خلا لزيادته باربعة احرف مع ان حرفا في ما
خلا الف ولا الف في الثانية في الحقيقة فان قلت لم لا يجوز ان تكون ما في ما خلا
موصولة بمعنى الذي قلت لا يستقيم ان تكون موصولة لانها الموصولة
موضوعة للموصوف والصفة جميعا وقد ذكر هنا الاسم قبلها وهو القوم
في جاءني القوم ما خلا زيدا فلا يكون موصوفا لها الموصولة لان الاسم
لا يكون موصوفا فلا يكون ما موصوفا وصفة اذ لا يكون صفة لا غير
وهذا الموضع الذي لا موضع ما الا تراك تقول اشتريت الكتاب الذي
تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم **قوله** على ما ذكر في المائة
اشارة الى انه نظم هذه السبعة في سلك العوامل اقتفاء لاثار الامام
عبد القاهر رحمه الله فانه قد نظمها في سلكها في المائة والمصنف قد
التزم رعاية عدد المائة **قوله** الواو بمعنى مع للمفعول معه
شرائط احدها ان يجيء واو بمعنى مع الثانية ان يكون قبل الواو
فعل او معنى فعل الثالثة ان يكون ما بعدها لا يصح ان يكون شريكا في الفعل
الرابعة

فيجي

قلنا

موضعا

الى التنوع

أن لا تكون بين الفعلين تنافٍ الخامسة أن يكون ما بعد الواو
متصوراً والبعث في اشتراطهن هو أن غرضهم من نحو قمت وعبد الله
ايقاع المشاركة بين الاسمين في الفعل على سبيل المقارنة بين فعليهما
والنسق كالنصح للأول فلا بد من أن يذكر فعلها أو بعناه وأن يجيء الواو
لتحقيق الاشتراك في الفعل وأن يجعل الواو بمعنى مع لتحقيق المقارنة بين
الفعلين وأن تنصب ما بعدها لتظهر بخلاف المفعول أن الأول أصل
في الفعل والثاني تبع له حتى كان الأول أجبر الثاني الأمر ترك إلى قوله
جاء البرد والطيالسة فجي البرد مع الطيالسة فكأنه أجبرها عليه فلولا
النصب لما ظهر ما ذكرت لأن الثاني كالأول في مباشرة الفعل إلا
أن الأول باشر الفعل مختاراً والثاني باشر مضطراً كما في قمت
وعبد الله ومباشرة الأول الفعل مختاراً واحتياج الثاني في نحو استوى
الماء والخشبة بطريق الجواز وناصب هذا المنصوب هو الفعل السابق
لا الواو لأن الواو للعطف في الأصل فلا عمل للعواطف والفعل هو الأصل
في باب العمل فلو اضفنا العمل إليها دون الفعل يلزم اخراجها من سننها
وعكس العكس بعا في مما عليهما ولا شك أن الثاني أولى على ما في الباب
أن قام زيد وعبد الله قدم مقتضاه بالنا والنصب بدون الاقتضاء
لكن لما جيء بالواو أوصلته إلى ذلك فنصبه كالهمزة في أذهبت زيداً
فهي أوصلت الفعل إلى زيد فنصبه بعد تقويه بها فكذا هنا قوله
وحروف النداء يا وأيا وهيا وأي والهمزة الثلاث الأول لما فيها من
مد الصوت استعملت لنداء البعيد حقيقة كيا عبد الله اذا كان
بعيداً

منك أو تقديراً كيا الله الخالق لأنه أقرب إلينا من حبل الوريد غير
أنك بالنظر إلى أفعالك القبيحة جعلت نفسك كأنما بعيداً عنه
فناديته بحرف موضوع لنداء البعيد ولنداء ما هو بمنزلة البعيد من
نائم أو ساهٍ تحقيقاً أو بالنسبة الجحد لا مر كنداء الله عز وجل النبي
عليه الصلوة والسلام لأن البعيد محتاج إلى مد الصوت والباقيتان
لنداء القريب وقد نظم ابيه جملة يا واذ قد عرفت هذا فاعرف
أنهم اختلفوا المنادى فذهب بعضهم إلى أنه مفعول به بفعل لازم اضماره
وعليه الأكثرون وذهب آخرون إلى أنه مفعول باسم فعل وهو كلمة
النداء والمذهب الأول هو الوجه لأن هذه الكلمات لو كانت أسماء افعال
لكان لها مرفوع ولا مرفوع هنا فإن قلت لعله مضمر فيها كالضمير
في رويد وأشباهه فالجواب لو كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون
للمتكلم أو المخاطب أو غائب والأول منتفٍ لعدم استتار ضمير المتكلم
أيضاً لا فعال وكذا الثاني لأن الداعي ليس بمخاطب بل المخاطب هو
المدعو فلا يستقيم كونه فاعلاً مع وقوع الفعل عليه وكذا الثالث لأنه
لم يتقدم له ذكر وليس المعنى أيضاً عليه وقولك يا عبد الله كان
أصله يا أدعو أو أنادي عبد الله على معنى الانشاء فحذفوا الفعل لكثرة
الاستعمال المستدعية للخفة واقتصروا على حرف النداء لقيام الدلالة
على المحذوف لأنك إذا قلت يا علم أنك تدعو إنساناً فقيل لك من تدعو
فإذا قلت عبد الله كان تقديره أدعو عبد الله وحذف الفعل
عند قيام دليل على حذفه كثيرة في كلامهم لا تراك تقول لمن
يضرب القوم

القوم او قال اضرب شيئا لما بين او اشهر بسيفه او يسأل بسوطه زيدا
يا مما يا اضرب ولم لهذا من نظير وههنا دقيقة وهي ان ليس المراد
بكثرة الاستعمال في مهملتنا انهم تكلموا به على الاطيل ثم حذفوا للخفة
لاستثقاله وجودة كلامهم وانما المراد انهم علموا ان اول اجزاء
بكثرة استعماله فيسلكوا طريقة حذف ما حذفوا وابقاء ما بقي بعد ان
كان قوامهم الواضعين في ضبط كلامهم او بتعليم الله عز وجل ذلك فيه وهو
ان كان هو الواضع **قوله** تنصب المنادى الى آخره النجس هذه
الحروف الثلاث لكونها مفاعيل لادعو وانادي ونحوه المضارعة
للمضاف في انها ما ذكره من ان الثاني متعلق بالاول على وجه
لا يتم الاول الا بالثاني فالثاني بمعنى الخبر وافعل التفضيل لابد له من من اذا
كان منكرا لانك تقول زيد افضل فقد فضلت زيدا ولم تعلم المفضل
عليه فلابد من بيانه وجب مجيء البيان فعلم ان خيرا لابد له من من وحرف
وثبت ان خيرا لا يتم الا بنحو من زيد كما ان المضاف لا يتم الا بالمضاف
اليه وتعين قول الاعجمي في ذكر المنادي النكرة لتحقق نكرته لان النكرة
شايعة لا تختص بواحد من آحاده ولا يجيء ايضا لا يعين واحدا في ندائه
تقول يا رجلا الا ادري ان كل من اجد بيدي فقلدا جاب **قوله** وانما
المنادي المفرد المعرفة مضموم الكلام فيه بناء على الضم قد مر هو ان فان
قيل المنادي المضاف ايضا واقع موقع ضمير الخطاب فلو كان وقوع الاسم
موقعه سببا للبناء لبني المضاف قلنا من النحويين من يزيد قيدا
اخر وهو الافراد ويجعل سبب البناء انه شبهه بالمضمر لفظا ومعنى فلا يرد

على هذا المنادى المضاف ومنهم من اقتصر على الشبه المعنوي
واجاب عن المضاف بان فيه ما يمنع من البناء وهو الاضافة لانها من
خواص الاسم الذي هو الاصل في باب الاعراب وهي مناسبة لثبوت
الاعراب لانها احدى المعاني الموجبة للاعراب فلم يقو سبب البناء
فان ستر نظير ما فعلك بيا رجل والاعلام برجل كان عندنا فالاول
مبني دون الثاني ويرد عليه لزمه عشر في خمسة عشرك على مايه
مع تحقق الاضافة ويجاب عنه بان ابا الحسين قائل بزوال سائره مع
الاضافة فيصح ورود هذا النقض ولو سلم ورود هذا النظر الحسن
مذهب سيبويه فالاضافة بعيده في نحو خمسة عشرك عن محله ما البناء
فالجواب ان القياس ان تحل الاضافة بالبناء في خمسة عشرك ايضا لما ينو
من الوجوه غير ان اعتراض الصاجر عن هذا المركب يسد طريق عوده
اليه بيان ذلك انك لو اعربته فلا يخلو من ان تعربه مع اعراب
الشطر الاول وفيه تعدد الفاعل هو جعل احد عشرك وتعدده
ممتنع او لا مع اعراب الشطر الاول ولا سبيل اليه لانه لما اعرب الشطر
من شطريه دل على انه لم يتضمن معنى الواو حكما فيكون عدم تضمنه
حكما ابطال تركيبه وزوال شاهد بصيرورته الاول مغربا ايضا
نحو يا عبد الله فلا وجود لما ذكرنا من القياس في اعرابه نوضح الغرب
ثم ان زيد في يا زيد نكرة عند البناء وجعل زيدا من الزيدين ثم خص
باقبال المنادي عليه وتخصيصه اياه بالنداء على طريقة يا رجل لان
حرف النداء بمنزلة حرف التعريف بدليل انهم استغنوا عن نحو يا الرجل
بالجمع

بين حرف النداء وحرف التعريف كما لا يجمعون بين حرفي التعريف
فلما نزل حرف النداء منزلة حرف التعريف امتنع دخوله على نحو زيد مع
بقاء التعريف فيه امتناع دخول حرف التعريف عليه مع بقاء التعريف
فيه قوله ولكن محله النصب لما قلنا انه مفعول الفعل المقدر ويرد
عليه انه لو كان مفعولا لذلك لما امتنع الحال عنه نحو يا زيد راكبا وقد
امتنعت وجوابه انها انما امتنعت لئلا يلزم الحال اذ لو جاز يا زيد راكبا
يلزم ان لا يكون منادى في غير حال ركوبه الا ترى ان احدا لو قال يا كريم
[illegible] زايدا فليس كلامه مكرمه في غير حال ركوبه راكبا ومن المعلوم ان
النداء قد حصل بقولك يا زيد فالقول بزوال النداء في غير حال ركوبه
يفضي الى انتفاء ما هو ثابت وهو محال فعلم ان امتناع الحال عن
المنادى للنادي من امر محال فلا يلزم من ذلك ان لا يكون المنادى
مفعولا لفعل محذوف قوله ولذا جاز في صفته المفردة الرفع والنصب
فالرفع بالحمل على اللفظ والنصب على المحل وهنا سؤال وهو ان حركة
الصفة اعرابية والضمة في المنادى بنائية والاعرابية قوية دون
البنائية لان وضعها لاولى لاظهار المعنى وجعل القوي تبعا للضعيفة
مما يأباه الحس وجوابه ان الضمة في المنادى لما اطردت في كل مفرد
معرفة شابهت الحركة الاعرابية لان صفتها الاطراد الا ترى انك تقول كل
فاعل مرفوع بخلاف الحركة البنائية فنحو اجوكما بنائية وهو اسما
الاشارة وليس كذلك تقول كل اسم اشارة مبني على الكسر مع ان ضمة
المنادى لما اطردت فكانت شبيهة بحركة الاعراب في عروضها فلا يمتنع
ان تشبه [illegible] النداء الموجب [illegible] الحركة بعامل

الحركة الاعرابية فصار التابع في باب يا زيد الظريف كتابع المعرب
المرفوع جاز نصب الظريف وفائدة تقييد صفته بالافراد انها ان
كانت مضافة وجب النصب لان المنادى اذا كان مفردا معرفة
فانتصابه تقديري لا لفظي واذا كان مضافا فانتصابه لفظي عكس ذلك ولا
شك ان رتبة الانتصاب اللفظي اعلى والصفة المفردة في نحو يا زيد
الظريف جاز فيها الانتصاب اللفظي فيلزم ان يجب ذلك اذا كانت
مضافة ليكون رتبة انتصابها عند الاضافة اعلى من رتبته عند الافراد
ويحصل التناسب بين الصفة والموصوف بالمصير الى التشاكل الحاصل
في الانتصاب باعتبار الافراد والاضافة فان قلت كيف [illegible]
بما ذكرت المخالفة بين الموصوف والصفة في نحو يا زيد صاحب
عمرو لانك قد عرفت ان الموصوف بمنزلة الفاعل وهو مرفوع
والصفة منصوبة قلت الموافقة في هذه المخالفة لان حركة الموصوف
نظرا الى الاعراب النصب لا غير وانما جاز الاعراض عن هذه الموافقة
في صفته المفردة لما مر من الوجه ولم يكن لذلك الوجه الايجاب مع
واجبه وهو الانتصاب التقديري فيما [illegible] لذلك الميل الى كل واحد
من الوجهين فاستويت مرة وارتفعت اخرى وفي حينها مضافة
قد ضم الى وجه الانتصاب التقديري ما ذكرنا من وجه لزوم الانتصاب
فقوي الجانبين وترجح فلزم الاعراب قوله وكذا ما فيه الالف
واللام من المعطوفات وجه النصب والرفع ما مر في الصفة المفردة
وفائدة تخصيصه المعطوف المعرف بحرف التعريف [illegible] انه لو كان
مثل زيد وعمرو

عن ذلك الاعراض

ولا يجوز فيه غير الضم لان حرف العطف نايب مناب ما دخل
على المعطوف عليه الا ترى ان الواو في جاء زيد وعمرو نايبة مناب جا
اذ الاصل جاء زيد جاء عمرو فحذفت جا واتت بالواو في موضعه للايجاز
والتجنب عن التكرير فعلم ان قولك يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيد ويا عمرو
وفي يا عمرو يمتنع غير الضم فكذا في وعمرو في يا زيد وعمرو فان قيل يلزم
على ما ذكرت ان يمتنع يا زيد الحارث لامتناع يا الحارث فالجواب
ان الواو لم يتعين لان تقع نايبة عن حرف الندا بل هي موضوعة للنيابة
عن كل عامل تدخل على المعطوف عليه فبالنظر الى نيابة جعوده
الندا كانها حرف الندا لنيابتها عنه يلزم ان لا يجوز يا زيد والحارث
وان يضم عمرو في يا زيد وعمرو وبالنظر الى انها ليست كحرف الندا لعدم
اختصاصها بالنيابة عنه يلزم ان يجوز يا زيد والحارث وان لا يضم عمرو
في يا زيد وعمرو فاخذنا احد حكمي كل من الجهتين فقلنا بجواز يا زيد
والحارث وبضم عمرو في يا زيد وعمرو جمعا بين الجهتين فان قلت ففي
الاول يلزم جواز يا زيد والحارث وبترك ضم عمرو في يا زيد وعمرو
ايضا جمعا بين الجهتين فما الموجب لتعيين ما ذكرت من الطريق
قلت الموجب لذلك هو ان جهة كون الواو بمنزلة حرف الندا وضعها
للعطف في باب الندا وجودية لان نيابتها عنه واقعة والجهة الاخرا
عدمية لاستغنا نيابتها عن كل عامل في هذه الصورة فناسب ان يكون
لهذه الجهة الوجودية من احد حكمها ما هو وجودي وهو اثبات
الضم في المعطوف لان عدم جواز يا زيد والحارث عدمي فلما
ثبت لهذه الجهة

الضم اتبع الحكم الاخر وهو عدمي جواز يا زيد والحارث على الجهة
الاخرى فلما لم يتات ما ذكرت من القول بالعكس وهذا التعديل
وبحث ما هذه في هذا الكتاب من التعديلات مما لم اسبق اليه **قوله**
ويا ايها الرجل الى قوله لا يجوز فيه الا الرفع واعلم انهم كرهوا ان يقولوا
يا الرجل بادخال حرف الندا على ما فيه الالف واللام لان حرف الندا
للخطاب والالف واللام للغيبة تقول يا رجل فقلت كذا فخاطبه واكرمت
الرجل الذي لقيته فيتركه الخطاب فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون
وقد ارادوا ان ينادوا ما فيه الالف واللام فجاؤا باي وجعلوه الى
ذلك المعرف وجعلوا ذلك المعرف صفة له وفصلوا بينهما بحرف
التنبيه فتعين اي لكونه اشد احتياجا من غيره مع دلالته على الذات
الا ترى انه ابدا يقتضي ما اضيف هو اليه والفصل بحرف التنبيه لا تاتيا
اسم الازم الاضافة وقد حذف هنا منه المضاف اليه فاحتيج الى التعويض
عما حذف وفي الندا مع التنبيه فناسب ان يقع الفصل بحرف التنبيه
ليكون تنبيها على ان المقصود بالندا هو الصفة وعوضا عما منع من المضاف
اليه وتعين الرفع لكلانه ... المنادي في المعنى فجعلوا حركته
اعرابية حركته التي كانت تكون له لو دخل عليه حرف الندا تنبيها على
انه هو المنادي في المعنى **قوله** ولا تدخل يا الى قوله امتنع دخول
يا على ما فيه الالف واللام لما مر اما جواز يا الله فلان الالف واللام لا
تفارقانه بجزء الكلمة حتى انهما خلف عن همزة اله بدليل انه لا يجيء الاله
في حالة الاختيار واجمع جزء تلك الكلمة فصار يا الله بمنزلة يا اله والثاني
جائز فكذا الاول فان قيل

(ان الصفة هي كالجز من الموصوف والالف واللام امتناع تقدمها عليه كما يمتنع تقدم اللام على الباء والجيم في رجل)

لم تطعت الهمزة في يا الله وهي موصولة في غير حال النداء نحو باسم الله
فالجواب انها مع اللام في غير النداء ايضا خلف عن همزة اله لكنهما
لم تنطوا منع التعريف بابنا فوصلت كما في الرجل اما في النداء فقد جعلتا
للتعويض نابتا عنهما منع التعريف لوقوع الخبيئة عن تعريفهما بالتعريف
الندائي قوله وان وصفت المضموم بابن الى آخره الابن اذا وقع
علمين صفة يخفف بابدال ضمة المنادى فتحة وعلة التخفيف هي الكثرة
في اللفظ والاستعمال اما اللفظ فلانه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة
واما الاستعمال فلان مجي الابن مضافا الى العلم كثير شائع واكثر من
مجيئه مضافا الى غيره وحكم الفتحة فيها بالنسبة الى الضمة ظاهرة
وان فيها اتباعا وفيه موافقة بين الحركتين على ان ضم المنادى ففيه
مخالفة بينهما ولا شك ان الخفة في الموافقة فظهر مما ذكرنا لو تاملت ان
حركة زيد في يا زيد بن عمرو بنائية وحركة الابن على حالها وهو المصحح
لما سبق من كون الاضافة مانعة للبناء وقيل هما حركتا بنائية لان الكثرة يكون
لان المضاف الى العلم مع المنادى العلم صار لان مع المنادى عند بعضهم
كالكلمة الواحدة كخمسة عشر فبنيا كما بنيا وقيل هما حركتا اعراب
لانه لما كثر ما ذكرنا انها من المضاف الى العلم مع المنادى العلم صار
كانه قيل يا زيد عمرو بنصب زيد والابن منصوب ويكونان حركتي
اعراب وفي هذا الصحيح جعل المذكور ومولانا كالاحد كون على انتصاب
اليوم على ضعف ضربه وان لم يقع لان من عليين فالابن منصوب لما ذكرنا
في الصفة المضافة والمنادى مضموم لما سلف من وجه الاضافة وذلك
نحو يا زيد جل

ابن زيد ويا زيد بن اخينا قوله ويلحق المنادى اللام الجارة
الى آخره يدخل اللام الجارة على المنادى مفتوحة اما للاستغاثة
كقول عمر رضي الله عنه نحو يا لله للمسلمين وللتعجب نحو يا للماء كانه
يا ايها العجب لم نشاهد مثله قط فنادانه بسبب الفظيعة وكانه قال
لذيا ما تعال لحق برؤيتك وتعجبوا منك فانك عجيب الشان وهذا الي
بند جمع لانه ليس مما يعقل فيطلب قياد يا لنداء اما المستغاث فطلو
اقباله على الحقيقة ولعل تقديم لام الاستغاثة على لام التعجب في الذكر
لسبق المعنى وانما دخلوا اللام على هذين المناديين لاختصاص كل
منها بمعنى زائد وهو الاستغاثة او التعجب وكون اللام موضوعة للاختصاص
اما انفتاحها فلان المنادى بمنزلة ضمير المخاطب وهي تفتح مع الضمير
اذا لم يكن يا المتكلم نحو لك وله لانها على حرف واحد فناسب عند
التحريك ان يصاحبها اخف الحركات ولو ترك هذا الاصل في موضع
تلحقه كسر اللام في لي لطلب المدة لا لكن اذا الياء ساكنة في الاكثر
فبالكسر ما قبلها يحصل المد وكسر ها في لا بد للفرق بينها وبين
لام الابتداء وترك ضمها لما في الكسر من موافقة حركتها حركة معمولها
قوله ويجيئ الثاني قوله على تركه المدعو والتعذر بالكون للبينة
ويرخم المنادى اذا كان علما زائدا على ثلاثة احرف الى آخره الترخيم
من قولهم رخم صوته اذا رققه وكلام رخيم اي ضعيف وهو حذف
في آخر الاسم من غير عارض كالاضافة في قوله تعالى واقام الصلوة
والقياس واقامة الصلوة بالتاء ونظيره قوله واخلفوك عد الامر
الذي وعدوا والقياس عدة بالتاء

وكلاقاة الساكن بالساكن في نحو قاض والاصل قاضين بالياء والنون
الساكنين وله شرايط منها البنا لانه باب تغيير الاخرى الى بنا المنادى بعد
ان كان مجزيا والتغيير يونس بالتغيير اي البعض لليس حركته بالاول ولان البنا انما
يكون لمرخم والمنادي بالترخيم شيعا ان ذلك الاجزا جميعا بانا التوقف بينها
تم الكلمة ومنها العلم لان الاعلام لكثرة ندا بها ناسبها التخفيف بالحذف
ومنها ان لا يكون مضافا لان المضاف حكمه بجب للتشبيه حكمه قبل التسمية
لانها اسمان مجتمعان مختلفتين فلو جاز ترخيمه فلا يخلو من
ان يرخم الاول او الثاني فيلزم اما الترخيم وسط الكلمة حيث الحق
او ترخيما ليس بمنادى وكلاهما ممتنع فيمتنع جوازه ومنها ان لا يكون
مندوبا وهو نحو وازيد عندنا البكا عليه واظهار متنف لان الندبة مقام
لتجديد الاوصاف الحميدة والخصال السنية والترخيم مناف لهذه الحالة
لكونه تنقيصا فوجب ان نذكر على الكمال ومنها ان لا يكون مستغاثا لان
المستغيث لا بامر صعب تطلب من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم
ولذلك حقيقة منه او بطريق التجاهل فيمتنع الترخيم ومنها ان يزيد
عدته على ثلاثة احرف لو رخم الثلاثي لبقي على حرفين ليس مثلهما في الاسما المتمكنة
اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين لا يسما على لغة من يقول يا حار
بالضم في حارث فان قيل لم يتعرض المصنف لذكر البنا والعلم
والزيادة على الثلاثة فما باله اهمل ذكر الشرايط الباقية فالجواب قد
اهملها لوقوع التنبيه عنها بما ذكر فقوله وترخيم المنادى خرج من
البنا المضاف لانه لكونه غير منادى وكذا المندوب لانه ليس بمنادى حقيقة
لتقيد علي

المنادى بل ذلك لجرد اظهار التفجع لكون ذلك عند المنادي عند
حيث يسمعه فان الباكين اذا غلب عليهم شاذ كونه في التفجع فيدعون المصيبة
مشاركتهم اياه فيه وكذا المستغاث لانه قد توهم اليه مع الندا شي آخر
وهو لا يستغاثه ولا يكون منادى على الاطلاق وقد اثبت الترخيم في المنادى
على الاطلاق فيفهم منه ان ترخيم غيره غير سايغ والا فلا فائدة في تقييد
بالمنادى والمستغاث عنه اذا الندا مع الاستغاثة غير الندا وبقوله اذا
كان علما خرج المضاف لان المضاف مع المضاف اليه ان لم يكن علما
فظاهر وان كان علما فاطلاق العلمية على واحد منهما ظاهر الامتناع
اذ موجود العلم لا العلم فثبت ان المضاف لا يكون علما وان اضيف علم
في موضع نحو يا زيدنا فذاك على تاويل زيد من الزيدين فيكون جاريا مجرى
اسما الاجناس خارجا عن حد الاعلام ويرد على هذا اضافة الاسم الى
اللقب في الاعلام نحو سعيد كرز فالمضاف فيه علم وجوابه ان العلم
المضاف هنا قد وجد فيه رايحة التنكير بدليل انهم قالوا هو على
تاويل سعيد هذا اللقب اي سعيد المختص بذلك اللقب كانه وجد
سعيد وتوضيف هذا السعيد الى لقبه اذا هم لفساد الالتباس
المحذوف من المرخم اما حرف كثاء يا جار او حرفان ومما زيادتا في
حكم زيادة واحدة كالمد يا حمد وان حركت حبحبح وقبله مدا كالبا
والواو في يا منصور وتقولنا مزيده خرج الجواب عن نحو يا مختار في
مختار والثالث مما حذف عن المرخم ان يكون هو اخر الاسمين
وهذا القسم في المركبات نحو سيبويه نحو يا سيب والقسمان الاولان
في المفرد اي بحذف حرف

الواحد واللذين في حكم زيادة واحدة ظاهرة وكذا حذف الواو
في ما يشبه انما حذف الواو منه فلان الواو لما حذفت للترخيم بقي ما قبلها
من الاصالة فالواو اولى بالحذف لكونها حرف مد زيدت مع ما يضاهي الالف
في الامتناع عن حذفها لزوم قولهم صليت على الاسبب وبقيت على النقص ولم يحذفوا
يا سعيد بعد ان حذفت داله للترخيم لان لزوم النقصان عن اقل الابنية
ثانيهما بقولهم هيهات تصغير تحذيد بارح وحذف الشطر الثاني من
الاخفش اجراه مجرى **قوله** فاشبهت تا التانيث
هو سيبويه لانه لا يبنى على الاول فاشبهت تا التانيث
التانيث لم يشترط فيما آخره تا التانيث الزيادة على الثلاثة والعلمية لان اشتراط
الزيادة على الثلاثة كان للتهذيب عن الاخلال بالكلمة وما للترخيم بحذف التاء
وهي زايدة فلا يلزم من ذهاب الزايد اخلال وان اشتراط العلمية
كان لاستدعائها التحقيق وتا التانيث قد خلفتها الاسمانية وهي
مستدعية للتخفيف لتعلمها **قوله** على اختلاف المعنيين معناه انك لو
ابدت حيثه الحلم قلت يا قبل ولو اردت اسم الحين قلت اقبلي **قوله**
والاصح في الاستثناء هو عن قولهم ثناه عن الامر صرفه عنه لان المستثنى مصروف
عن حكم المستثنى منه **قوله** وهو اخراج الشي عن حكم دخل فيه غيره
فيلزم ان يدخل فيه هو وغيره لان هذا الاستثناء ولا الاستثناء المنقطع فانك
اذا قلت جاني القوم الا حمارا كنت مخرجا حمارا من حكم دخل فيه غيره
لا من حكم دخل فيه هو وغيره اذ الحمار لا يتناوله لفظ القوم وقال بعضهم
هذا الحد مشكل لان الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع وفي المتصل اخراج
دون المنقطع فيستحيل جمعهما في حد واحد والاولى ان يحد المنقطع
على حدة وحدة كل لفظ من الالفاظ الاستثناء

74

لم يرد به اخراجه سوا كان المستثنى من جنس الاول او من غير جنسه
فالاول نحو جاني القوم الا زيدا وزيد ليس من جنس القوم والثاني
نحو ما جاني احد الا حمارا **قوله** وهو اخراج الشي تشكل وبيانه
انك اذا قلت جاني القوم الا زيدا لا يخلو زيد من ان يكون داخلا في
القوم اولا فان كان داخلا فقد لزم نسبة المجي اليه بحكم قولك جاني
القوم لانه منهم فاذا اخرجته منهم بعد ذلك بالا زيدا فقد نفيت عنه
المجي فصار المجي مثبتا له منفيا عنه فيلزم ان لا يكون الاستثناء كلاما الا
وهو كذب من احد الطرفين وهو باطل لاشتمال التنزيل عليه قال الله تعالى
فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما وان لم يكن داخلا فلم يستقم ايضا للاتفاق
للاجماع على ان الاستثناء اخراج ما بعد الا مما قبلها ولوجوب ان يكون
المذكور بعد الا واخراجه من الاثبات في قول من يقول لفلان علي
دينار الا ثمنا ونصف ثمن لكن التفصي عن هذا المضيق ان تقول
لا اخراج بالنسبة الى المفردات فالمجي قولك جاني القوم الا زيدا منهم
او لا بعضه وكذا القوم ثم بعضه فان منه زيدا وفيه اخراج زيد
منه بقولك الا زيدا ثم حكم بنسبة المجي الى القوم الذي اخرجه منه
زيد فجرى الكلام بهذا الطريق على الوجه المستقيم وهذه الطريقة
تلتفت الى قول علما الشرع ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا فتأمل
واختلف في عامل المستثنى فقيل هو الا بمعنى استثني ورد ذلك لانه لو
كان كذلك لما جاز في هذا الباب غير النصب ويقول عضد الدولة
لابي علي حين يسأله عن عامل المستثنى المنصوب فاجاب بانه الا
بمعنى

قبله

استثنى هل لا قلت أمتنع فوجهه وقيل العامل فيه ما قبل بواسطة إلا إذا كان فضلة وهو الصحيح وذلك في قولك جاني القوم إلا زيدا فضلة فقد توصل اليه في معنى الإخراج بالا فصار كقولك جابوا مسقط الا مخرجة زيد وهو معنى الاستثناء كما أن قولك حاء البرد والطيالسة قد توصل الى الطيالسة على جهة المعية مع ما قبلها بواسطة الواو والطيالسة فضله فعمل جائيها فيها فعمل فيما يجيء فيه ونعني النصب لان المستثنى شابه المفعول من حيث انه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف

قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب وهو ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام الموجب المثبت والاستفهام غير النفي لانها بيان فيه ان ليس فيهما استفهام او من الاستفهام فيه كما يراد في النفي يراد فيه ايضا قال الله تعالى هل من خالق غير الله ولم يجز فيه هذا البدل لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاني الا زيد ثم نفيت بناء على الله فاعله فيكون زيد جائيا الا خارجا حكم للقوم وهو الجي وهذا عكس الغرض فيبطل الابدال ويلزم فساد آخر وهو جعل الا زيد لان الاعلى نفي للاثبات والاثبات بها اي في جاني القوم الا زيد انما يأتي بعد المنفي ولم ينف المجيء عنه فلا حاجه الى الا فلا يكون ان يجعل زائد

قوله وكذا اذا تقدم على المستثنى منه او انقطع وهو ليست مما تزاد عنه امتناع الرفع على الابدال في لا اول لان البدل من التوابع والتابع لا يتقدم على المتبوع وامتناعه في الثاني لان الجاد ليس من جنس القوم في قوله جاني القوم الا ابا كم

٧٥

قوله وفي غير الموجب التام يجوز النصب والبدل وهو المختار انما جعل الابدال اقوى اذ فيه كون حركة المستثنى وفق حركة المستثنى منه نحو ما جاني احد الا زيد برفعهما بخلاف النصب على الاستثناء ولا شك ان سلوك طريقة الموافقة اولى فيكون اقوى ولان البدل له حكم تكرير العامل بدليل مجيئه صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم فلمن آمن بدل من للذين وقد كرر العامل فتكون الحركة بتقدير لا بدال اصلية وبتقدير لا ستثناء بطريق المشابهة للمفعول ولا شك ان الثابت بطريق الاصالة اقوى

قوله وفي الناقص يكون الا لغوا الفعل الواقع هنا قبل الا متفرغ لما بعدها وهي بمنزلة الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ كهل وقد وغيرهما في قولك ما جاني الا زيد امتناع مجيء غير زيد وفي ما جاني زيد يعلم امتناع مجيء غيره فعلم انها قد غيرت المعنى ولكنها لم تغير اللفظ لان ارتفاع زيد بجاء وهو الجاء فقوله يكون الا لغوا وانما كانت لغوا في اللفظ لان كونها واسطة لانتصاب ما بعدها كان عند افتقار الفعل الى الواسطة والفعل في هذه الصورة غير مفتقر اليها بالجملة فيما بعدها بنفسه لانه فاعل او مفعول او غيرهما الا زيدا فانه جاء غير بعدها الى الواسطة

ثم التام ما ذكر المستثنى منه وغير التام عكسه

قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اي يعطى غيرا عراب ذلك الاسم فينتصب في جاني القوم غير زيد وترفع وتنصب في ما جاني احد غير زيد وترفع في ما جاني غير زيد وانما لم يفتقر الفعل في نصب غير الى الواسطة للرفع ابهامها مفرطا

فانك اذا قلت مررت برجل غيرك فكل من جاوز المخاطب وهو اخر
تحت غير فاشبه الظروف المبهمة نحو امامك فتعدى اليه حملا لتعدى
اليه من الافعال على طريقة التعدي الى تلك الظروف نحو جلست امامك
قوله ومثله سوى المناسب في سوى وسواء اذ هما بابان احدهما انه
بمعنى غير فيعرب كغير و [illegible] مذهب سيبويه انه منصوب ابدا على انه
ظرف مكان وبيان ظرفيتها ان العرب تجري الظروف المعنوية مجرى
الظروف الحقيقية فيقولون جلست فلان مكان فلان ويعنون الاخر له
في المذهب مذهبه فينصبونه نصب الظروف الحقيقية ويستعملون سوى
وسوا ايضا في مثل هذا الموضع فيقولون مررت برجل سواك وسوائك
سواك ويعنون مكانك وعوضا منك من حيث المعنى فلزم ان ينتصب كما
ينتصب انتصاب المكان للظرفية ومما يدل على الظرفية وقوعه صلة نحو
جاءني القوم الذي سواك بخلاف غير وجعلها للظرف لاول فوجه ولم
يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا [illegible] ولا يستحق المكروه من
كان منهم اخا جلسوا امنا ولا حب سو [illegible] ابنا فلو لزم ظرفيتها لما ارتفع
للاول ولما انجر للثاني فالجواب عن الاول ان سوى فيه صفة لموصوف
محذوف وذلك المحذوف هو الذي دخل عليه العامل لانهم لم يستعملوه
في اختيار الكلام الا ظرفا فحمله على وجه يوافق استعمالهم وان كان بعيدا
اولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم وان كان قريبا والجواب عن
الثاني ان دخول حرف الجر فيه لضرورة الشعر وعندنا اخراجها عن
الظرفية لضرورة الشعر جائز فارتفع الخلاف من البين في محل الضرورة

قوله والستة التي المشبهة بالافعال الى آخره الشبه انها
مختصة بالدخول على الاسماء كالافعال وان اواخرها مفتوحة كالافعال
الماضية وان بعضها على ثلاثة احرف كانّ وبعضها على اربعة كلعلّ
وبعضها على خمسة كلكنّ كالافعال في نحو نصر ودحرج وتكرّم وبدا
الوجه [illegible] بنائها اواخرها على الفتح واتصال الضماير المنصوبة بها
نحو انني وانك وانه ونحوه على ما ذكرنا ان هذه مشابهة بالفعل على
الاطلاق والفعل على الاطلاق لا يلزم ان يكون له مرفوع ومنصوب وجوابه
ان لها شبها بالفعل المتعدي ايضا فالمتعدي يقتضي طرفين فاعلا
ومفعولا به وهذه الاحرف ايضا يقتضيهما لان دخولها لاحداث معانٍ
في جمل لم توجد هي فيها قبل دخولها فقولك زيد منطلق اخبار
بانطلاق زيد من غير شك فاذا اردت اخضاعه على التوكيد قلت
ان زيدا منطلق واذا اردت اخضاعه على التشبيه ذكرت كان
زيدا الاسد مكان ان فثبت انها مشبهة بالفعل المتعدي فتعطى
عمله الثابت له بطريق الفرعية وهو النصب قبل الرفع في نحو ضرب
عمرًا غلامه لان العمل بالتشبيه عمل بطريق الفرعية فان قلت انه
[illegible] في ذكر غلامه بالضمير مع ان قولك ضرب عمرا زيد اخصر
من ذلك قلت في التشبيه على لزوم تقديم المنصوب لان عمرو العوض
الضمير اليه لا لزم تقديمه فان قيل لم قدم الخبر على الاسم في قولهم ان
في الدار زيدا وما ذكرتم يقتضي لزوم النصب قبل الرفع يا باه قلنا
ذاك ليس تقديم الخبر على الاسم لان الخبر مستقر او لي في الدار لا نفس الدار
ونقدمه غير [illegible] وهو الخبر

مسلم فلو سلم فجوابه أن في الدار ظرف ويتقدم كالتقديم لتنزله
منزلة الاسم من شبه الملازمة اذ لا بد للاشياء من ظروف فصار
كانه من الاسم ويمتنع أن يتقدم الشيء على نفسه فيمتنع ما ذكره السائل
من التقدم وكان في كأنّ زيدا الاسد اصله إنّ زيدا كالاسد فقدمت كاف
التشبيه الجارة واذ دخلت عليها ليفتح الكلام بالتشبيه وحولت
كسرة الهمزة الى الفتحة رعاية لجانب الكاف لانها من الحروف الجارة
وهي مختصة بالمفردات وهمزة إنّ تفتح في مظان المفردات فان قال
قائل هذا من حيث المعنى كلام تام وكذلك الهمزة تكسر في مظان الجمل
اجبنا بان ذلك مسلم لكن لفساد الصورة اتبع ظهورا اسنا للجزئي
فرفع الاول لاجل اولى واصل لكنّ لكن كسرت لوقوعها في اولها توقعها
بين كلامين متغايرين نفيا وايجابا فتستدرك بها النفي بالايجاب
والايجاب بالنفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ وهذا انما يتاتى اذا كانا كذلك لا يمكن احدهما عن
الاخر مجيئا وعدم مجيء في الغالب وانت ابدت الاخبار عن مجيء
احدهما جاز من الاخر او عن عدم مجيئه وليت يستعمل في الممتنع والممكن
الاول الى قوله الا ليت الشباب يعود يوما وقوله ليت شبابا بوع
فاشتريت والى قولهم لعلك تجود ولعل مختصة بالممكن لا يقال
لعل الشباب يعود لان المحال لا يرجى وقوعه اصلها عل دخلت
عليها اللام والشاهد لما ذكرت قوله يا ابتا علك او عساكا
قوله والفرق بين إنّ وأنّ الى آخره اعلم ان المفتوحة مع ما
بعدها

ان ركبت — صح ان كما — تتاتى — اي و

من الاسم والخبر بمنزلة المصدر المضاف في جريها بوجوه الاعراب
نحو بلغني ان زيدا ذاهب وعرفت ان عمرا قادم وعجبت أن بكرا منطلق
والمعنى بلغني ذهاب زيد وعرفت قدوم عمرو وعجبت من انطلاق
بكر وتقول حق ان زيدا منطلق بمعناه حق انطلاق زيد فيثبت
ان المفتوحة مع ما بعدها بمنزلة المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة
فلا يتصور انضمام شيء من فعل او اسم اليها لتتم الفائدة ويتقدم في كل الشيء
عليها في صورة الفاعلية ظاهر لامتناع تاخر الفعل عن فاعله وتقديمه
في صورة المفعولية بجعل المجاز تبعا للحقيقة بيانه ان لا يبتدأ بالكلام
بطريق الحقيقة وان زيدا منطلق في قولك حق ان زيدا منطلق
مثبت وغيرها متبوع تقدم هذا المبتدأ على خبره لان اول الجملة الاسمية
صالح لدخول إنّ المكسورة فلو قدم لاجتمع حرفا تاكيد إنّ أنّ
زيدا منطلق حق ومع هذا امتنعوا من ان يقال لانّ زيدا منطلق بلام
مفتوحة وهمزة مكسورة لئلا يجمعوا بين حرفي التاكيد مع ان الموافقة
الصورية بينهما منتفية فكيف يمتنعون عن الجمع بين حرفي التاكيد
قد ثبت بينهما موافقة صورية فلما امتنعوا من ايقاع أنّ المفتوحة
في الصدر وهي مبتدأ منعوا ايقاعها فيه وهي مفعولة لان الصدر
للمفعول بطريق المجاز فناسب ان يجعل المجاز تبعا للحقيقة
قوله وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها المعنى بعد هذه الاشياء كالاعتبار
على القاعدة المقررة وهي الكسر في مظان الجمل والفتح في مظان
المفرد اما ان ما بعد لو في نحو لو قال زيد لقمت مظنة
للجملة

من — والمضاف — وتقدم — اضف

قال السيد الكلام في الدر السالكي رحمه الله ومن بيان المفتوحة ان لا تعدد بها البتة فلا يقال ان زيدا منطلق حق بل بعدم الخبر خيفة ان يدخل على المفتوحة المكسورة فتتوالى حرفان لمعنى واحد مختلفان لفظا مع انهما متماثلان اختلاف المعنى بخلاف ان ان زيدا منطلق مكسورة ثم مفتوحة وثم احتملنا فيهما في المعنى ظاهرا من حيث اعتقادنا ذكرنا الحروف ان العرض من وضعها لا اختصار بطرا الى كل واحد منها حيث صرنا عما لا نورد معناه ثم لا نورد جمعها على اختلافهما المعنى واحد في الكلام بخلاف ذلك الغرض ولا ضرورة في ارتكابه وخطيرين على الفائدة العزيز امتناع اصلاح المكسورة مع لام الابتداء في الاسم وحروف اختلاف صاحبهما كما ذكره

لذهبت

ابيا غير ان التقدير في نحو لو انك تذهب لذهبت لو ثبت ذهابك
لذهبت فلم يقع اسم مظنة الجملة بل وقعت موقع الفاعل وهو
مبهم فلزم الفرق اذ لو كسرت لتحققت جملة اسمية بعد حرف الشرط
وهو ممتنع لامتناع تقدير الفعل قبل هذه الجملة مع انه لا بد لحرف
الشرط من تقديره وما بعد لولا في الاصل مبتدأ وخبر فقولك لولا زيد
لكان كذا تقديره لولا زيد موجود لكان كذا فعلم ان ما بعد لولا كان
من مظان الجملة لكنه لزم حذف الخبر فيه ليس جواب لولا بسببه كما
طول الكلام بجواب لولا ومعنى سبب حسن كونه دالا عليه وبيان ذلك
ان امتناع الثاني قد جعل معلولا للاول والمعلول موجود فحكم على
الاول بالموجود لامتناع وجود المعلول بدون علته فلما التزم حذف
الخبر بقي ما بعد لولا مظنة للمبتدأ وحده وهو مفرد وما بعد علمت
ايضا مظنة للجملة لان مفعوليه في الاصل مبتدأ وخبر الا انهم حذفوا
الثاني من مفعوليه لدلالة الحال عليه مع طول الكلام بذكره فانك اذا
قلت علمت انك منطلق كان التقدير علمت انطلاقك واقعا لان غرضك
ان تخبر بوقوع انطلاق مخاطبك فلا حاجة الى ان تقول علمت انك
منطلق واقعا وطول الكلام ظاهر فلما حذف الثاني لم يبق الا الاول
وهو مفرد **قوله** فان دخلت اللام في خبرها كسرت لان هذه اللام
لا تجيء الا مع المكسورة من بين اخواتها لكونهما للابتداء ولا يتفقا لمخالفتهما من
من اجتماعهما فقولك لزيد منطلق في المعنى مثل ان زيدا منطلق
والمنافاة بين لزيد منطلق وبين كان زيدا منطلق ظاهرة وكذا الدا
خلة بالفعل

٧٨

اولبت في موضع كان اما لكن فالمنافاة بينها وبين اللام مصححة
وضع لكن للمخالفة بين ما قبلها وما بعدها وهي لا تاتي الا متوسطة
بين كلامين متغايرين واللام غير منقطع ما بعدها عما قبلها فحصلت
المنافاة اذ لا يمكن الجمع بين حرفين احدهما يقتضي الاتصال والاخر
يقتضي الانفصال لانه يؤدي الى كون الشي متصلا ومنفصلا **قوله** ولكنني
من جهة التعجب مجهول على وكن ان نقلت حركة الهمزة الى النون من
لكن فحذفت كما هو مقتضى قياس النقل لكن نون لكن بكسر نون لكن
فاجتمعت النونات فطلب التخفيف بالادغام فان قيل ما ذكرت
قد اقتضى تكسيرها لكن وقوعها بعد علمت مقتضى لانفتاحها
فالجواب ان اللام الداخلة على الجملة مانعة لعمل علمت لفظا
لعلة تذكر في موضعها فلما كانت مانعة لعملت عن العمل في اللفظ زال
مقتضى انفتاحها لان افادة عمله في اللفظ فانكسرت بالدليل السالم عن
المعارض **قوله** وتدخل ما الكافة يعني ان ما تدخل على هذه الحروف
فتغيرها عن العمل لانها اتصلت بهذه الحروف وصارت كالجزء منها
فاخرجتها عن الشبه الذي هو علة عملها او اخرجها على الفرع واتصال
الضمائر بها كاتصالها بالفعل وزال اختصاص هذه الحروف بالاسما
بعد دخول ما عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا قال الله تعالى
انما يخشى الله الاية لان طلب الاسم كان لشبه الفعل فيزول الطلب
بزوال الشبه فبطل العمل لزوال العلة **قوله** والاثنان اللذان وقوعهما
قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس عملا عمل ليس لشبههما بها في
النفي والدخول على المبتدا والخبر الا ان ما اوغل في الشبه

لانها لنفي الحال كليس ولذا جاز رب ارجب وكرا فلا حيث
دخلت على المعرفة والنكرة واختصت لا بالدخول على النكرة وتعيين
النكرة لانها اخف من المعرفة فناسب ان تختص بالعامل الضعيف وهو
واذا انتقض النفي بالا او تقدمت على الاسم بطل عملها اما بطلان العمل في النقض
بالا فلان وجه شبههما بليس من جهة المعنى وهو النفي لان قولك ما زيد الا
منطلق لاثبات انطلاق زيد واما بطلانه بتقديم الخبر فلقلة التصرف
الخبر على الاسم يلزم المساواة بين عملهما وعمل ليس لان الحجازية
انه يتقدم خبر ليس على نفسها فلم يبق لاعمالها في تقدم الاسم على
الخبر وتقدم الخبر على الاسم فلو لم يبطل عملها عند تقديم الخبر
يلزم المساواة وهي باطلة لان رتبة الاصل العلى **قوله** ولا التي
لنفي الجنس عملت عمل ان لانها نقيضتها من حيث انها للنفي
المؤكد وان للاثبات المؤكد وهم يحملون الشيء على نقيضه كما
يحملون على نظيره لثبوت التشابه بين النقيضين من حيث ان كلا
منهما ينافي الاخر واشترط كون الاسم مضافا لما سبق ان الاضافة تنافي
البناء فلولاها لبني الاسم لتضمنه معنى الحرف لان قولك لا غلام رجل كاين
عندنا تقديره لا غلام من الرجل كاين عندنا ووجه المضارعة للمضاف
قد ذكر قبل هذه والكلام في بناء لا رجل قد سبق والبناء على الحركة
لعروض البناء على الفتح للخفة وقيل الفتح فيه حركة اعراب لان لا
لا تعمل الا انها فرع على ان فنصبت بلا تنوين لينحط رتبتها عن رتبة
ان وهذا باطل اذ لو كان معربا لما زال عنه التنوين لان التنوين لا

بجعل مثل نحو شيء يستحقه المعرب بنوا دخل عليه ان اولا فلا حج
لتزول مجانا نا بتقول انحطاط رتبتها عن ظهر اشيا منها ان ان تعمل
في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرة ومنها ان ان تعمل في اسمها
مع الفصل نحو ان في الدار زيدا بخلاف لا ومنها ان ان لم تتركب
مع اسمها دون لا نحو لا رجل افضل منك **قوله** ويقال لا نفي الجنس
معنى هذا الكلام ان نحو رجل مشتمل على الجنس كله بطريق البدل فهو
صالح بان يكون يصلح لكل واحد من احاده ولا يكون اكثر من واحد فاذا
دخلت لا استغرقت الاحاد الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار يشتمل النفي على كل
رجل بدليل امتناع قولك لا رجل في الدار بل رجلان وانما جاز الرفع
عند تكرير المفرد لانه معتبر بسؤال سائل قال ارجل في الدار ام امراة
فيقال له لا رجل في الدار ولا امراة وحسن الرفع للمطابقة وان كانت
فيه مخالفة قياسية فان قلت فلم لم يجب الرفع في لا رجل في الدار
بتقدير انه جواب لقول قائل ارجل في الدار قلنا لو كان كذلك لوقعت
المخالفة في الجواب بقولك لا او نعم لحصول المقصود بذلك وفي فصل
التكرير لا يحصل المقصود اذ لم يكن فيها احدهما الا بقولك لا رجل في
الدار ولا امراة **قوله** واما المعرفة الى اخره كلمة لا موضوعة
للنكرة لانها للنفي الشائع في الاصل وهو لا يتاتى مع التعريف فلذلك لم
تدخلوها على المعرفة وان قصدوا الى رفع ما بعدها الا ترى انهم امتنعوا
من ان يقولوا لا زيد عندنا وانهم ما امتنعوا من قولهم ما زيد عندنا
ولم يمتنعوا عند التكرير نحو لا زيد في الدار ولا عمرو لكون حقها من حيث
الوضع

كالمقتضي لهذه التكرير من التعدد والمشابه للاختصاص وارتفاعهما
للابتدا لكون هذا الكلام جوابا لقول قايل أزيد في الدار أم
عمرو وارتفاعهما في هذا للابتدا قلنا فيما بني عليه فان قيل ما تقول
في قولهم لا تولك أن تفعل كذا فالجواب ان معناه لا ينبغي ان تفعل كذا
فجيء أن يرد بعد وان التكرير مع كونه معرفة تنزيلا له منزلة ما لو
معناه ومن الفعل **قوله** أما الناصبة فهي ان المصدرية التي اخبره
عملت النصب لشبهها بأن الثقيلة من حيث أن لفظها كلفظها بعد
التخفيف ومن حيث أن كلا منهما يجعل ما بعدها في تقدير المصدر نحو
علمت أنك قائم أي قيامك وأعجبني أن تقوم أي قيامك وأخواتها
الثلاث شبهت بها لملازمة الفعل وفي نقله من حال الى حال لأنها
ناقلة للمضارع من الحال الى الاستقبال قلنا حيث جعوا أصل عملها
ولن نقيض حرفي الاستقبال لأنها للإيجاب في المستمر وهي للنفي فيه
فلذا امتنع لن تقوم زيدا صبر لي ولا لن كما امتنع سيقوم أمس لي و
لا ان واصلها عند الخليل لا أن حذفت الهمزة فالتقى ساكنان فسقطت
الألف فبقي لن وعند سيبويه هي حرف بانفرادها بدليل جواز تقديم
المفعول عليها في اما زيدا فلن أضرب مع امتناع تقديمه على أن
في زيدا أن تضرب خير لكن هذا لا يلزم الخليل لتغير أحكام الحروف
ومعانيها بالتركيب فلولا لامتناع الشيء لامتناع غيره ونفي نفيها
الفعل كلو اكرمتني لاكرمتك اي امتنع اكرامي لامتناع اكرامك وإذا
تركبت مع لا نفيها امتناع الشيء لوجود غيره ونفي نفيها
الاسم نحو لولا علي كذلك

نبي

لم

٦

جنس وهذا الاحتجاج واضح ومذهب سيبويه اوضح وكي تجيء
جارة وناصبة فالجارة في كيمه لانه بمعنى لمه أي لأي شيء واللام في
لمه حرف جر فكذا كي في كيمه وحلت كي على ما الاستفهامية ثم
حذفت الالف كما حذفت في نحو فيم وعم وبم وغيرها والسر في هذا
ان ما الاستفهام جعلت صدر الكلام والاسم لا يتقدم على حرف الجر فامتزجا
امتزاجا جعلوهما شيئا واحدا ليسقط حديث التقديم والتاخير لاباء
المشي الواحد عنهما والناصبة في نحو جئت كي تعطيني وهي ايضا
تنقل المضارع الى الاستقبال الا ترى انك لا تقول جئت كي تعطيني امس
لانه في حال الاعطا واذن جواب لقايل عن الفعل وانما تعمل
اذا كان الفعل بعدها مفرغا لها غير معتمد على شيء قبلها وفيه
ان يكون للاستقبال فان فات عدم الاعتماد او كون الفعل للاستقبال
بطل العمل نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم واذن اظنك كاذبا
بالرفع اما بطلان العمل في الأول فلان اذن ليست بموضوعة
على العمل في الفعل البتة بدليل صحة قولك اذن انا فاعل كذا
بادخالها على ما ليس بفعل فتكون ضعيفة في العاملية فتلغى عند وجود
المعارض القوي كالشرط المقتضي للجزم واما بطلانه في الثاني فلانها
فرع على أن بالشبه الذي مر وقد فات الشبه لكونها للفعل الحال
فيفوت العمل **قوله** وان من بينها تدخل على الماضي أي تدخل
عليه وتكون في تقدير المصدر كما في المضارع الا انها اذا دخلت على
الماضي لم يتحول معناه الى الاستقبال كما تحول معنى المضارع بدخولها
عليه بل يكون الماضي على معناه في المضي فلو قلت

التقدم والتأخير

كلام

أن تعجبني أن قام غدا لم يجئ **قوله** وتضمر بعد ستة أحرف
إلى آخره المضمرة وتضمر عائد إلى كلمة حتى حرف جر فلا بد لها
من أن يكون ما بعده اسماً فاضمرت أن ليكون الفعل في معنى المصدر ولم يقدر
إضمار أن المشددة ولا إضمار ما المصدرية لامتناع دخول الأولى على الفعل
وامتناع الثانية عن العمل في الفعل ظاهر لأنها إذا امتنعت عن ظاهره كان
امتناعها عنه مضمرة أولى لكونه حال الظهور أقوى والفعل المضارع
هنا منصوب في الاستعمال فلزم إضمار أن اللام الجائية بمعنى كي من حروف
الجر فلا بد من أن يقع بعدها اسم فيضمر أن ليحصل هذا الغرض وأن لام الجحد
أيضاً من حروف الجر فيضمر أن لما ذكرنا وإنما زيدت لتأكيد معنى النفي
ويرد على هذا أنك إذا قلت لم أكن لأفعل وأضمرت أن كان التقدير
لم أكن للفعل لأن أن مع ما في حيزها في تقدير المصدر فبعد ذلك لا
يخلو من أن يكون اللام تتعلق بالفعل السابق أو لا ففي الأول يلزم أن لا
يكون اللام زائدة ومؤكدة وفي الثاني يلزم أن يقع المصدر خبراً عن الجثة
ولو لا يقع خبراً عنها إلا بتأويل اسم الفاعل فيظهر من هنا أن الأولى
أن لا يضمر أن لتقصر المسافة إذ في عدم الإضمار يقرب من عدم التعلق
بكون أفعل خبراً لكان وهو مستقيم وفي الإضمار يلزم أن يكون الفعل في
تأويل المصدر ثم المصدر في تأويل اسم الفاعل ليستقيم الكلام ولا شك
أن المسافة في الإضمار أقصر وجوابه أن اللام زائدة للتوكيد لا تتعلق
بما بالفعل السابق ولكن قولهم لم أكن لأفعل جعل نفياً لقولهم سأفعل
فلزم أن يكون فيه حرف خاصة للاستقبال فمست الحاجة إلى
إضمار أن لما ذكرنا

قوله يلزم أن يقع المصدر خبراً عن جثة إلى آخره فالجواب عنها
أن أن وإن جعلت مع ما في حيزها في تقدير المصدر إلا أن بينهما
فرقاً واضحاً لأن المصدر لا يدل بصيغته على فاعل وأنه لا يدل على
زمان دون زمان بخلاف الفعل المصدر بأن فجاز الإخبار هنا وإن
لم يجز بالمصدر بلا شبهة ويجب التزام إضمار أن فانتظمه بشرط الفعل
المحض المؤول باسم الفاعل وأن أو في الأصل من حروف العطف فلا يكون
عاملة في الفعل فإن قيل قد فسروها بإلى أو حتى أو إلا قلنا وشيء
من هذه الحروف لا يصلح لعمل الفعل فلزم إضمار أن لأن الفعل بعدها
منصوب في استعمالهم وأن الواو أصلها للعطف ومعناها في مسألتنا
معنى مع وكلاهما غير موجب للنصب في الأول ظاهر لأن العاطف لا يعمل وكذا
الثاني لأن مع أبداً يجر الاسم بالإضافة وإنما قلنا أن معناها في مسألتنا
مع لأن المراد في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن الكف عن الجمع بين
الأكل والشرب فكأنك قلت لا تأكل السمك مع شربك اللبن وإن أريد الكف
عن كل واحد فلا بد من الجزم نحو وتشرب بالجزم فلما امتنع انتصاب تشرب
من جهة الواو وهو منصوب في الاستعمال مست الحاجة إلى إضمار أن والإظهار
أن مع غير لام كي ممتنع أما مع اللام الجحد فلأنها زائدة فناسب أن يلزم
معها الإضمار لطلب التخفيف مع ما استثقلوا أما مع حتى وأو والواو
والفاء فلأنها من حروف العطف فلو ظهر بعدها أن لظهر عطف الاسم
على الفعل وذلك غير مستحسن أما مع لام كي فالإظهار معها جائز أن لم
تكن الفعل الذي دخلت عليه لا أصلاً عليه لأنها من حروف الجر فلا
بأس بإظهار لفظ الاسم بعدها

وان كان ذلك الفعل داخلا عليه لا فالاظهار واجب نحو الا تجلس
وذلك للهرب عن توالي اللامين فان اللفظ به قبيح جدا فصل
والسادس الفاء في جواب الاشيا الستة اضمر بعده ان بعد الفاء في جواب
تلك الاشيا لانها حرف عطف وقد تعذر حملها على العطف الا بتاويل جعل
الاول اسما وبيانه انهم قالوا ائتني اكرمك امتنع عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه
اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني ولا اكرمك مثلا ولا
يحصل غرضهم وهو ان يجعلوا الزيارة سببا للاكرام فقولهم ولا كرمك
طلب الاكرام ابتدا ليس فيه امارة كونه مسببا للزيارة فقصدوا الى
صيغ تبين غرضهم الذي ذكرنا فنزلوا قولهم زرني منزلة لتكن منك زيارة
كما هو معناه ولما نزل ذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء
ليكون عطف اسم على اسم فصار في التقدير الى قولك لتكن منك زيارة فان
اكرمك كما تقول يعجبني ضرب زيد فيغضب زيد وان تغضب كانه
قيل لتكن منك زيارة فاكرام مني كما ان يعجبني ضرب زيد وان غضب
في تقدير يعجبني ضرب زيد وغضبه فحصل ما ذكرنا من غرضهم لان المعنى
لتقع منك زيارة يعقبها اكرام مني اي زيارة تتسبب الى اكرام مني
لك وهكذا تقول في اضمار ان بعد الفاء الجواب الباقية والتقدير في النهي
لا يكن منكم طغيان فان يحل غضبي اي فاحلال غضب مني وفي النفي لا
يكون منك اتيان فان تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان فان تحدثنا اي
فتحديث منك هنا وهنا معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لم
يوجد منك اتيان فتحديث فينفي الاتيان اصلا فينتفي الحديث الذي
يتسبب هو اليه

والثاني ما تاتينا ابدا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب
الى الحديث فعلى هذا لا ينفي الاتيان وفي الاستفهام اليكن منك تعريف
بيتك فزيارة مني وفي التمني ليت لي مالا فانفاقا مني ولو قلت في الاستفهام
هل تاتينا فتحدثنا وفي التمني ليتك تاتينا فتحدثنا فالتقدير فيهما ايكون
منك اتيان فحديث بعد ذلك وليت اتيانا منك فحديثا وفي العرض
الا يكون منك نزول فاصابة خير وهو قريب من التمني لانك لما عرضت عليه
النزول فقد حثثته عليه ولا تحث الا على ما تتمناه ولما صار العرض في
المعنى الاستفهام عن ترك النزول صار الا تنزل لم تحملوه من قبيل الاستفهام
ثم ان هذه المنصوبات من حيث التقدير على ثلاثة اقسام قسم لا يجوز
فيه الا الرفع وهو فيما اذا كان الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الفعل
الذي قبلها لكونه غير التمني نحو زرني فاكرمك اي لتكن منكم زيارة فاكرام
مني فكما ان زيارة مرفوع كذلك الاكرام واذا ثبت الرفع للاكرام حكم به
كقولك اكرمك بعد الفاء ممتنع ان تقدر افعل زيارة فاكراما مني
لبطلان الغرض لانه بمنزلة افعل زيارة ثم افعل اكراما ومنه يقتضي ان
يكون الاكرام يوجد من المخاطب والامر على خلافه فان قيل المخاطب لما باشر
السبب وهو الزيارة صار كانه باشر المسبب الذي هو الاكرام فيستقيم
على هذا التوجيه ثم افعل اكراما مني قلنا ذلك على بعد عن المقصود
فانه بمنزلة ان تقول افعل زيارة ثم امكنك بعد ذلك ان تفعل اكراما وهذا
لم يدل على ان الزيارة سبب الاكرام واعتماده على انك تقول زرني لم
الزمني اكرامك وقسم لا يجوز فيه الا النصب وهو التمني نحو ليتك تاتينا فتحدثنا
اي ليت اتيانا منك فحديثا وكذا اذا قلت

ليته حدثنا فتحدثه اذ التقدير ليت اتيانا منه تحديثا
منا ولزوم النصب هنا لاجل ليت فان رفعت على تقدير ليته
كان منه اتيان فحديث لزم مجاوزة حيث يقدر زيادة عنها متجدد
ومن جاوز الحد فقد استوجب الحد فيمنع من هذا التقدير وفيهم نحو
فيه الرفع والنصب على اختلاف التقديرين وهذا اذا كان الفعلان لفاعل
واحد نحو اذهب فيذهب زيد اذا قصدت الرفع فالتقدير ليكن منك
ذهاب فادراك زيد واذا قصدت النصب فالتقدير افعل ذهابا
فادراكا كانه قال افعل ذهابا ثم افعل ادراكا وان لم يكن دليلا صريحا
على ان الذهاب سبب للادراك فان المعنى يدل عليه لانك لما امرته
للادراك بعد فعل الذهاب علم انه طلب لطلب الادراك ثم اذا عرفت
الى لفظ الفعل قلت انه سببه بذلك فعلم انه طلب الذهاب لطلب
الادراك وان ذلك سبب له قوله وعلامة صحة الجواب بالفا
ان يكون المعنى ان فعلت فعلت يعني ان الجواب بالفا انما يكون فيما اذا
كان الاول سببا للاخر نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ان اتيتنا حدثتنا
وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت وهنا احتمال ثان وهو ان يكون المعنى
انما يكون الجواب بالفا اذا كان في الكلام شرط محذوف كما زعم بعضهم فاذا
قلت ما تاتينا فتحدثنا كان التقدير ما تاتينا فاذا اتيتنا فتحدثنا اي
فحادثتك ايانا حاصله وهذا فاسد اذ لو كان الامر على هذا لكان الشرط
محذوفا بدلالة هذا الا سابقا عليه وللزم ان يقيد في النفي بعد منفي لان النفي
لا يدل على الاثبات لا صريحا ولا ضمنا التقدير ما تاتينا فاذا لم تاتنا
فحدثتنا اي فحادثتك ايانا

وهذا م

الذهاب ر

حاصله وهذا خلف من القول فثبت ان الحق هو الوجه الاول
وهو ان الفا للعطف لا الجواب شرط محذوف قوله والجازمة
لم ولما اخي اخوه لم نفي فعل ولما نفي قد فعل قوله وفي لما توقع
انما قال ذلك لانها جعلت نقيضه قد وفي قد معنى التوقع فكذا فيها الا
تراك تقول قد ركب الامير لقوم يتوقعون ركوبه فكذلك لما يركب يؤذن
ما ذكرت ايضا بزعم على لما في قولهم جئتك ولما اي ولما تجي مع امتناع
ذلك في لم كما اقتضته قوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد اصلها لم زيدت مع ما ليفيد فائدة ليست لم ومع ما خلت ما واوجب
عملها الجزم لشبههما بان الشرطية في نقل الفعل من حال تنقلان المضارع
الى الماضي وان تنقله الى الاستقبال فان قيل لم دخلتا على المضارع مع
ان معناهما الماضي قلنا لاظهار عملهما فان قلت لم لم يجز دخولهما على
الماضي والغابر كان الشرطية فالجواب ان حرف الشرط اصله ان يدخل
على الغابر والغابر انقل من الماضي فجاز ان تنقل لمعنى لا ينقل الى الاخف
اما لم ولما فاصلهما ان تدخلا على الماضي وقد لزم ترك الاصل لما ذكرنا
فلو كان دخولهما على الماضي لامتنع دخولهما على الغابر لان استعمال
الاصل الذي هو الاخف في الباب يمنعهم من استعمال الفرع الذي هو الاثقل واما
لام الامر فانها انما عملت الجزم لطلب التشاكل في اللفظ لان الاشتراك واقع
بين الامر باللام وبغيرها في مفهوم الامرية ولانها ناقلة للمضارع الى الاستقبال
فاشبهت ان الشرطية وانما كسرت ومن حق الحروف المفردة ان تبنى على حرف
واجب ان تفتح كحرف الاستفهام لشبهها باللام الجارة من حيث ان كلا منهما
يعمل عملا مختصا بنوع من انواع الكلمة واما لا التي للنهي

عائد م

فيهما و

للنفي

ادخل

فانها عملت الجزم لتحريها النهي عنها وتبيينه لاجرا بطريق حمل النقيض على
النقيض وللوجه الثاني في لام الامر واما ان الشرطية فانها عملت الجزم
لانها تدخل على جملتين وتجعلهما بمنزلة جملة واحدة فحصل الثقل لطول
الكلام فتعمل ما فيه خفة وهو السكون لكونها بمواضع الفعل الثقيل وقد عملت
الجزم لبدل النقصان الحاصل بالسكون في اللفظ على نقصان في المعنى بصيرورة
الجملتين جملة واحدة في الجزم الجزا وحق منها ان ان هي الجازمة لانها
تقتضيه كما تقتضي الشرط وقد عملت في الشرط بالاقتضا فتعمل في الجزا ايضا
بذلك **قوله** وان كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم لان الكلمة اذا كانت غير
مستوجبة للاعراب فلا تغير عن حالها وان اقتضاها العامل وعلى هذا الاوكد
تقول جاني من عرفته في محل سكونه مع وجود الرافع عليه الا انه محل الرفع لي
وقع موقعا لو وقع فيه معرب لرفع فكذا هنا الماضي وقع موقعا لو وقع
فيه مضارع لجزم فان قيل الاسم مستحق للاعراب في الاصل والبنا فيه عارض
بسبب فيجوز ان يقال انه محل الاعراب هلنا لو تاملت ما ذكرنا لك من
التعبير للجزا لا ينبغي ان يخطر ببالك مثل هذا السوال لجزم اصلي ذكرنا فيما
لم يحط لهم الاعراب **قوله** وان كان الشرط ماضيا والجزا مضارعا
جاز فيه الرفع اما جواز الرفع فلان الجزا تابع للشرط ولم يظهر الجزم
فكذلك التابع وترك على الرفع لانه اقل احواله واما جواز الجزم فلان
الاصل ان تجزم الشرط اجتماعه لمانع مختص به ولا يوثر في انتفا انجزام
الجزا والخليل الفقير الى الله الجليل المنوع احتمالا ليس لها حي منه عنك وقال
ابو عبيد يقال مال جرم اذا كان لا يعطي منه **قوله** ويجي الجزا بالفا

١٤

الى اخره الحاصل ان الجزا اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه
واستعماله بغير الفا وان لم يكن كذلك فلا بد من الفا والمواضع التي لا تقدر
فيها على الجزم خمسة الجملة الاسمية لان الاسم لا يجزم والامر والنهي لان
اسكانهما ليس كذلك والدعا لانه كالامر فقولك غفر الله لزيد معناه ليغفر الله
له والماضي الصريح لانه اذا لم يكن في معنى المستقبل امتنع انجزاؤه بتقدير ان
فهذه مواضع لا تقدر فيها على الجزم والجزا كالجزء من الكل من حيث
الافادة فلا بد من علامة على اتصال الجزا بالشرط وهي الانجزام وقد انتفى
فتعلق بالفا لانها موضوعة للتعقيب فلا تكون في ابتدا الكلام **قوله**
ويجزم بان مضمرة في جواب الاشيا الستة التي تجاب بالفا الى اخره هذه
الاشيا الخمسة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض وقد تضمنت
المعنى انها اسباب لمسبباتها واذا ذكرت المسببات علم انها هي الاسباب
فهذا هو معنى الشرط والجزا فلهذا قال الخليل ان هذه الاوايل كلها فيها معنى
ان وهذا خلاف الخبر فانه لا يلزم ان يكون لغرض اخر خارج عنه لعدمه في
الطلب او يلزم ان يكون غيبيا لا تحبر بزيد الذي يكرمك ومعناه تزرني
فاني احب زيد الذي يكرمك ولا يجوز الجزم في الطاعم لانه جعل الاكرام جزا
للامر بالزيادة يتبين الاحالة لان الامر بالزيادة لا يوجب الاكرام وفي
النهي لا تفعل يكن خيرا لك اي ان لا تفعل يكن خيرا لك ولو قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم احتاجت لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل
الا على النهي فلا يدل على الاثبات احلا بدا ان تكون المضمرة حسب المظهر
فلو لم تكن من جنسه لا تكون الظاهر دالا عليه فيجب ابرازه لان الاضمار

خلاف الأصل فلا يُصار إلا بدليل يدل عليه والمجانسة بكون المظهر والمضمر
مثبتين كما في زيدًا أكرمه إذا التقدير أن تكرم زيدًا وبكونهما منفيين كما في لا
تفعل تكن خيرًا لك أي إن لا تفعل تكن خيرًا لك فإذا انتفت المجانسة ظهرت
المخالفة بين النفي تخالفه فكيف يكون دالًا عليه ومقتضيًا ولذا امتنع الإضمار بعد النفي
مطلقًا لا يكرا أما دلت على تأتينا تحدثنا كان معناه إن لم تأتنا تحدثنا ولو
خلف ومثبتين أن تعدد أن تأتنا أحد الدلالة عليه بانتفاء المجانسة
وهذا معنى قولهم إن النفي لا يدل على الإثبات وتقول في الاستفهام أين بيتك
أزرك أي فإنك إن تعرفني بيتك أزرك وفي التمني ليت لي مالًا أنفقه
أي إن أنفقه يكن لي مال لا أنفقه لما تمنيت المال ثم حثت بالنفقة علم أن
مراجك أن كان مال أن يكن لانتمني لوجوب النفقة وفي العرض ألا تنزل
فإنك إن تنزل تصب خيرًا إذ معلوم أن إصابة الخير مترتبة على النزول لا
على عدمه إذا العدم لا يوجب شيئًا فإن قيل النفي ألا تنزل يدل على أن
لم ينزل قلت لأن العرض ليس بنفي ولذلك عدّه على ما ذكرت إلا النفي فإنه
قلت أما ركبت الهمزة مع لا للاستفهام والنفي حلت بالحقيقة عن ابن الحروف
بطل مجانسها عند التركيب وقد سبق التنبيه لعل في سبيله لن على هذا
قيل في بعض الحواشي أن الهمزة إذا ركبت مع لا بطل معنى الاستفهام
والنفي ويدل بمجموعها على ثلاثة معان افتتاح الكلام نحو قوله تعالى ألا
إنهم هم السفهاء ومعنى التمني ألا ماء أشربه كأنه ليت لي ماء أشربه ولذا سميت
تلك المرأة بالمتمنية بقولها ألا سبيل إلى خمر فأشربها أم لا سبيل
إلى نصر بن حجاج الثالث معنى العرض وليس هو من معنى النفي في شيء

إضمار الإثبات معه كما في الأمر والنهي **قوله** ومن الأسماء عينه أسماء
تجزم المضارع إلى آخره قدم صنف الأسماء على صنف الأفعال وهذا عكس
ما صنع في أول الباب ولم أسمع في هذا شيئًا لكني أرى أنه عكس هنا ما صنع
ثم لاقتضاء المناسبة ذكر الأسماء الجازمة عقيب ذكر إضمار إن
وكونها داعية إلى ذكر الأسماء الباقية عقيب هذه الأسماء إذ التفريق
بين الأخوات مستكره وإنما أقيمت هذه الأسماء مقام إن لضرب من الاختصار
ألا ترى أن قولك من يكرمني أكرمه كان حقه أن يقال إن يكرمني زيد
أكرمه وإن يكرمني عمرو أكرمه إلى ما يطول جدًا وعسر استيفاؤه
فجيء باسم عام محتوٍ على الجميع وترك استعمال إن فقيل من يكرمني أكرمه
فدل على كل إنسان ولذا حكم بأنه اسم وعلى هذا ما تصنع أصنع لأنه مبهم
يقع على كل شيء فلما قصد إلى الشياع جيء به وعلى هذا أي فإنهم يكرمني
أكرمه وعلى هذا متى في الأزمنة وأين في الأمكنة ويجوز أن تلحقهما ما
المزيدة فتزيدهما إبهامًا نحو متى ما تخرج أخرج وأينما تكن أكن وأنى
بمعنى كيف ومهما ليستا بظرفين بل مشبهتان بالظروف فقولك
كيف تذهب معناه على أي حال هو فعلم أنها سؤال عن الحال والحال
شبيهة بالظروف بخلاف متى وأين فإنهما من الظروف ومهما أصله
ما زيدت عليها ما أخرى كما زيدت في أيا ما تدعوا ثم أبدلت الألف هاء
لتحسين اللفظ بإزاء التكرير المستكره فقولك مهما تفعل أفعل معناه
ما تفعل أفعل ألا ترى قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فمعناه ما تأتنا به
ومنه استعماله بمعنى متى فهو من وضعه لا من وضع الواضع وقيل إنه
مركب من مه وما كان قائلًا فار

إن من الامر كذا وكذا واني افعل ما لا يقدر عليه احد فقيل
لم اكتفى بما تفعل افعل ثم حكي ذلك مجرى كلمة واحدة وصار بـ
نحوهم بها **قوله** يدل على كونهما اسما الى اخره يعني ان مما يدل على
اسميته من عود الضمير من تكرم في من تكرمني اكرمه اليه فلولا انه اسم
لما عاد ذلك اليه لانه احط للجزو مع عود الضمير اليها الا ترى انك اذا
قلت ان تكرمني اكرمك لم تكن في الكلام شي يعود الى ان لا لفظا ولا
تقديرا ومما يدل على اسميته دخول حرف الجر عليه كمثال الكتاب
ونظيره ما تقول ما تركب اركب اي تركبه اركبه بالضمير العايد الى
ما وترك الضمير في اللفظ لدلالة الكلام عليه ونحو بما تمرر امرر به
والذي يدل على اسميته اي دخول حرف الجر والاضافة والتنوين نحو
يا بهم تمرر امرر واياما تدعو وهو من جنس ما يضاف اليه فان
كانت ظرفا كانت مثله وان كانت مذكرا او مؤنثا كذلك كقولك حين
تركب اركب واي رجل تضرب اضرب والمراد من هذا الامه
وحيثما مثل اين واذما مثل متى نحو قولك حيثما تكن اكن **قوله**
اذ ما مررت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس الا ترى
الى دخال الفاء فقرع على انه جزاء **قوله** وانما يجزمان اذا كان
معهما ما البتة في ذلك ان افادة هذه الاسماء مقام ان لما ذكرنا من
افادة الشياع وحيث واذ تضاف كل منهما الى ما بعدهما من الجمل
نحو اجلس حيث زيد جالس وقمت اذ قام عمرو تريد اجلس في مكان
جلوس زيد وقت زمن قيام عمرو والاضافة ينافي الشياع لانها

للتخصيص فاشترط مجي ما الابهامية معهما لافادة الشياع وقطع ما
توجب التخصيص **قوله** اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى التسعة
مجي بالجيم لكونه مستعملا في المتيقن كاحد وعشرين وذلك انه عند
التركيب ثقيل احد عشر ولم يعكس لان الاحاد قبل العشرات وركبت
مع عشرة الى التسعة للاختصار ولدفع ضرب من الالتباس لانك
لو استعملت الاصل وقلت اعطيتك بهذا الثوب ثلاثة وعشرة فلم يعطي لكان
لظان ان يظن انك اعطيته ثلاثة فلم يعطك فزدت الى ان صار ما
اعطيته عشرة وعندك انك اعطيته ثلثة عشر فتعلم انه في استعمال الاصل
وقوع الالتباس وبالتركيب لم يبق ذلك والكلام في بنا الشطرين قد سبق
فان قيل لم اشترط في المميز ان يكون مفردا نكرة منصوبا قلت اما الاول
فلانه في الجمع تعسر المعنى فان احد عشر رجالا لا دال على الرجال بثلثه
وثلثين واما الثاني فلان الابهام واقع في الجنس والنكرة كافية في ازالته
واما الثالث فلان الشطر الثاني في تقدير النون لان احد عشر في الاصل
احد وعشرة والاعداد المركبة من نحو احد عشر من العوامل السماعية
لان الاسما المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تختص في هذه الاسما
اعني احد عشر الى تسعة عشر الا ترى انه نحو معدي كرب لا ينصب فلا يقال
معدي كرب رجلا مثلا لعدم الابهام فان قلت وعشرون واخواته
انصابا من السماعية لا نصابا التمييز بعد نون الجمع في هذه الاعداد لان
ما يجمع بالواو والنون من غير الاعداد اما من صفات العقلاء او
من اسمائهم كمسلمون وزيدون والابهام في واحد منها
غير متحقق

فكان ينبغي أن يعد المصنف تلك الأعداد من السماعية لا القياسية
فلما جعل المصنف الاسم التام مطلقا من القياسية لأن كل اسم منهم يجب
امتنع من الإضافة فهو ينصب فيستفهم عن مثال القياسية وعناية ماله في الباب
أن فرد أمثال إفراد الاسم التام بنحو عشرين عددا مخصوصة وحتى في كلها غير
فاد فيما ذكرنا قوله والسادس كم في الاستفهام عن العدد إلى آخره
اعلم أن كم اسم غير متمكن موضوع للكناية عن الأعداد وهي لا تعدى معنى
الكثيرة والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها نحو بكم رجلا مررت وبكم
رجل مررت وعدم التمكن لتضمن الاستفهامية معنى حرف الاستفهام والكثيرة
الخبرية محمولة على رب لأنها نقيضتها نصبوا مميزها في الاستفهام الزموها
النكرة المفردة لعدم مجيء المميز المنصوب في سوى الأعداد مجموعا ألا ترى أنهم
لم يقولوا أحد عشر دراهم ولا عشرون رجالا وقد أجريت كم هنا مجرى
عشرين لأنهما تدرد وابهما التنوين لكونهما اسما واستحقاق الأسماء التنوين
في الأصل فكان قولهم كم رجلا عندك قريبا من قولهم عشرون [illegible] ست
الله لأنهم نصبوا ضحوات كما ينصبون [illegible] بغير تنوين لكن التنوين زال عن لشبهه
الفعل لأنه غير منصرف وكذا هنا سقط التنوين للبناء فقدنا حكما على أن أصل
كل [illegible] احذفها التنوين وجروا مميزها في الخبر بالإضافة لأنها كثير
فصارت كمائة ومميز المائة مجرور بالإضافة وكذا مميز كم الخبرية أما إفراد
المميز فلإجرائه مجرى مميز المائة نحو مائة درهم وأما جمعه فلأن كم لما ثبت
بالإضافة أشبهت باب عشرة فقيل كم رجال لقيتهم كما يقال عشرة رجال فإن قيل
ما السر في تخصيص المميز المنصوب بالاستفهامية والمجرور بالخبرية فالجواب

للعدد

أن كم في الخبرية لما كانت للكثرة فتجري مجرى العدد الكثير وهو المائة والألف
وفي الاستفهام لا تختص لا بالقلة ولا بالكثرة أخذ الأحد انه جانبا أن عند المستفهم
فتجري مجرى المرتبة الوسطى وهي مرتبة العشرات قوله والثالث كأي ينصب
مميزها لأنها تمت بالتنوين وفيها إبهام كما في مثل يا قوم خلا ولم يحمل على كم
الخبرية في إجراء المميز كم كان للفرق بينهما وبين كم الاستفهامية وكأي لا يجيء إلا
خبرية فلا حاجة إلى الفرق وفي كأي لغات منها هذه وهي أكثرها استعمالا
من غيرها لأصالتها ومنها كائن بزنة كاع وهي مقلوبة من الأولى وطريقه
القلب أن [illegible] الفا من كأي زحلقت إلى الآخر فصار كيأ بزنة كعلق بسكون
عينه [illegible] فتحة قبلها وكسرة بعدها ثم خففت الياء المشددة فصار كيء بزنة
كيف بسكون العين لأن الياء عين والهمزة فاء ثم حذفت الياء الثانية لكون التغيير
إلى الأطراف أسبق ثم قلبت الياء ألفا ومنها كيء بزنة كيع وهي عين الثانية لكون
بزون قلبت الياء ألفا ومنها كأي بزنة كعي بإسكان الهمزة وحذف أحد
الياءين ومنها كاء بزنة كع بحذف الياء قوله واستعمالهما في كثير
[illegible] للبيان والمميز بعدهما منصوبتين فناسب أن يكثر استعمالهما معهما قوله
والرابع كذا بكت ذا مع كاف التشبيه مخلوعا منها معنى التشبيه وتغير
حكم الكاف وكذا تغير حكم ذا ولذا استوى المذكر والمؤنث لا تقول كذه وكذي
كما تقول هذه وهذي للمؤنث وهي عبارة عن عدد مبهم فقولك عندي كذا
درهما بمنزلة عندي عدد ما درهما وإنما انتصب مميزها لأنهم لما أدخلوا
الكاف على ذا صار بمنزلة اسم مضاف كقولك ملؤه عسلا قوله
ومن السماعية العاملة في الاسم كلمات تسمى أسماء الأفعال الدليل على اسميتها

لأن الجزاء مميز كم هي

يا،

كما في ملؤه عسلا وأما لأنه للعدد معلوم تمييز كمميز الأعداد الموسطة

دخول التنوين على بعضها ولا مصدر لواحد منها كما للفعل فلو كانت
افعالا لجاز ما ولبعضها مصدر وتستعمل بكل واحد منها كلام ما خلا
الواردة في الاخبار نحو هيهات وبهذا تبين ان كلا اسم لفعل وللفعل فاعل
فيتم الكلام نحو حيهل واما نحو هيهات فمن ضرب الاخبار فتقتضي فاعلا ظاهرا
وهذه الاسماء انما يؤتى بها لضرب من الاختصار الا يرى ان صه يقوم مقام
اسكت وكذا مقام اكفف وتزيد مقام امهل وتستوي فيها الواحد والجمع
والمذكر والمؤنث على ما ذكره في المتن والايذان بالتفنن والسعة في الكلام
حيث يضعون الاسماء مواضع الافعال وتسبب من بها مساجد ها ولعل المصنف
لم يورد نحو صه لان غرضه ذكر العوامل ونحو صه لا يعمل فيه اسم ظاهر وهذه
الاسماء ضربان ضرب لتسمية الاخبار والطلب للاول لان وضعها للاختصار
وهذه الحالة ملائمة لحالة الاوامر لاستغنائك في الامر عن التكرار اذا كان
للحاضر بدلالة الحال على ذلك كما في قولك لمن اخذ يضرب الناس زيدا باضمار
اضرب ولا ضمار للاختصار نحو الضرب لاول رويد ومعناه الاصل مصدر ارود
ايراد امهله وهو خلاف استعمل بحذف زوائده ثم صغر ثم سمي به الفعل وجعل
هذا التصغير دليلا على اخلاء معنى المصدر عنه وبقي على الفتح لوقوعه موقع
غير المتمكن ولالتقاء الساكنين وطلب الخفة واستوت الحالات فيه لانه لاصل
مصدر وفي المصدر يستوي الاحوال فكذا فيه لو عاد جانب اصله ويستعمل ايضا
مصدرا مضافا الى مفعوله نحو رويد زيد اي ارواد زيد حذف
الفعل وسد المصدر مسده واضيف الى مفعوله وصفة نحو ساروا سيرا
رويدا اي هينا وهذا كانه وصف بالمصدر بمنزلة قولهم رجل عدل وحالا
نحو ساروا رويدا اي متئدين بمنزلة قولهم اتيته ركضا

العامل

نحو

اي رؤيتك وتلحق الكاف الوجهين الاوليين فالكاف في رويدك في الوجه
الاول بمنزلة كاف ذلك في انه حرف لمجرد الخطاب لان ذلك لا يمكن كونه
مضافا لانه اسم اشارة وهو معرف من جهة نفسه فلو اضيف الى الكاف
يلزم تعريف المعرف وهو محال وكذا رويدك اذا كان اسم فعل فانه لا يفارق
التنكير فيمتنع من الاضافة اذ لو اضيف يلزم كونه نكرة ومعرفة في حال واحدة
وهو من المحال فان قيل هذا خلاف ما عليه الاجماع فانهم اتفقوا ان
بعض هذه الاسماء تستعمل تارة معرفة واخرى نكرة كصه بالسكون اي افعل
السكوت وصه بالتنوين اي افعل سكوتا وبعضها لا يستعمل الا نكرة نحو ايها
بالتنوين وبعضها لا يستعمل الا معرفة كرويد فالجواب ان تعريف هذه
الاسماء ممتنع لكونها بشادة مشابهة الافعال ومن لا يفارق التنكير فكذا اسماء
الممكن تعريف المصادر التي دلت عليها الافعال نحو ضربت الضرب الذي
تعلم وكذا الممكن في هذه الاسماء تعريف المصادر للافعال المسميات بها الا ترى
الى تقسيمهم صه بمعنى السكوت بادخال حرف التعريف على المصدر فظهر
ان هذه الاسماء لا يمكن تعريفها وانما تجوزوا بتعريفها عن تعريف مصادر الافعال
سميت بها مجازا والكاف في رويدك في الوجه الثاني ضمير مجرور لان المصدر
يضاف ومنه بله وهو على وجهين اسم فعل بمنزلة دع ومصدر مضاف
نحو بله زيد بالجر بمعنى اترك زيدا تركا حذف فصار تركا زيدا اضيف
المصدر ثم اضيف الى المفعول كقوله فضرب الرقاب والاصل فاضربوا الرقاب
ضربا ثم ضربا الرقاب ثم ضرب الرقاب بالجر وان لم يكن له فعل كما كان للترك
فانه محمول عليه فهو بمنزلة في انه مصدر لم يستعمل فعله ومنه رويدك
ايهم

النداء

نحو عليك لا لزم وكذا الكاف لتركّ هذه الظروف مجرى اسماء الافعال
لان شأنها ان تكون مناب الافعال وتقع اعمالها ولذا جازت اسماؤها
والكاف فيهن عند بعضهم كالكاف في ذاك اذ لو كان في موضع جرّ لكون
موقعها الظاهر ولم تقع وعند بعضهم في موضع جرّ بخلاف كاف ذاك
لان ما قبل الكاف في ذاك غير عامل وفيهن عامل والامتناع وقوع الظاهر
موقع كافه فيهن لكونهن للاغراء بالمخاطب ومنه ها بمعنى خذ وفيها لغات منها
هذه وهي الجائية بالالف في الاحوال ومنها هاء بهمزة بعد الالف وتصرف هذه
الهمزة تصريف كاف ذاك ولا توضع الهمزة موضع كاف الخطاب في كلامهم الا في
هذه الصورة ومنها هاك بكاف بعد الالف الى هاكن كذاك الى ذاكن ومنها
ان تجمع بين الهمزة والكاف وتقر الهمزة على الفتح وتصرف الكاف وفيه قياس
يتلقى من الجمع بين حرفي الخطاب لكن طريق هذا الجمع ان الهمزة لما لم تكن في
الاستعمال للخطاب كالكاف ظن بعضهم ان الهمزة في ها ليست للخطاب
فاجتمعا على ضم كاف الخطاب اليها ومنها هاء على وزن رام اجوبة ترامي
وتصرف تصريفها ومنها هاء بهمزة ساكنة بعد ها وتصرف تصريف خف
او جيء وهي اللغة الشائعة ومنه حيهل فيه لغات حيهل مركبا من حي
وهل وهما مفتوحان كخمسة عشر وحيهلا بالالف واصل هذه الالف ان
تلحق في الوقف كالهاء فهاء انا في الوقف ثم بقي حكم الوقف في الدرج
كما بقي حكمه فيه انا في قوله انا ابو النجم وشعري شعري هذه لغات
ذكرها سيبويه وزاد غيره حيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح
اللام وحيهلا بسكون الهاء منونا ومن الضرب الثاني هيهات وشتان
وسرعان فهيهات اسم لبعد واصله هيهية كزخزحة قلبت ياؤه

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني على الفتح لخفتها هذا على لغة
اهل الحجاز واسد وتميم تكسرها ومن العرب من يضم وقد ينون على
الوجوه كلها ومنهم من يحذف تاءه ويقول هيها ومنهم من يسكنها فيقول
هيهات ومنهم من يجعلها نونا ومنهم من يبدل هاءه همزة نحو ايهات
وشتان اسم لافترقا خذ من تركيب ما هو متقارب لمعنى التباعد لافتراق
واستعمله في المقاربة بين الشخصين في خصلة من الخصال تقول اذا قال
ان بين زيد وعمرو مقاربة في الكرم شتان زيد وعمرو اذا اردت نفي التقارب
بينهما في تلك الخصلة وان جعلت ما زائدة تقول شتان زيد وعمرو و
شتان ما زيد وعمرو ونحو قوله لشتان ما بين اليزيدين في الوغى يزيد
سليم والاغر بن حاتم قد استرذله الاصمعي اذ لو جعلت ما مزيدة لم يكن
لشتان فاعل لان بين منصوب على الظرف وان جعلت بمعنى الذي فالفاعل
شيئان وهو واحد ولم يستبعده المبرد في نحو القياس ووجهه
ان يجعل ما فاعلا اي شتان الذي من الاحوال يحصل ما تقتضيه شتان
من حيث المعنى ونظيره قولهم بين ذلك لان ذا في ذلك اشارة الى البين
ومما فارض ولا بكر وسرعان اسم لسرع وفي المثل سرعان ذا اهالة
وذا فاعل سرعان واهالة وهي الشحم الذائب تمييز كقولك سرع ذا اهالة
واصل المثل ان اعرابيا جاء الى راع يشتري منه شاة سمينة ذات شحم
فقال نعم عندي شاة امتلأت شحما وودكا وطفحت شحما ولحما فقال علي بها
فجاء الراعي بشاة يسيل رغامها لا تتحرك هزالا وسوء حال
فقال ما وعدتنا بمثل هذه فاين الشحم واللحم فقال الم تر الشحم يسيل من
منخريها فقال الاعرابي سرعان ذا اهالة فارسله مثلا قال المبرد لك وذا

لافتراق تباين ذاتين بعد اجتماعهما والفرق بينهما انك اذا قلت افترق زيد وعمرو يفهم انهما تباينا بعد تفرقهما في الاحوال والخصال وغيرهما كالسخا والبخل والذكاء والفضل والفهم ولا يلزم ان يكون في الاحوال مجتمعا في الخصلة ثم تباينا وهذا الفرق لا يستقر كلام العرب

اشاره الى الارغام اي مرغ الرغام حال كونه اهاله فجعل اهاله
حالا ويجوز ان يكون تمييزا لما مر والمثل يضرب لمن يخبر بكسر الشي قبل
وقته **قوله** وفي هذه الثلاثه مبالغه ليست في مسمياتها لانا وان قلنا
ان هيهات بمعنى بعد فان فيه زياده معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد جدا ان تعلم المخاطب بكان ذلك الشي فيستفيد
بل تظهر له اعتقاده فيه واستبعاده له وهكذا تقول في شتان وسرعان
لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذي هو قوه اعتقاد المتكلم في ثبوت
معنى الفعلين للذين هما اسمان لهما **قوله** منها الناقصه سميت
هذه الكلمات افعالا لوجود خواص الفعل فيها على ما سبق وناقصه لانها
سلبت الدلاله على الحدث وانما دلت على الزمان فقط فجعل الخبر عوضا
عن دلالتها على الحدث فلم تكتف على فاعلها حتى امتنع كان زيد قبل
الاتيان بنحو منطلقا ونظير هذا الافعال الاسم الموصول لانه محكوم له
بالاسميه مع انه لا يتم الا بالجمله ومعنى صار الانتقال من شي الى شي كصار زيد
غنيا اي بعد ان كان فقيرا ومثله اصبح وامسى وظل وبات كاصبح
زيد مسرورا وامسى محزونا وظل وجهه مسودا وبات نايما **قوله**
والفرق بين كان وصار هو اه ما ذكرنا من ان معنى صار الانتقال من
حال الى حال لم تكن عليها قبل اما كان فاذا تدل على الماضي من غير ان
تكون فيه اشعار بالانتقال ولذا امتنع صار الله عليما حكيما لانه تدل على انه لم
يكن كذلك في الزمان السابق وانما اتصف بذلك في الزمان الثاني والله
تعالى متعال صفاته عن التغير والحدوث وذاته عن الخلو عن صفات
الكمال علوا كبيرا ولم يمنع كان الله عليما

حكيما لان الله تعالى موصوف بذلك في الازمنه الماضيه كما هو موصوف
في الحال والاستقبال **قوله** وكذا ما زال واخواته نافيه نحو زيد باخواته
غير ما دام مما في اوله ما وهي ما برح وما فتئ وما انفك هذه الكلمات
لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه وهي معموله كان به كونه للايجاب لان
زال وبرح وفتئ وانفك معنى النفي فيدخل حرف النفي عليها صرن للايجاب
لان النفي اذا دخل على النفي ينقلب ايجابا اما ما دام فما فيه مصدريه
والتقدير قولك ما دام زيد جالسا دوام جلوس زيد بمعنى زمن دوام
جلوس زيد كما في نحو جئتك مقدم الحاج اي زمن مقدمه ولكون
هذا المصدر بمعنى الزمان لم يجي الاستعمال شي قبلها كاجلس في منار الكتاب
لان الظرف يقتضي ما قبله على حيث يقع فيه بدليل امتناع قولك يوم
الجمعه **قوله** وليس لنفي الحال اي لنفي مضمون الجمله في الحال اصلها ليس
كصيد بمعنى شجع والشجاعه في الحقيقه المنع والابطال فاستعيرت لمعنى
النفي فجيئت وسلبت الدلاله على الحدث وانما لم تقلب يا وهما الفا على قياس
هاب في هيب لانها شبيهه بما النافيه لانه التصرف لحرفيته والقلب
تصرف ودليل فعليتها لحوق الضماير البارزه وتا التانيث الساكنه
نحو ليس وليسا وليسوا وليست **قوله** والنوع الثاني
افعال المقاربه وهي ما يدعه الى اخره اما عسى ففعل ما من غير فاعل
للتصرف وسولد نو الخبر على سبيل الرجا والدليل على فعليته لحوق
الضماير البارزه نحو عسيا الى عسينا وعدم قبوله التصرف لشبه الحرف
لانه بمعنى الطمع فصار نسبتها ملعن ولذا قالوا عسا اي عسا هو وعساك

امش

تدخولة

عساك وعساني وعسانا كما قالوا لعله الى لعلني ولعلك الى
لعلكن ولعلني ولعلنا ولذلك في الاستعمال باعتبار الظاهر وجهان احدهما
ان تاتي له باسم وخبر وخبره مشروط فيه ان يكون ان مع فعل المضارع
وان كان اصله عندهم الاسم فالعدول عنه الى الفعل للتنبيه على الدلالة
على ما هو المقصود في الرجاء لان الاسم دالة على معنى لا يفهم منه قرب حصوله
ولا بعده زمان حصوله والتزام ان لان عسى لما كان موضوعا لمقاربة الفعل
المستقبل على سبيل الرجاء التزم ان التي هي علم الاستقبال ليكون دلالته على
الغرض اوضح قوله كانك قلت قارب زيد الخروج لتحقيق
قضية الاعراب اللفظي ولا قلب في قارب معنى بوجه وثانيهما ان يستعمل
عسى ذا خلا على ان الفعل مستغنيا بذلك عن اسم قبله والكلام في التزام ان
هنا كالكلام في الوجه الاول تقول عسى ان يخرج زيد والتقدير قرب
خروج زيد ولم يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل فيما سبق والمعنى
في الموضعين واحد وموات المصدر اسم فاستعمل المضارع مع ان ليكون
الدلالة على الغرض اوضح ولم يفتقر عسى هنا الى خبر وان افتقر فيما
سبق لان الغرض تقريب الخبر لا تقريب زيد فاذا قلت عسى زيد
لزم ان تاتي بان يخرج ليتم الغرض فاما اذا ذكرت اولا ان يخرج وجوابا
ذكر زيد بعده في صلته فقد حصل الغرض وفي هذا الوجه لا يجوز اسقاط
ان لان الفاعل لا بد له من ان يكون اسما لفظا والفعل لا يكون فاعلا البتة
اما المفعول فقد يا... اقتضا الاسمية مثل الفاعل فلذا جاء الوجه
الاول حذف ان لا ترى الى قولهم عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون

[هامش: وليتي — ولام — ليتحقق تفسية الاعراب]

٦١

وراه فرج قريب فهذا مثل قولك عسى زيد يخرج على ان يكون زيد
فاعلا ويخرج في موضع النصب لكونه مفعولا فان قيل ممنوع ان يكون
لعسى منصوب وقولهم عسى زيد ان يخرج على طريقة ابدال ان يخرج
من زيد على طريقة ابدال هلكه من قيس في قوله وما كان قيس
هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما فيكون في التقدير قرب زيد
خروجه اي قرب خروج زيد كما ان التقدير في البيت فما كان هلك
قيس فالجواب ان ذلك ممتنع بدليل مجي النصب صريحا عند رجوعهم
الى الاصل كما جاء في المثل وهو عسى الغوير ابؤسا حتى كانهم قالوا قارب
الغوير البؤس والشدة والشر والغوير تصغير غار والابؤس جمع باس وهو
خشونة العيش واصله ان يباس ثم عدل الى بابؤس ثم جمع واما كاد
فموضوع لمقاربة الخبر على سبيل الحصول كاد زيد يخرج اذا ظهرت
منه المخايل اي العلامات بالكلية الدالة عليه ونحوه والتقدير جاء الا
انه منعه وكاد في الاستعمال لان كاد لتقريب الفعل من الحال واسم الفاعل
غير مختص صيغته بالحال دون الماضي الا تراك تقول مررت برجل
قائم امس وزيد ضارب الان او غدا ويفعل موضوع للحال
فالتزم صيغته بعده ليكون اوضح في الدلالة على المقصود ولم يدخل
ان في خبره لانه علم الاستقبال وكاد لفرط التقريب من الحال فيمتنع
دخوله في خبره قوله وجي في معنى قرب الشبه نحو كاد العروس
يكون اميرا يعني قرب مشابهته الامير لان المراد قرب من الامارة
بحصول المراد ثبوت المشابهة بينهما على وجه التاكيد حتى كان
هذا ذاك وهذا الاستعمال في قرب الشبه من الشيء لكون كاد دالا على

[هامش: طريقة — لقوله — لعدم]

يكون

معنى التعجب واما كرب فموضوع لدنو الخبر على معنى الاخذ فيه
والشروع فيما اخبرت بر بحمه وليس في كاد شروع وهو مثل كاد في
الاستعمال الا ترى الى قوله سقاها جزاه الله خير جزائه ودكيت
اسباب نفسي تقطع وللمبرك انها كاد لكونه دالا على القرب في الحصول
كان تركه في كرب اولى لان تحقق الخبرية اكثر من تحققه بكاد واما
اوشك فبمعنى كاد ويستعمل استعمال عسى في الوجهين معنه وا استعمال
كاد اخرى واما استعمال استعمالها لمشاركته اياهما باعتبار اصل المقاربة
والمقاربة ان يستعمل استعمال كاد كلا لاتحاد المعنوي فصل والنوع
الثالث فعلا المدح والذم وهما نعم وبئس اجمع البصريون على فعليتهما
وتابعهم الكسائي وقال الفرا انهما اسمان وتابعه ابو العباس ثعلب
واحتجاج البصريين اتصال تا التانيث الساكنة بهما نعمت وبئست
وقد تتصل بهما الضمير المرفوع البارز فيما رواه الكسائي من قولهم
نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان من علامات الفعل ولانهما مبنيان
على الفتح كالافعال الماضية وحجة الفرقة الثانية دخول حرف الجر
عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بمولود فقيل نعم المولود
مولود تك والله ما هي بنعم المولود نصرتها بكا وبرها سرقة وقال
بعضهم نعم السير على بئس العير ولانهما لا يتصرفان التصرف بحضور
الصيغ كالمضارع واسم الفاعل ولانه لو كانا فعلين لحسن اقتران
الزمان بهما كما في ساير الافعال ولم يقولوا نعم الرجل امس او غدا
فدل على انتفا فعليتهما فالجواب انا جوزوا حرف الجر عليهما فيما
ذكروا فعلى تقدير ما هي بمولود

مقول فيهما نعم المولود وعلى عير مقول فيه بئس العير وحذف
المقول في كلامهم كثير الا ترى قوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي
بليل مقول فيه نام صاحبه واما عدم قبولهما التصرف فلان نعم لغاية
المدح وبئس لغاية الذم فجعلت دلالتهما على الزمان مقصورة على زمان
حالي لان المدح والذم انما هو كاين في الممدوح والمذموم في الحال
لا بما كان فزال ولا بما سيكون فالزموا فيهما صيغة الماضي لانها على
الثبوت والاستقرار اصلح فان المضارع لو فيما بين حاضر ومستقبل
فالحاضر فصل زمان لانه نهاية الماضي وبداية المستقبل فيكون ابعد
شي عن الاستقرار والمستقبل غير ثابت في الحال وكما وجب في
الحال يتحول ماضيا اما الماضي فهو ماض ابدا وممتنع كونه
حاضرا ومستقبلا فعلم ان الماضي هو الاصلح للثبوت فيختار صيغته
فيهما غاية ما يورد عليه من السوال هنا ان الماضي عبارة عن
شي مضى وانقضى فكيف يدل على شي ثابت في الحال لكن الجواب
عنه ان الافعال شرع فيها انها على الثبوت فلما احتيج ان يجعل
بعض صيغ الافعال دالا عليه عينت صيغة الماضي لانها هي الاولى
لما مر وفيه دقيقة اخرى وهي ان في جعل الثابت في الحال على
صيغة الماضي اشعارا لفرط استقراره بحيث لا مجال للشك فيه كما لا
مجال للشك في وقوع الماضي فصل تقتضيان اسما معرفا باللام
الجنس ومضافا اليه وبعده اسم اخر مرفوع هذه مسئلة محتاج
في تقريرها الى تقديم ذكر الفرق بين النكرة والمعرف بلام

العهد والمعرف بلام الجنس فالنكرة مما دل على الجد والجنس
كرجل ورجلين ورجال فكل منها دال على الرجولية ولا دلالة على واحد
والثاني على اثنين والثالث على عدد مما والمجموع دال على العدد
والجنس والتعيين ونو شريك للنكرة الاولى لان الجهد للجنس
النكرة في المرتبة الثانية فتزيد نعيمًا كقولك جاءني رجل فاكرمت الرجل
والمعرف بلام الجنس على وجهين احدهما لن يقصد الحقيقة لا غير
الا ترى انك اذا قلت الغرض على ضوء كذا فانت تقصد الحقيقة
المعلومة من غير ان يتعرض لافادة الجد ولا لافادة التعيين وثانيهما
ان يقصد به الجد مع كون الاسم للجنس على نوع وغير مخصوص على الف
لما كانت عليه النكرة كقولك فلان يعتق الفارس الا ترى ان الجد
هنا مقصود اذ الغرض وقوع الاعتناق على الكثير واحد لكن
هذا الجد على وجه لا يقبل العدد وجهة التعين بالشخص وان
قبلته النكرة التعيين بالشخص حين ذكرته في المرتبة الثانية فالفارسان
في المثال المذكور يقعان على كل اثنين توهمتهما من هذا الجنس بخلاف
الرجلين في جاءني رجلان فاكرمت الرجلين فانهما لا يقعان على كل اثنين
من هذا الجنس فعلم ان العموم في النكرة قابل للتخصيص وفي الجنس ثابت
لا يزول واذا عرفت ما ذكرنا فاعرف ان نعم وبئس لما وضعا للغاية
المدح والذم ابدوا ان يكون فاعلهما معرفًا بلام الجنس او مضافا
اليه ليحصل التخصيص بعد ذلك التوكيد اذ التفصيل بعد الاجمال اوقع
والدليل على ان اللام في نحو نعم الرجل زيد ليست للعهد انها لو كانت

لكنك لما امتنع وقوع ساير المعارف هناك نحو نعم زيد انت
والمضاف نحو نعم غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فقولك نحو
غلام الرجل قد افاد كل غلام الرجل هيهنا هو الكلام في نعم وبئس فاعليهما
واما المخصوص بالمدح او الذم فارتفاعه اما لانه مبتدا قدم عليه
خبره والتقدير في نعم الرجل زيد زيد نعم الرجل فان قلت فاين
الضمير العايد من الجملة الواقعة خبرا للمبتدا الى المبتدا قلت اللام لما
كانت للجنس اشتمل لفظ الرجل على زيد ايضا فجرى ذلك مجرى الضمير
او لانه خبر مبتدا محذوف فانك لما قلت نعم الرجل كان قائلا قال لك
من هذا الذي مدحته فقلت زيد اي هو زيد ولا بد للمخصوص من
ان يكون مجانسا للفاعل لان الغرض ان يفضل الشي على جنسه فليس لك
ان تقول نعم الرجل كتاب زيد لا اذا اريد الحجة فقولك كتاب زيد واحد
من الرجال محمود ومو محال قوله
وتضمرا لفاعل في الاضمار للاختصار
لان النكرة اخف من المعرفة قوله وتلحق حبذا بنعم وساء ببئس الحق
حبذا بنعم لانه انشاء للمدح وساء ببئس لانه للذم وحبذا تفارق نعم من
حيث ان فاعله لا يكون الا لفظ ذا على ان نعم فاعله ما مر ذكره
واما خص ذا لانه من اسماء المبهمة والغرض الابهام ليكون تفخيما للمقصود
لان السامع اذا قرع سمعه ما لا يعرفه غيره تلفت وانزعاج في طلبه
وكان ذلك بمنزلة قرع الفصاله راخلا حرفهم للتفهيم فحصل بذلك
التفهيم في نفسه واختص ذا دون اخواتها لان المفرد المذكر سابق
على غيره وتفارقه من حيث ان تمييزه غير لازم ذكره بل لك
ان تقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيد مع امتناع نعم زيد في نعم رجلا

زيدٌ وهذا لتفضيل الظاهر على المضمر ومرادنا بالظاهر لفظ
ذا والمخصوص في حبذا زيدٌ مبتدأ خبره حبذا واسم الاشارة بدل
من الضمير الغائب اليه او خبر مبتدأ محذوف كالمخصوص في نعم فمن
يقول حبذا فعل واسم وقيل المغلب عليه الاسمية لقوة الاسم
في المخصوص على هذا فاعل **قوله** وهي سبعة هذه افعال تدخل
على المبتدأ والخبر اذا تجيء مضيا وما على الشك واليقين لان الاربعة
وهي حسبت وخلت وظننت وزعمت للشك والباقية لليقين وغير
انها تغيرها لفظا ومعنى لانها موثرة في الجملة **قوله** معنى معرفة الشيء
بصفته اي بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبرا عنه وزعمت في هذا
الكتاب من اخوات علمت وفي المفصل من اخوات ظننت وكذلك الافعال
ما خلا حسبت وخلت معان اخر لا يحتاج فيها الا مفعولا واحدا وذلك
قولك ظننته بمعنى اتهمته وعلمته اذا قصدت به علم الشيء
في نفسه ورأيته بمعنى ابصرته ووجدت الضالة اي اصبتها في نفسها
اما زعمت فان كانت بمعنى ظننت تستدعي مفعولين وتستعمل بمعنى القول
من غير حجة فتقتصر على مفعول واحد والسر في هذا المجموع ان تعدي
هذه الافعال الى مفعولين لاقتضائها اياهما فاذا جاءت منها لمعنى لا
يقتضي الاجزاء او احدا وجب ان لا تتعدى لان التعدي امر معنوي
قوله فيثبت بعدد متعلقه وافراده على حسب المعنى
ومن خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين ادخالا في الاقتضاء
على الاول لم تعلم المقصد المظنون وعلى العكس لم تعلم صاحب المقصد
قوله والغاؤها متوسطة

ومتأخرة

ومتأخرة اذا تقدمت هذه الافعال على المفعولين لزم الاعمال اظهارا
لقوتها بوقوعها في اعلى المراتب واذا توسطت جاز الاعمال والالغاء
لانها بالتوسط صارت متقدمة من وجه فتعمل ومتأخرة من وجه
فتلغى واذا تأخرت فالالغاء احسن اذ بالتأخر لم يبق لها حظ
في التقدم وحق العامل ان يتقدم وجواز اعمالها بالنظر الى
الفعلية **قوله** والتعليق بالاستفهام واللام لان الاستفهام ولام
الابتداء صدر الكلام فلا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما والتعليق من قولهم
امرأة معلقة لا ذات زوج ولا مطلقة كرجل تزوج اخرى في عقد ثم
لا يدرى ايتهما الاولى تُرك بينهما وبينه لئلا يبقى جانب العقد الاول
لا ذات زوج ولا مطلقة وافعال القلوب عاملة معنى لا لفظا فتكون
لا عاملة ولا غير عاملة وامتناع الاقتصار والالغاء والتعليق من
خصائص هذه الافعال تقول اعطيت زيدا وسكت او درهما وسكت
لانه غير داخل على المبتدأ والخبر فلا حاجة الى ذكرهما بخلاف تلك
الافعال ولا تقول زيد ظننت منطلق لانه في تقدير زيد منطلق في
ظني وهو مستقيم ولا تقول زيد اعطيت درهم لاحتياجه الى المحال
وهو زيد درهم في اعطائي وتقول علمت ازيد عندك ام عمرو
وعلمت لزيد منطلق ولا تقول اعطيت ازيد درهم ولا اعطيت لزيد
درهم لاحتياجه الى نسبة الكلام **الباب** الرابع لما ثبت
ان لابد من تقديم ذينك البابين من ابواب العوامل ووقع الفراغ
عن ذكرهما ولم يبق من تلك الابواب غير تعدّ حينئذ **قوله**
الحد لانتفاء وهو **قوله** تعرفه لا يتم من العوامل اللفظية

للاسناد نحو زيد منطلق المراد بالتجرد الاتيان بالاسم بلا
عامل لفظي يلفظ وانما هو معنى يعرف بالقلب **قوله** للاسناد
انما ذكره لانه لو لفظ بزيد من غير خبر ملفوظ او مقدر لكن من
اصوات حقها ان يتلفظ بها غير معربة لكون الاعراب مستحقا
بعد العقد والتركيب فلما كان التجريد لاجل الاسناد ومعلوم ان
الاسناد لابد له من طرفين مسند ومسند اليه تنازع في هذا المعنى
هو العامل فيهما لتناولهما اياهما دفعة واحدة وذهب الكوفيون
الى ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا لاقتضاء كل منهما صاحبه
في الافادة وما ذكره البصريون من ان العامل هو المعنى باطل لان
ذلك لا يخلو من ان يكون شيئا من كلام العرب اولا فان كان فهو
اسم او فعل او حرف ففي الاول يلزم التسلسل لانه يجب ان يكون
قبل ذلك الاسم اسم يرفعه وكذا ما قبل هذا الرافع الى ما لا نهاية
وفي الثاني لزم ان يقال زيد منطلقا كما يقال كان زيد راكبا وفي
الثالث وقوع ما ليس بواقع اذ لا حرف في كلامهم يرفع على
هذا الطريق وان لم يكن شيئا من كلامهم فهو غير معقول وان قالوا
المراد بالابتداء هو التعري من العوامل **قلنا** ذاك عبارة عن
عدم العوامل وعدم العوامل ان يكون عاملا **فالجواب** اما
الرافع زيد فلان العامل طريقه ان يكون قبل معموله فاذا
ترافعا وجب ان يكون كل منهما قبل صاحبه وهو محال واما قولهم
ذاك عبارة عن عدم العوامل فالجواب ان المراد بالتعرية
هو الاتيان بالاسم بلا عامل لفظي وهو وجودي لا عدمي

او نقول المراد من ذلك كون الاسم اولا لثان ذلك الثاني حديث
عنه وذا ايضا وجودي **قوله** وحق الاول ان يكون معرفة
لان المخبر عنه متى تعين جهلت احواله فبالاخبار عنه يحصل فائدة
جديدة بخلاف المنكر فان المخاطب ينكر ان يكون في العالم انسان
هكذا فلا يحصل الفائدة ويبتدأ بالنكرة اذا اخصها اختصاص لانها
بالاختصاص تكون كالمعرفة لقربها منها فتاخذ حكمها وحق الخبر ان
يكون نكرة ليفيد فائدة جديدة ولذا اول الله الهنا بان قصد بتوجيها
الى عبدة الاصنام ومحمد نبينا يقصد به توجيهها الى المجوس والنصارى
ثم ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدا كما
في زيد المنطلق وفي المنطلق زيد فزيد في الاول مبتدا كالمنطلق
في الثاني ولا يتعين زيد للمبتدا به لدلالته على معنى التشخص والمنطلق
للخبر لدلالته على المعنى النسبي لان المنطلق في قولنا المنطلق زيد على
تاويل الشخص الذي ينطلق وزيد في ذلك على تاويل مسمى بهذا
الاسم فيظهر معنى التشخص في المنطلق والمعنى النسبي في زيد
قوله والثاني رافع الفعل المضارع الى اخره وذهب اصحابنا الى
انه يرتفع بوقوعه موقع الاسم وهذا معنى وليس بلفظ وانما عمل
الرفع لان المضارع لما وقع موقع الاسم وقع في اقوى احواله فيعطى
اقوى الحركات واكثر الكوفيين على انه يرتفع لتعريه عن النواصب
والجوازم وهذا ايضا نقضه منهم بعينه لانهم ابوا [illegible] المبتدا والخبر
وقول الناقض حرف و[illegible] والكسائي على انه يرتفع بحرف المضارعة وبطلانه ظاهر لعدم ارتفاعه بعد نقلها عليه

عند دخول الجازم والناصب مع ان العاملين اذا اجتمعا
فالعامل للاقرب نحو ما جاءني من احد غير شيء جاءني من عمل
المبتدا لتقدمه من المحمول وهنا بسبع هو ان ليس من شرط صحة
وقوعه موقع حيث الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
فيه ولذا قال المصنف تقدير ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب
او يضرب زيد لان المضارع قد وقع مرة موقع زيد وهو اسم
محض فان قلت لو كان الرافع ما ذكرتم يلزم ان لا يرتفع المضارع
الواقع خبرا لكاد لانه ليس موقع للاسم قلنا ذاك موقع للاسم لان
الاصل في كاد زيد يخرج كاد زيد خارجا لكنه نحي الاسم في خبره في
قوله فانت الي فهم وما كدت ايبا الا ان ذلك ممتنع لما مر فان قيل
الماضي ايضا واقع موقع الاسم لعدم امتناع قولك زيد ضارب زيد
ضرب وضرب زيد قلنا عمل العامل بعد استحقاق الكلمة للاعراب
قوله والثالث عامل الصفة عاملها معنوي عند ابي الحسن والرافع
لكريم في جاءني رجل كريم كونه صفة للمرفوع وهو معنى يعرف بالقلب
وعند سيبويه الرافع له هو رافع رجل قوله وهو جا وذلك لفظ ليس
في نسخ المصنف وهو جا وذلك لفظ وكذا الكلام في النصب والجر وجه
ما ذهب اليه سيبويه ان الصفة بمنزلة الجزء من الموصوف بدليل انه
يمتنع تقدم الصفة على الموصوف امتناع تقدم اخر الكلمة على اولها
فيكون عامل الموصوف مشتملا على الصفة في الحكم جدا نا فيه
عمل قاد عامل للعمل ايضا الا ان عمل العامل الاول بلا واسطة

وفي الثاني بها وحتى هذا في كلامهم كثير كعمل الفعل في الفاعل والمفعول
وساوهم الصفة مع موصوفها في نحو لا رجل طريف دليل على انهما
كلمة واحدة والحجة للاخفش قولهم يا عمرو الجواد في ان الموصوف
الموصوف والصفة لو كان واحدا لما اختلف حكمهما وقد اختلف لكون
حكم الموصوف بنائيه وحركة الصفة وهي البدل اعرابيه قوله
الصفة مع الموصوف كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد مردود
لما فيه من لزوم اعرابين في اسم واحد وهذا مما نقض في كلامهم بدليل
انهم هربوا عن الجمع بين الاعرابين وبدليله وهو علامة التثنية والجمع
على حدتها في النسبة اليهما فحذفوهما فقالوا زيدي في زيدان وزيدون
فكيف يسوغون الجمع بين اعرابين في اسم واحد والجواب عن نحو
يا عمرو الجواد ما سبق من ان حرف النداء فيه شبيه بالعامل المحقق
وكان الموصوف مرفوعا كالصفة فيرتفع اختلاف حكميهما كما مر
الطريق واما لزوم اعرابين في اسم واحد فجوابه ان قولنا الصفة
مع الموصوف كشيء واحد ليس على حد الحقيقة بل بطريق التشبيه من
حيث ان بينهما امتزاجا شديدا فمن حيث انهما كشيء واحد اخذا حكم
كلمة واحدة في اتحاد عاملهما ومن حيث انهما في الحقيقة شيئان لم
يلزمنا ما ذكر من لزوم اعرابين في اسم واحد

الباب الخامس

اخر هذا الباب جريا على سنن المصنف فاخر فيه ما يعترضه
خلال مصنفاته الى اخر الكتاب ليتم المرام مع الاحتراز عن الاخلال
عما تم فيه من ذكرها لك المسائل قوله المضمر كل اسم دل على

معناه بقياسه في غيره الا يرى ان زيدا يقول خرجت فيدل التاء
المضموم عليه لقيامها مقام اسمه وكون المضمر معرفة من حيث ان
الشيء انما يضمر بعد جري ذكره ومعرفته اما في زيد لقيته فظاهر
لان الضمير عائد الى زيد انما هو معرفة واما في رب رجل لقيته فاكرمته
فرجلا وان كان نكرة في الاصل لكنها لما ذكرته عرفته بعض التعريف حتى انه
اذا قيل فاكرمته لا يعود الى غيره كما لم يعد في رب لقيته الا الى زيد في
مضمرا تخالفتها حينئذ فتقول الى مفسر وهو ما قبله او ما بعده او الحال نحو
زيد لقيته وضرب غلامه زيد وانا فالمفسر لا حين حال المشاهدة
والاضمار لاحقا فصل العلم الخاص ضربان علم شخص وهو ما علق
على شخص بعينه غير متناول ما اشبهه وعلم جنس وهو ما علق
على جنس لا يتناول غيره كاسامة وهنا اشكال وهو ان علم الجنس
قد يطلق على شيء وعلى ما اشبهه كاسامة فانه قد يطلق على اسد
فما الفرق بين هذا العلم وبين اسم جنس نحو اسد فانه قد يطلق ايضا
على واحد وعلى ما اشبهه واحد وجوابه ان العرب عاملت نحو اسامة
معاملة العلمية في منع الصرف فلما امتنع فيه مع العلمية علة اخرى
وفي منع الالف واللام والاضافة فلا بد من ان نعتقد انها اعلام على
انا نقول اسامة واخواته موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة
في الذهن ولم تتعين وضع اسم بالالف واللام للمعهود الذهني فلا يبعد
ان يوضع العلم له الا ترى انك تقول اسامة وكانك قلت الضرب المعهود
من صفته كيت وكيت في الذهن فعلم ان الحقيقة المعقولة في الذهن

٩٧

فاذا اطلق على الواحد في الوجود فالمراد به الحقيقة المعقولة
في الذهن وصحة اطلاقه عليه لوجود الحقيقة وفي التعدد باعتبار
الوجود لا باعتبار وضعه فعلم ان اسامة موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن ولزوم التعدد عارض باعتبار الوجود خلاف اسم
الجنس فان اسدا موضوع لواحد من آحاد ذلك الجنس في اصل
وضعه فاطلاقه على واحد باعتبار اصل وضعه فيكون التعدد فيه
اصليا والحد الجامع للعلمين هو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما
اشبهه فقولنا شيء اعم من الشخص والجنس فتناولهما وقولنا بعينه
احتراز عن اسم الجنس فانه غير متعلق على شيء بعينه وقولنا غير متناول
ما اشبهه احتراز عن المضمرات والمبهمات لانها تدل على اشياء بعينها غير
انها تتناول ما اشبهها فانك اذا قلت انت لزيد مثلا فهذا يصلح ان
تطلقه على غيره ونحوه الخاص اجتماعه على ما ثني او جمع او نكر من
الاعلام فالعلم اذا ثني او جمع فقد زال عنه معنى العلمية ولذا تدخل
عليه حرف التعريف اذ ذاك لو قصد تعريفه كالزيدان والزيدون
فصل والثالث ما فيه لام التعريف قد مر الكلام فيه قبل فصل
والرابع المبهم يعني منهما لانه لا يعرف من الجنس فصل ايهما لا اشارة انما كا
يعادل ذلك باسم الاشارة تشير الى شيء بحضرتك ولا اشارة يحصل
فحصل التعريف وبنا وها لشبهها بالحروف مع عدم استقلالها بافتقارها
الى الصلة ويرد على هذا قولهم هذان في الرفع وهذين في غيره
كسبان وبسلمين من المعربات قلنا هذه ليست بدليل الاعراب بل

هذان صيغتان في الرفع وهذين صيغة اخرى مستانفة في غيره كما صاغوا الضمايرة لاحوال فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب والمجرور كذلك والدليل ما ذكرنا حذف الف هذا وعدم قلبهم يا او واوا الا ترى انهم قلبوا الف عصا واو الف رحى يا في عصوان ورحيان او نقول التثنية من خواص الاسم فتخرجهما الى شبه الحرف فيجي الاعراب والنعر على هذا بدلا من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية ان يجعلها وان كان الواجب لا يستحقهما فنظيره اجمعان بالدال فالنون فيه عوض من الحركة والتنوين وان كان لا واجبا لا يستحق التنوين لعدم انصرافه

قوله والموصولات هي التي تعرف بالصلة وهي حقها الصلة ان يكون معلومة عند المخاطب والا فلا فايدة وذلك كقولك هذا الذي كلم من الحضر ممن بلغه ذلك ومعنى الصلة ان لا يكون الاسم تاما حتى يكون اسما فيضم اليه ما يتمه فقولك الذي حاني الذي عندم الافادة ولما جاء من جارت يضم الصلة اليه تم نحو جاني الذي خرج ابوه كما يتم ضم الرا والتا اليه اسما من فقولهم هذا صلة ذكا اي الذي يكمل

قوله وهي احدى الجمل الاربع نحو جاني الذي خرج ابوه او ابوه منطلق او امامك او في الدار او ان تكرمه يكرمك وانما التزم ان يكون الصلة جملة لانه توصل بها الى وصف المعارف بالجمل لانها مواضع جمة فانك اذا قلت جاني الذي مررت به جاني الذي زيد بن عمرو بن تولته او تقديرا لما ذكرنا من التعرف لامكان تقدير الضمير في زيد ويلزمه تقع الثنا في الموصول وصلته فلا يتقدم احدهما الى الاخر يمنع حطول

الغرض وهو تكميل الموصول بضم الصلة اليه

قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو غلامك وغلام زيد وغلام الرجل وغلام هذا الرجل وغلام الذي خرج ابوه والكلام في تعريف المضاف الى المعرفة اضافة معنوية قد سبق فلا نعيده

قوله وهي الموقوف عليها ها قلبت عند الوقف ها لئلا تلتبس التا التي تلحق الاسم بالتي في الفعل نحو نصرت بالتا الساكنة فان قيل ما تقول في فتح صابرت تؤنثين القوم عند الخليفة بالوقف عليها بالتا وهي تا التانيث قلنا تلك لغة قوم وليست بفصيحة ولا كلام لنا فيها وانما جعلنا التا علامة التانيث لمناسبة وهي ان التانيث بعد التذكير كما ان مخرج التا بعد مخرج الواو على ما سبق في ذكر انما الالف والياء في هذي فلحقتهما لكونهما من حروف اللين ثم ناسب بجعلها للتانيث موضع النقل بحكم العلامة الى كلامه ثم الالف اما مقصورة او ممدودة كحبلى وحمرا والكلام في الممدودة قد سبق ولم يذكر المصنف اليا لقلتها لاختصاصها بكلمة وهي هذي

قوله والحقيقي اقوى لان تانيثه ثابت في المعنى بخلاف غير الحقيقي اذ لا تانيث في معناه فلذا امتنع في السعة جا هند وجاز طلع الشمس وان كان المختار هو التانيث

قوله وتانيث الفعل دون تانيث الاسم لانه لا حكم وتنبيه عليه بخلاف المبنية والحاقك الفعل علامة التانيث قبل ذكر الفاعل المؤنث لظهار للطلب وعدم الاحتياج خيم مثلا وبذلك فيمتنع سار الملة ولزم تمنع سار الناقة

قوله او تقديرا كالشمس فتدخل التا في الشمس واخواتها دمن

غنى هاتين علامات التأنيث لأنهما أمّ العلامات بدليل أنهما قد استأنثت
بالجمع لجماعات وبها تعرف بين المذكر والمؤنث في كثير من الصفات كضارب
وضاربة وهو الكثير وفي الأسماء كامرئ وامرأة وهو قليل وللفرق بين
الجنس والواحد كتمر وتمرة وللمبالغة كعلامة وتأكيد معنى التأنيث كناقة
وتأكيد معنى الجمع كحجارة لأن الحجارة جمع حجر وللدلالة على النسب كالمهالبة
والتشبيه بالتأنيث في هذه الثلاثة أن المبالغة والتأكيد فرع كالتأنيث وفي
وفرعية الرابع من حيث أن في النسب انتقالاً من الاسمية إلى الوصفية تقول
هاشم فلا تصف به وتقول هاشمي فتصف به وللدلالة على التعريب كموازجة
لأن المعرب فرع على العربي فشابه المؤنث وللعوض كعدة وزنة ولا ...
فرازين فصار نوعاً مشابهاً للتأنيث فدخل التاء قوله ولم يؤنث
نحو مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء لأن هذا الجمع فضيلة ببقاء نظم الواحد
فيه على حاله ويكون صيغة الواحد فيه معلومة من لفظه بخلاف نحو رجال وكلا
الأخيرين فيه منتفٍ أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن نحو رجالاً مكسراً للقاعدة
يختص بأن يجيء وزن الجمع بعد نقض الفاء وضم العين كجبال وذباب على
هذه الزنة ونساء فرضنا على القياس زنة رجل فلما كان هذا الجمع فضيلة
اختص بصفات أولي العلم وأسمائهم لأن لهم فضيلة وشرفاً فيقارب
التأنيث اضطراباً لاختصاصه بذكور العقلاء إذ لو لم يظهر ذلك لكان عدم
مساواته بهم وهذا خلاف حاله حيث له فضيلة وشرفاً قوله ولأنه لم يستأنف
معناه من له صيغة أخرى أن صيغة المفرد باقية فيه على حالها والتذكير هو الأصل
خلاف التأنيث وبالنظر إلى بقاء صيغة المفرد يختار التذكير وبالنظر إلى ...

جرت مجرى الجمع علماً على اسم الاثنين فضاعفوا إلى الواحد جمعاً ومناسب
أن يؤنث فيها باعتبار هيئات الجماعة فنسبا فقط فبقي الأصل وهو التذكير
قوله فالتأنيث أو ضمير الجماعة التأنيث باعتبار اللفظ وإلحاق
الضمير باعتبار المعنى قوله والناس إلى آخره الناس اسم جمع وليس
جمع الإنسان من لفظه لأنه لا يجمع هكذا وأصله الأناس خففت الهمزة
وهل جعلت الألف واللام في الناس عوضاً عن تلك الهمزة المحذوفة قولان
واختار الجوهري أنهما ليستا بعوضين عنها بدليل اجتماعهما معها في قوله
إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا فلو كانتا عوضين لامتنع هذا
الاجتماع وكذا الرهط والنفر فإنهما يستعملان مذكرين مع أنهما اسما
جمع قال تسعة رهط ولم يقل تسع رهط والقوم مختص بالرجال
ألا ترى إلى قول زهير وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل
حصن أم نساء فإنه قابل القوم بالنساء فلو كان متناولاً للنساء لكان
هذا عديلاً لنساء أي حصن أم نساء وهذا خلف فعلم أنه عديل الرجال أم نساء
وهذا أيضاً اسم جمع فيذكر لكنه في الأصل صفة على نحو رجال قوم كرجال
عدل ... قوله الرجال قوامون على النساء فصار في تأنيثه كتأنيث
رجال قوله ونحو النخل للتأنيث النخل علم الأجناس ووجدتها على
التذكير لأن النخل اسم جنس فإذا أريد الواحد جيء بالتاء وهذا الجمع
تذكر حملاً على لفظه لأنه ليس بتكسير ويؤنث حملاً على المعنى ولأجله ذكرت
في المتن قوله وتأنيث العدد من الثلاثة إلى العشرة عكس تأنيث
جميع الأشياء والسر في الانعكاس في هذا قد سبق فإذا جاوز العشرة

يطلعن
الله تعالى

في المذكر بسقوط التاء من عشرة وفي المؤنث بسببه وحكم الثلاثة
الى التسعة كما كان قبل التركيب فلذا قيل ثلاثة عشر رجلا وتسعة
عشر درهما وفي المؤنث ثلاث عشرة وتسع عشرة فالشطر الاول جير
منتقلا الى البناء لانها اصله واما عشر في ثلاثة عشر ونحوه فالقياس
اذ قال التاء بحاله لانه قبل التركيب مع المذكر بالتاء نحو عشرة رجال
الا انهم اثبتوا الاول كيد هو واما الثاني في ... ذلك لانهما
كالشيء الواحد ولم يدخلوا عليه التاء ايضا في احد واثنين وان انتهى
التانيث من الاول بقيل احد عشر واثنا عشر اجرا الجزء في المذكر
عنها لم يركب على طريقه واحد لان المجموع باب واحد والمشاكلة بين
الاخوات مطلوبة واحد واثنان واحدى واثنتان على طريقة التذكير
والتانيث ... كلامهم فلا حاجة بنا الى الاشتغال بالحجة وكان قياس عشرة
في الثلاث الى التسع ان يجيء التاء كقولهم ... بدون التاء لكن
اسقاط التاء ... قبل التركيب كان لرفع الالتباس ... فيه
فيه اثبات التاء لا ... وهو مؤنثة فلما ركب
في ثلاث الى تسع اربعة للبناء ذ الشطر الاول مع المذكر بالتاء في
ما التاء في الشطر الثاني ... التاء وهكذا نقول في اجال
التاء على اخر الشطر ... احدى عشرة واثنتا عشرة او نقول ادخلوا
عليه التاء كما ادخلوا عليه في ثلث الى تسع لانه باب واحد ...
المخالفة و اكثر ... على فتح العين من احد عشر ومنهم من يسكنها
لئلا يتوالى ست حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة وكذا الكلام فيما بعده
الى تسعة عشر

هي ... والكلمة ...

نحو ثلاثة عشر بسكون العين واما الشين في ثلاث عشرة ونحوها فاكثر
العرب على اسكانها الا الحجاز ... والتخفيف بالاسكان اجود ولذا امتنع
سكون العين اذ فيه التقاء الساكنين وبعض العرب على اسكانها بكسر الشين
باسكان العين لئلا يتوالى الحركات اما كسر الشين فكانه كراهية توالي
توالي الفتحات اذ فيه اجتماع الامثال وهو مستثقل فان شئت فاخرج اجتماع
المثلين المتضاعف في اختيار الكسر لكونه اخف من الضم ولكون الكسر من
خواص المؤنث نحو خرجت يا هند وهذا ليس بقوي لانه عدل عن
الفتح الذي هو الاخف الى الكسر الذي هو اثقل منه **قوله** الا اثنا عشر
... انه معرب دون سائر اخواته واما اعرابه لانه جعل كالمضاف الى
عشر بدليل حذف نونه واجمعوا عن ان تقولوا هذا اثنا عشرك بالاضافة
اذ لو اضيف هكذا فلا يخلو من ان يكون مضافا الى الاسمين معا او الى احدهما وهو
ممتنع لان المضاف والمضاف اليه لا يضافان معا الى ب او احدهما وهو
ايضا ممتنع اذ ليس الغرض اضافة الاثنين دون العشر فلما ساله
كالمضاف كان اعرابه هو الوجه لان الاضافة من خواص ما هو اصل
باب الاعراب وهو الاسم اما الشطر الثاني فبقي وهو في موضع العين المنكبين وهو النون
فبني والبناء على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح للمشاكلة **قوله**
وهي خمسة اضرب بحيث هذه الخمسة توابع لثبوت الاعراب فيها بواسطة
المتبوعات ووجه الانحصار ان التابع لا يخلو من ان يكون مقصودا بالحكم
اولا والاول هو التاكيد والثاني لا يخلو من ان يكون مبينا اولا فالاول
ان كان مشتقا فهو الصفة والا فهو عطف البيان والثاني لا يخلو من ان يكون
بواسطة حرف

اولا فالاول هو العطف بالحرف والثاني هو البدل قوله
اما التاكيد اي احده والتاكيد في اللغة الاحكام وفي الصناعة
لتحقيق المعنى في نفس السامع وازالة التجوز والسهو والنسيان فان
للسامع اذا سمع قولك جاءني زيد ان يحمل اسناد الفعل اليه على انه
مجاز او سهو او نسيان فبقولك بعد ذلك نفسه يزول هذه الاحتمالات
واما بيوعو التكرير في نحو جاءني زيد زيد مع كونه يتم بتكرير الحرف
الاول الى وضعه باب الانعام ليغيب وابدلك ما ذكرنا من تحقق
المعنى في نفس السامع والتجوز ضد الاحتياط يقال فلان يتجوز اي لا يتحرى
ويطلب الجائز لا الجيد والمراد به هنا النسيان قوله انما التاكيد
يختص بالمعرفة اي اذا كان بغير التكرير المصرح نحو جاءني زيد
نفسه فيمتنع ان يقال جاءني رجل نفسه لان الاسماء التي تؤكد بها معارف
وتدل على التخصيص والتعيين والنكرة على الشيوع والعموم وبينهما
تناقض فلو جاز التاكيد هنا لجعل الشايع معينا مخصصا وهنا خلاف
ما وضع لاجله التاكيد وهو التقرير لانه تغيير وهو خلاف التقرير لان
بين الاول والثاني تنافيا لان احدهما نكرة والاخر معرفة فيمتنع امتناع
وصف المعرفة بالنكرة اما التاكيد بالتكرير المصرح فجائز في النكرة ايضا في
جاءني رجل رجل لان الثاني بلفظ الاول فلا يلزم تغيير ولا تنافر والكوفيون
جوزوا تاكيد النكرة عند عدم التكرير المصرح اذا كانت النكرة محدودة
محتجين بقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا ولانها اذا كانت نكرة محدودة
يحتمل وقوع الفعل في بعضها فيكون التاكيد لازاحة ذلك الاحتمال والجو
اب

اما البيت فمجهول قائله فيسقط الاحتجاج به ولو سلم صحته عن
العرب فنادر شاذ مخالف للقياس فلا يعبا به واما المعقول فجوابه
ان نقول انها لم تخرج عن النكرة وان كانت محدودة فيمتنع التاكيد لما
ذكرنا قوله والرجلان كلاهما والقوم كلهم كلا لتوكيد المذكرين وكلتا
لتوكيد المؤنثين فالشرط لجواز التاكيد بهما ان يكون قيام الحكم باحد
المفردين ممكنا كما في جاءني الرجلان كلاهما وان لم يكن ذلك ممكنا فلا نسلم كيف
يمتنع قلنا امتنع نحو اشترك الرجلان كلاهما لان الاشتراك لا يصح من واحد
والسر فيه ان التاكيد انما يفتقر اليه اذا احتمل الكلام ثبوت الحكم
فاذا اكد بكل مفرد يجب ان يكون المؤكد مما يقع الحكم ببعضه نحو قرات
الكتاب كله والا فلا يجوز نحو جاءني زيد كله لعدم تحقق المجيء من بعضه
والاكتفاء بالجمع جائز على الاطلاق نحو جاءني القوم كلهم لاحتمال تحقق
المجيء من بعضهم وحكم اجمع حكم كل تقول قرات الكتاب اجمع ولقيت
الرجال اجمعين ولا تقول جاء زيد اجمع والمتبوعون من غيرهم حول كتع
اي تام وهو يجيء تابعا لاجمعين لان اشتقاق اجمعين [illegible] ويقبلهم
البيت المعروف ادري [illegible] قوله القوم الكلعون وليس بالاعرف قوله

الثالث

والصفة لا تم الدال على بعض احوال هذا الجنس تنتقض بالحال فانه
على بعض احوال الذات وليست بصفة وقيل في حدها تابع يدل
على معنى في متبوعه من غير تقييد فبقوله تابع خرج الخبر لانه ليس
بتابع وانما هو خبر مستقل بخلاف الصفة فهي ليست مستقلة وبقوله
من غير تقييد خرج الحال فهي تدل على هيئة فاعل او مفعول
قوله ومعنا ما يجيء الى اخره اي معنى على اضرب

منها ان يكون علاجا وهو ما كان من افعال الجوارح كالقائم ومنها
الحلية وهي كل صفة ظاهرة على الشيء يدرك بالبصر كالطويل ومنها
ما هو غير علاج وهي ما يفعل من افعال القلوب كالعليم او خلق كالكريم
ومنها النسبة اذ الاسم المحض يصير بالنسبة صفة تقول هاشمي فلا يوصف
به ولو قلت هاشمي يوصف به نحو رجل هاشمي ومنها ان يوصف بذو وهي
كلمة مجتلبة للوصف باسماء الاجناس لانهم حاولوا ان يصفوا بتلك الاسماء
فلم يتأت لهم ان يقولوا مررت بامرأة سيبويه حتى ادخلوا هذه الكلمة فقالوا بامرأة
ذات سيبويه فاستقام لهم المعنى واللفظ وصار عندهم صاحب سيبويه
ولم يحصل هذا المعنى بلفظ صاحب لمجيئه في غير هذا المعنى الا ترى ان
صاحبا قد يجيء بمعنى الرفيق كقولك مررت برجل صاحبك فلما اختلت هذه
الكلمة للوصف باسماء الاجناس والموصوف اما نكرة او معرفة لم يجئ [illegible]
ولم تضف الى المضمر ولا الى العلم لان كلا منهما ليس باسم جنس فلا يستقيم
ان ذلك الوصف بهما لانها مجتلبة للوصف باسماء الاجناس قوله انما يعرف
ذا التفصيل من المنافي ذو وهو شاذ وقيل لعل الصواب جواز اضافته
الى المضمر العائد الى اسم الجنس كالضمير في هذا البيت لان المضمر على
ما يدل عليه الاسم الذي هو عائد اليه وقد جاء ذلك في استعمال الفصحاء
قوله وكل صفة الى قوله اذا كانت فكذلك الصفة وفق الموصوف في
تلك الاشياء الثمانية او العشرة باعتبار ما سبق في اثنا الكتاب ثم كل
واحد ومن المعلوم ان الصفة هي الموصوف المعنى فالقائم في برجل قائم
عبارة عن محل القيام ومحله هو الرجل فيلزم ان تكون هي وفقه
اذا الشيء الواحد

١١

لا يكون واجبا وجمعا ولا من كثيرا وهو مثاله في حالة واجبة والمرفوعا
منصوبا او مجرورا في حالة واجبة اما كونه وفقه في التعريف والتنكير
فلان المنكر شايع بين افراد ذلك الجنس والمعرف مقصود به واحد
فلو وصفت المعرف بالمنكر نحو جاءني الرجل كريم كان [illegible] الرجل اكبر
من حيث ان الشايع زائد على التخصيص كالجمع على الافراد فيلزم كون
الشيء الواحد واحدا وجمعا وانتفاؤه ظاهر فلو عكست الوصف يلزم
جعل المخصوص شايعا وهو محال قوله فاما اذا كانت بفعل لشبيه
اي بفعل لما فيه ضمير للموصوف قد ذكرنا ان الصفة تتبع الموصوف في
تلك الاشياء الا انها اذا كانت لما هو من سببه نقصت منها خمسة وهي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لان التذكير والتأنيث
في الاسم المشتق باعتبار فاعله كما في الفعل وفاعله هو المتاخر لا
الموصوف وكذا الافراد والتثنية والجمع فيه باعتبار فاعله كما في
الفعل فان كان فاعله ظاهرا فهو مفرد ابدا نحو زيد خارج غلامه او غلاماه
او غلمانه على لغة [illegible] غلامه او غلاماه او غلمانه وفا علم
مما نحن بصدده [illegible] فلزم ان يجيء مفردا فلا يكون تبعا
للموصوف في الافراد والتثنية والجمع فلما ذكرت من ان التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع باعتبار الفاعل لا باعتبار
الموصوف تقول مررت برجل جميلة جاريته وبامرأة جميل غلامها
وبرجلين ظريف صاحبهما اما الاعراب والتعريف والتنكير فليست
من احكام الافعال بل هي من احكام الاسماء فلزم ان تتبع الاسم الواقع
صفة

باعتبار الاول لتحقق الاسميّه فيه وهذه الاحكام له باعتبار الاسميّه
والبدل حدّه تابع مقصود بالنسبة ذكر المتبوع قبله للتوطئه
والتمهيد فقولنا تابع جنس يشترك فيه التوابع وقولنا مقصود بالذكر
فصل له عن الصفه والتاكيد وعطف البيان وقولنا ذكر المتبوع قبله
الي اخره فصل له عن المعطوف بالحرف فان المعطوف عليه لم يذكر للتوطيه
وانما كل واحد منهما مستقل بنفسه وبدل الغلط غير داخل في هذا الحد
لان المتبوع هنا كلم يذكر للتوطيه والتمهيد فان شئت ادخاله فقل ذكر
ذكر المتبوع قبله ولنسبته المقصود **قوله** والبدل على اربعه اوجه
وجه الانحصار فيه انه لا يخلو من ان يكون عين الاول اولا فان كان فهو
بدل الكل من الكل وان لم يكن فلا يخلو من ان يكون بعضه اولا فان كان
فهو بدل البعض من الكل وان لم يكن فلا يخلو من ان يكون بينه وبين
الاول ملابسة اولا فان كانت فهو بدل الاشتمال وان لم يكن فهو بدل
الغلط واختلف في تسميه بدل الاشتمال فقيل لان الاول مشتمل على الثاني
وقيل على العكس وليس بمستقيم فقولهم سلب زيد ثوبه سلب الاول
والحجه ينتقض به على الثاني وقيل سمي بذلك لاشتمال المعنى عليه
فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبه الاعجاب
الي الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذا سمي بدل اشتمال والدليل
على صحة هذا القول ان الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد
رايه فالاعجاب في النسبه الي الراي مثله في النسبه الي الحسن
في كون المعنى مشتملا عليه وبدل الغلط لا يكون في كلامهم فصيحه لانه
كاسمه

كلام

١١٢

غلط وانما ذكروا هذا القسم لتوفيه الاقسام مع ان المرء ليس
معصوم من الخطا فذكروا هذا القسم لينبهوا بذلك على طريقه البدل
عند الغلط فان قلت العامل في البدل عين العامل في المبدل منه ام
غيره قلت ذهب قوم الي انه عين العامل في المبدل منه كما في عامل
الصفه على قول سيبويه وقال قوم العامل فيه غير ذلك العامل لما
سبق ان البدل في حكم تكرير العامل وان البدل يترك المبدل
منه فيلزم ان يكون له عامل غير عامل الاول فانه في حكم المتروك بخلاف
الصفه فانه مع الموصوف كشيء واحد والموصوف ليس في حكم المتروك
فيعمل فيهما واحد **قوله** وعطف البيان الي اخره عطف البيان
يوافق الصفه من وجه ويفارقها من اخر فالموافقه من حيث انهما
مبينان والمفارقه من حيث انه كاشف عن الذات وانما كاشفه
عن الحال وقوله يجري مجرى التفسير وقفت الي هذا الاشاره الا
ترى انك اذا فسرت الغضنفر بالاسد والحندريس بالخمر القديمه
فانك تكشف بذلك عن مجموع ما يدل عليه كل من هاتين الكلمتين
لا عن حال المدلول والعطف في اللغه الثني يقال عطف العود ثناه
فلما رد الثاني الي الاول في حال ابو عبد الله زيد سمي عطفا في
الصناعه وحق عطف البيان ان يكون زائدا على الاسم الاخير كون
المسمى يعرف بذلك **قوله** العطف بالحرف حده تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الاحرف التسعه وبعضهم قال احد الحروف
العشرة كذا عند الاكثر احمد من حروف العطف وهو كما قال الشيخ ابو علي بن سينا في نحو لقيت

اما زيدا واما عمرا فناني ماثما بين الفعل ومعموله وهو زيدا اولا
يعطف معمول الفعل على الفعل لان العطف عند عدم الاقتضاء على
ما سبق وللفعل اقتضاء فعلم انه ليس بحرف عطف ولانك تجمع بينه
وبين الواو كما رايته واما عمرا ولو كان حرف عطف لامتنع الجمع
بينهما ثم العطف يطلق حقيقة على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص واخرى
على نفس المعطوف والظاهر انه بقوله العطف بالحرف اراد نفس المعطوف
لانه في مقام تفصيل ما تقدم في اول الفصل من قوله تابع وصفة وبدل
وعطف بحرف فيكون تفصيلا للتوابع ونفس المعطوف منها لا عمل المتكلم

وعطف بيان

فصل الواو للجمع المطلق الى قوله ثم على الواو للجمع المطلق بين المتبوع
والتابع من غير تعرض لتقديم ولا تاخير ولا معية فانك اذا قلت قام
زيد وعمرو فجائز ان يكون قيامهما معا وجائز ان يكون قيام زيد قبل
عمرو وجائز عكسه فقسد قول من قال بان الاول قبل الثاني او بالعكس
يظهر بقولهم اختصم زيد وعمرو لان الاختصام لا يتحقق الا بفاعلين في وقت
واحد وكذا قول القائل بالمعية يظهر بقولهم جاءني زيد اليوم وعمرو
امس ولهذا لا اتى على الجمع المطلق صار اصلا في الباب لان العطف عبارة
عن الاشتراك والفا معناه ان الثاني عقيب الاول بلا مهلة كجاء زيد فعمرو
ولما فيه من الترتيب والتعقيب قد فارقت الواو وثم معناه الترتيب الا
ان بين المتبوع والتابع مهلة ولو فارقت الواو بالترتيب وفارقت الفاء
بالمهلة قال سيبويه في قولك مررت برجل ثم امراة المرور هنا
مروران لانه لما جاء ثم في المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل
قبل المرور بالمراة

وجريرٌ

فيكون المرور بالمراة مرورا ثانيا وحديدا ان يذكر حتى ههنا لانه
للترتيب كالفاء وثم وللانتهاء وايضا وجب عند العطف به ان يكون ما
بعده مجانسا لما قبله لان الانتهاء انما يتحقق بالدلالة على طرف الشيء وطرف
الشيء لا يكون من غيره ولذا جاء في العطف به التعظيم والتحقير لانك اذا
اخذت الشيء من اكثر فاعلاه طرف له وعلى العكس بالعكس لا تقول
جاءني القوم حتى حمار بل تقول ذا دخل النائب حتى الخليفة وفيه تعظيم
وطعم الناس حتى الصبيان وفيه تحقير وانما لم يذكره المصنف لانه
في الاصل من الحروف الجارة كما سبق من الوجيه اثناء الكتاب وقد ذكره
هنالك ونبه على عده اياه من حروف العطف في هذا الفصل بقوله
حروف العطف تسعة لان المذكور من حروف العطف هنا ثمانية واما قد
خرج من البين لما ذكرنا فتعين ان يكون حتى احد التسعة فساغ
له ان لا يذكره هنا ويكتفي بذكره اياه في الحروف الجارة
واو الى قوله بل امي شا او وام واما عند بعض ثلاثتها لتعليق الحكم
باحد المذكورين هذه او واما ظاهر لانك تقول جاءني زيد او
عمرو وجاءني اما زيد واما عمرو فتثبت المجيء لواحد منهما لا بعينه الا
ان اما لكونه مذكورا قبل المعطوف عليه يبنى الكلام على المعنى المطلوب
منه وهو الشك واو يجوز ان يبنى الكلام معه على اليقين ثم يدرك الشك
وهذا هو الفرق وتحقيق ما ذكرنا من تعليق الحكم باحد المذكورين في
ام انك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بكون احدهما عند المخا
طب

ولكنك لا تعلم بعينه فتعلم ان كلامك قد تضمن إثبات الحكم لواحد منهما
عنده من غير تعيين قوله وللشك في الخبر وللتخيير وللإباحة
لأحد انما قال وتقال تنبيها على ان الشك في الخبر غير لازم اذ قد تكون
المتكلم غير شاك بل يكون مبهما على السامع كما اذا قلت جاءني زيد او
عمرو وانت تعلم ان الجائي زيد ولكنك تأتي بكلمة او لتبهم على السامع
ونبه بقوله وللتخيير والإباحة اي ويقال انها للتخيير والإباحة في الأمر
على ان وضعها غير ذلك وهو إثبات الحكم لأحد المذكورين لا انه ان
جعلت قرينة يفهم منها ان الأمر غير حاجز عن الجمع كما في جالس
الحسن وابن سيرين سميت إباحة والا كما في خذ هذا او ذاك سميت
تخييرا او في الموضعين لأحد الأمرين ابهاما في الخبر ظاهر وأما في
الإباحة فإن المأمور إذا جالس احدهما كان ممتثلا وتعميم الجمع في الإباحة
جاء من قبل القرينة التي ذكرناها وهي من خارج عن او قوله و ام
متصلة ومنقطعة المتصلة ان تكون قرينة للهمزة حتى تفيدا جميعا
معنى اي نحو أزيد عندك ام عمرو اي ايهما وكذا قولك أقائم زيد
ام قاعد ولا يقع هذه الا بعد الاستفهام عن التعيين والمنقطعة
ان تستأنف بعدها الكلام وهي تقع بعد الاستفهام والخبر
ولا يكون الاستفهام عن التعيين لأن وضعها ان تأتي كالإضراب
عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية فإذا قلت أزيد
عندك ام عمرو عنده كنت مستفهما عن واحد بعينه بعد إعراضك عن
الأخير كأنك بقولك أزيد عندك استفهمت عنه ليجيب المسئول بلا
او نعم ثم بدا لك ان الذي تظن كونه عند المسئول

ممتثلا

الفرق بين المتصلة والمنقطعة ان المتصلة تكون بمعنى اي والمنقطعة بمنزلة بل والهمزة ويقع المتصلة ... لا يقع الا بعد همزة الاستفهام

عمرو لا زيد فأعرضت عن استفهامك عن زيد وأخذت تستفهم
عن عمرو فقلت ام عندك عمرو وهذا بمنزلة بل أعندك عمرو وإذا
قلت انها لإبل ام شاء فكأنك رأيت أشخاصا وظننتها إبلا وقلت
انها لإبل ثم عرض لك شك فيما أخبرت به فأعرضت عن الإخبار وقلت
مستفهما ام شاء فقامت ام فيه بمقام بل والهمزة في قولك انها لإبل بل أهي
شاء فإن قيل لم تقع ام في الأمر والنهي او فيه ومما اختاره قلت وضع
للاستفهام فلزم ان يفارق الأمر لأن الجملة الواجبة لا تكون أمرا
واستفهاما ولا يرد علينا هذا ام المنقطعة في نحو انها لإبل ام شاء مع ان
الجملة الواجبة لا يكون خبرا واستفهاما الا انا نقول انما وقعت هنالك
لأنه مقدر بجملتين خبرية واستفهامية فلم تقع ... الاستفهامية
منها دون الخبرية فتأمل فيما سبق قوله ولا للنفي بعد الإثبات
الى آخره لا وبل ولكن ثلاثتها يحصل معها ثبوت الحكم لواحد بعينه
ثم تفترق بعد ذلك فلا يفارق غيرها في ان الحكم للأول دون الثاني
كجاء زيد لا عمرو ومما على عكس هذا ثم الفرق بينهما ان وضع لكن
على مخالفة ما بعدها لما قبلها ولا يستقيم ان يتقدمه في المعطوف الا لا
لامتناع تعبير النفي بالنفي والكلام هنا في عطف المفرد ولما لزم
ان يكون مثبتا لزم ان يكون ما قبلها منفيا لما ذكرنا من ان وضعها
على مخالفة ما بعدها لما قبلها فلذا يساغ ما رأيت زيدا لكن عمرا وامتنع
لقيت عمرا لكن بكرا وأما بل فللإضراب مثبتا كان الأول او منفيا
نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ففي الأول أضربت عن
نسبة

مقام

أم

ثبات

[illegible]

المجي الى زيد واثبته لعمرو ومثله لا يوجد في كلام فصيح لانه من
باب الغلط وفي الثاني وجهان احدهما انك قصدت اثبات نفي
المجي لزيد ثم اعرضت عن ذلك واثبته لعمرو وهذا ايضا من باب
الغلط والثاني ان يكون الاعراض عن الفعل وحده فيكون هذا يكون
المجي منفيا عن زيد مثبتا لعمرو على نحو ما جاني زيد بل جا عمرو
وهذا ليس من باب الغلط فان عطفت لكن جملة على جملة فهي نظيره
بل في الوقوع بعد الايجاب والنفي تدخل لترك قصة الى قصة
ثانية مخالفة للاولى نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم وما قام زيد لكن
عمرو قد قام **قوله** فالرفع للفاعل قد ذكرنا ان الفاعل حقه
الرفع لان حصوله قبل حصول المفعول فيعطى اثقل الحركات بخلاف
المفعول فانه ياتي بعد الفعل والفاعل فيكون حصوله عند
الكلال فيعطى اخفها ونحو النصب اما المضاف اليه فتارة بين
بين لمجيه فاعلا مرة ومفعولا اخرى كما في اعجبني ضرب زيد عمرا
وضرب عمرو زيد فيعطى الجر الذي هو بين بين وبيان كون الرفع
اثقل والنصب اخف والجر بين بين ان الرفع لا يحصل الا بتحريك العضو
والنصب يحصل بفتح الفم والجر بتحريك الشفة السفلى **قوله** وما يوجد
ذلك فملحق بها اي ما يوجد من ما ذكر من الفاعل والمفعول والمضاف
اليه ملحق بذلك على سبيل التشبيه والتقريب فالملحق بالفاعل خمسة
المبتدا وخبره لان الاول مسند اليه والثاني جزء ثان من الجملة فان قلت
لم اكتفي في التشبيه بوجه واحد مع عدم الاكتفا بذلك في باب ما لا ينصرف
فالجواب ان

الاصل في الاسماء الصرف وتركه على خلاف الاصل فاشترط فيه الشبه
من وجهين ليترك بالدليل القوي اذ الضعيف لا يزيل الاصل لما
فيه من قوة الاصالة وهنا ليس احدى الحركات كالجر مثلا بالمبتدا
او الخبر اخص من الحركة الاخرى فلذا اكتفي في التشبيه فيهما بالفاعل
من وجه واحد والثاني اسم كان والثالث خبر ان لان السابق
مسند اليه واللاحق جزء ثان من الجملة والرابع اسم ما ولا المشبهتين
بليس والخامس خبر لا التي لنفي الجنس وهذان مشبهان بالمشبه واسم
ما ولا مشبه باسم ليس وهو مشبه بالفاعل وخبر لا مشبه بخبر ان وهو
مشبه بالفاعل والملحق بالمفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب
لان كلا من هذه الثلاثة فضلة كالمفعول وخبر كان واسم ان لان خبر
كان مشبه بالمفعول من حيث انه يجي بعد المرفوع كالمفعول وان
مشبه بالفعل المتعدي فيكون منصوبها كمنصوبه والباقيان مما خبر
ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس لان خبرهما مشبه
بخبر ليس واسمها مشبه باسم ان والجر غير الاصلي ضربان احدهما
بزيادة حرف الجر في المرفوع والمنصوب كامثلته المذكورة والاصل
حسبك درهم وكفى الله ولا تلقوا ايديكم وثانيهما بالاضافة اللفظية كما لو
والجر في المثال الاول مفعول وفي الثاني فاعل فيكون المجرور فيه
التقدير منصوبا او مرفوعا **قوله** واعراب الفعل غير حقيقي لانه
لم يقتض موجب الاعراب فيه وهو تواردُ المعاني الثلاثة التي سبق
ذكرها **قوله** ولا يدفعه اللفظ والنصب قد سبق ان حق
الاعراب هو ان

اخرجها

الباء زائدة لكم مزيدة ... للمعاد والمحو ... بايديكم الى التهلكة ... اخذه بايديكم ... ولا تلقوا ... هلكة فلان ... بيده اذا ... هلاكها

لم يختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم من ذلك ان لا يكون اختلاف
صيغ الكلام اعرابا فلذا قلنا ان المضمرات مبنية وان اختلفت صيغتها في
احوال الاعراب فاذا قلت هو خارج فهو مبني على انه كناية عن اسم
مرفوع نحو زيد ولذا سمي ضمير مرفوع واذا قلت اياك نضرب فاياك
مبني على انه كناية عن اسم منصوب نحو زيدا ولذا سمي ضمير منصوب ولما
نابت المضمرات مناب الاسماء الظاهرة في الرفع والنصب والجر واحتيج الى
التمييز لما وقع نائبا عن مرفوع عما ناب عن منصوب او مجرور جيء بكل
صيغة ولم يمتنع بنيت بالاعراب لما فيه من سبب البناء الذي ذكرنا
فحصل من اختلافها لصيغ الدالة على ما يدل عليه الاعراب ومنافع
اعراب لكن جنس الاعراب منتف فلذا عبر عنه بالاعراب غير الصحيح قوله
وكل منهما بارز والمراد بالبارز والمستكن قد سبق ذكره قبل والمراد بالمستكن
اللازم ما لا يجوز اسناد ما اسند اليه الى اسم ظاهر او ضمير بارز وبغير
اللازم عكسه قوله فاللازم في اربعة الى اخره لزوم الاستكنان في هذه
الاربعة لكونها مبنية عما فيها من الضمائر فانك اذا قلت انصر فهم كل عالم
بالعربية عند سماعه ذلك ان المراد انصر انت وهكذا تقول في انصر
وتنصر وننصر لانه يفهم من الاول انصر انا ومن الثاني ننصر نحن ومن الثالث
تنصر انت واللفظ للمعنى وقد حصل المعنى فلا حاجة الى اللفظ فان
قلت فعلى ما ذكرت يلزم ان يستكن ضمير المؤنث ايضا في الامر في
استكنانا لازما وكذا ضميرا التثنية والجمع قلت المتصل لا بد له من فاعل
من غير ان يقيد بكونه مذكرا او مؤنثا او واحدا او مثنى او مجموعا
فلزم التمييز بينهن لدفع الالتباس

فجعل

فجعل عدم تغيير اللفظ علامة للواحد المذكر وتغييره علامة لما عداه
لان التغيير طارئ كالتأنيث والتثنية والجمع وعدم التغيير اصل كالواحد
المذكر ففي تعيين الاصل للاصل والطارئ للطارئ طلب تناسب
قوله وغير اللازم في فعل الى اخره اي الضمير المستكن غير اللازم
في خمسة احدها فعل شخص غائب في الماضي والثاني فعل شخص
غائبة في الغابر والتخصيص بالتمييز مذكرا او مؤنثا نحو فعل وفعلت
ونحو يفعل وتفعل والثلاثة الباقية اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وانما لم يلزم الاستكنان في هذه الخمسة لانها يسند ايضا الى
غير ما فيها من الضمائر المستكنة نحو فعل زيد بالاسناد الى الظاهر
وما فعل الا هو بالاسناد الى الضمير البارز وانما اختص الاستكنان
بالمرفوع لانه يفهم بدلالة الفعل عليه لكونه جزءا منه بخلاف المنصوب
والمجرور فانهما لا يفهمان بل يحذفان لكونهما فضلة بتمام الكلام بدونهما
قوله والمنفصل كالمظهر فائدة وضع المتصل هي الايجاز فقولك
زيد نصر بالضمير المتصل فيه اوجز من زيد نصر زيد فاما
المنفصل ففائدة وضعه ان يستعمل في محل ... الفعل نحو هو نصر
وانه يمتنع الفصل بينه وبين الفعل نحو ما نصر الا هو وقوله الى اخره
الجواب عن عدم وضع الضمير المجرور هذا الضرب لامتناع تقديم
المجرور على الجار وامتناع الفصل بينهما فقد امتنع ان يقال ذهبت
زيد الى امتناع ما ذهبت الى الا زيد وبوا بذلك ذهبت الى زيد
وما ذهبت الا الى زيد وان كان القياس يستدعي ان يوضع للمجرور
من هذا الضرب لان المضمر بازاء المظهر

وفي المظهر بحب وبر فكلا فيما هو بازائه قوله انا الي هي انا اصله
ان بنون مفتوحة بدليل قولهم في اللغة الشايعة انا فعلت كذا بدون
الالف لفظا والالف في الوقف لبيان الحركة التي على النون ونحو قوله
انا سيف العشيرة فاعرفوني محمول على اجرا الوصل مجرى الوقف
وقد توقف عليه بالها نحو انه لان الها قريبة من الالف في المخرج
فقامت مقامها في بيان الحركة واختاروا لهم لكونهما من مبدا المخارج
وكون المتكلم مبدا الكلام وتقدمهما على النون ايضا لاختصاصهما بالمبدا
ومجي انا ايضا على الهمزة ليفصل المنفصل على المتصل لانه كالمظهر وهو
مختص بكثرة الحروف وتعين النون لحسنها في الاسم وخفتها في
النطق مع ما فيها من الغنة ونحن لجمع انا من غير لفظه كالنسا للمرأة
وكذا للتثنية واشتق التثنية والجمع من لفظ انا لافتقار التثنية والجمع
الي انضمام بعض الي بعض من جنسه كرجلان ورجال وهنا لا ينضم
الي متكلم متكلم اخر نحو انا وزيد نفعل الغايب اليه واما انت فيضم المخاطب
اليه ولا يقال انا وانا فيستعار من لفظ انا وبني نحن على الحركة لالتقا
الساكنين وعلى الضم لانه اقوى الحركات وهو بالدلالة على الاثنين فما
فوقهما قد قوي فناسب ان يعطى اقوى الحركات ولما ارادوا الجمع انا
زادوا عليه لزيادة المعنى فكثروا النون وابدلوا الهمزة ها
لثقل الهمزة وكونهما من حروف الحلق واسم الضمير فيه انت والتا
للخطاب ووضع انت لمشاركة المخاطب المتكلم في كون المشاهدة له
عليهما وزيادة التا للفرق واختصاص الزيادة بالمخاطب لكونه
بعد المتكلم لكونه منتهى الكلام وانصاف ما فيه

زيادة بالتاخر وتحريك التا لالتقا الساكنين واختلاف حركتي المذكر
والمونث لرفع اللبس واختصاصه بالفتحة لترجح المذكر لان الفتحة
خير من الكسرة ولما عينت الفتحة للمذكر والكسرة للمونث للاصل المقرر
في تحريك الساكن تحركت بالضمة مثل لبيت وانتما وانتم القياس فيهما
انتا وانتوا لان الالف علم التثنية والواو علم الجمع في الرفع الا انهم
رفضوا القياس اذ لو قالوا انتا وانتوا للزم ان يقولوا في هما وهم هوا
وهووا باجتماع حرفين معتلين واجتماعهما مستثقل وغير المتمكن
ضعيف فعدلوا عن هذا المستثقل وابدلوا من واو هووا ميما لاتحاد
مخرج الواو والميم ثم اجروا الباب على منهاج واحد فقالوا انتما وانتم
وضربتما وضربتم ووجه اخر وهو ان للتثنية في المظهرات حرفين
الالف والياء ونونا فارادوا ان يعوضوا عن تلك النون في المضمرات
فجاوا بالميم لانها اقرب الحروف من النون لانهما غنتان في الانف و
قيل لمجيها في عنبر وقدموا عوض النون على الالف لتقع الحالة
بين الاصل والفرع على ما تقدم متجنوب باجرا ثم على جرفوعه لذلك
فان قيل النون في المظهر اعوض عن الحركة والتنوين ولا
وجود لهما في انت فكيف يعوض عنها قلنا المضمر فرع المظهر فيجب
فيه بعوض ما هو عوض عن الحركة والتنوين في المظهر لجريان الفرع
على منهاج الاصل لان ذلك من باب المناسبة وهي مطلوبة وكذا
الكلام في انتم لان انا قبله انتموا لما يجي فيه بالواو التي للجمع في
نحو مسلمون وقدم عليها عوض النون وهو الميم واصل انتم انتموا
بدليل مجي الواو

فيه من الاضطراب والاختلاف ووجوب ثبوتها في المتصلة نحو
نصرتموه حذفت واوه لدلالة النون المشددة في انتن على حذف مثلها في
جمع النساء مقابلة لميم جمع الرجال وبعد التاء في انتن حذفان فلذا بحث عنها
في انتم لان رتبة المذكر على المؤنث فكان احق بان اجواله ان لا يخص
لفظه بحذف لفظها وامتنع حذف الفهما لئلا يلتبس بانتم للجمع وضم التاء
فيهما لان الميم شفوية كالواو فناسب ان يجعل حركة ما قبلها جزء الواو
واشتراك المذكر والمؤنث في انتما وكلتا فيهما للتثنية على ان لا اصالة في الضماير
الاجادة لان لا اجاد فيه وانتن للمخاطبات زيدت النون لكونها علامة
للجمع في نحو نصرن وتنصرن وزيادتها مشددة لان القياس انتمن فقلبت
الميم نونا لمشابهته بينهما ثم ادغمت لاجتماع المثلين وهو للغائب وهي للغائبة
زيادة الحرف فيه كل منهما لما تركيمنه ضمير المتكلم وزيادة الحرفين فيهما
لقربهما من الهمزة في المخرج وانهما خفيفة فاختصت بالخفي وهو الغائب
والغائبة وزيادة الواو والياء فيهما وكثرة دورهما في الكلام ولما قصدوا
تحريك هذه الضماير لانها من الاسماء والاصل فيها الاعراب والحركات من
خواص المعرب امتنع زيادة الالف وان كانت اخف لامتناع تحركها ثم
ان الياء تجد الواو لان ويسر اللسان بحد الشفة والمذكر مقدم والمؤنث
مؤخر فخصص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر او نقول اختصاص الواو
بالمذكر والياء بالمؤنث لان الواو اقوى لافتقار حصول حرفها الى الجمع
خلاف الياء فناسب تخصيص الاقوى بالاصل وهو المذكر لان المؤنث
فرع له لما يتنوع انسا الكتاب وفتح الواو والياء لثقل حركتهما حركة دون
انا وضم الهاء في هو وكسرها في هي للمجانسة لان الفتحة

جزء الواو والكسرة جزء الياء والكلام في هما وهموا وهن على نحو ما
ذكرنا في انتما وانتموا وانتن **قوله** اياي الى اياهن اياها هو الضمير
والحروف التي يتصل به من الياء وغيرها لواحق للدلالة على حال
المرجوع اليه وقيل هو مضمر اضيف الى الياء وغيرها وهو مذهب
الخليل واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا
الشواب ومعناه التحذير من ان يلاعبهن في تزوجهن فلولا ان تلك
اللواحق محكوم على محلها بالاعراب لما انجر الشواب هنا وقيل هو ظاهر
اضيف الى ما بعده من اللواحق وهو مذهب الزجاج واستدل كالاول
على ما ذكره الخليل واستدل لكونه ظاهرا بان الضمير في غاية التعريف فلا
يضاف وقد اضيف في واياء الشواب فلزم ان يكون ظاهرا وقيل اياء
عماد والياء وغيرها من اللواحق مضمر وهو مذهب الكوفيين اذ
لا فرق بين الكاف في اياك وبينها في ضربك وعلى هذا اياء الواحق
والصحيح هو الاول ووجهه ان اللواحق الفاظ اتصلت مبنية بالفظ
واحد وهو ايا بسبب بيان من يرجع اليه الضمير فلزم ان يكون حروفا
لاحقة للدلالة على حال المرجوع اليه المفتوحة في انت والمكسورة في انت
فيما للدلالة على حال من يرجع اليه الضمير وهو ان همزة مفتوحة ونون
ساكنة فالجواب عن قولهم واياء الشواب انه شاذ ووجه فساد
مذهب الكوفيين ان الشيء لا يعمد في هو الكثر منه لان المعتمد هو المقصود
والعماد انما يجاء لاجله ومعلوم ان ما يكون مقصودا هو اعلى رتبة مما
يجيء لاجله واللفظ قال المعني فيلزم ان لا يجعل شيء مما هو الكثر منه
فيبطل مذهب الكوفيين

قوله فعلت الى فعلت بجعل الضمير المتصل في نحو فعلت على حرف واحد لتمائط الفعل ويصير كاحد اجزايه ويستدل لذلك على شدة امتزاج الفعل بفاعله وانما اوثرت التا للمتكلم والمخاطب لان الاجدر هو ان يجعل حرف اللين غير انهم قصدوا تحريك هذا الضمير لقوته بكونه ضمير فاعل وكونه اسما اذ الاصل في الاسما الاعراب والاصل في الاعراب الحركة والحركة مستثقلة على حروف اللين والتا شبيهة بهن لقرب مخرجها من مخرج الواو والمخالفة بين حركات المتكلم والمخاطب والمخاطبة للفرق وتعيين الضم للمتكلم لقوته بدلالته على المذكر والمونث وتعيين الفتح للمخاطب والكسر للمخاطبة لان المخاطب كثير والكثرة تستدعي الفتح لخفته فبقي الكسر للمخاطبة او نقول الكسر جنس اليا وهي من علامات المونث فتعين للمخاطبة فتعين الفتح للمخاطب وجميع ما ذكرنا من زيادة الميم وضم التا وحذف الواو وزيادة النون مشددة في نحو انتما وانتم وانتن جارية في فعلتما وفعلتم وفعلتن لينخرط المتصلات في سلك المنفصلات والالف في فعلا للتثنية والواو في فعلوا للجمع ولم يعوض عن النون فيهما وان عوض عنها في فعلتما وفعلتم والاصل فعلتموا للفرق بين المستكن والبارز والالف في فعلا لتثنية المستكن في فعل في زيد فعل والضمير في فعلتما لتثنية البارز في فعلت والبارز لظهوره اعلى حالا من المستكن فلا يلزم من التعويض ثم التعويض هنا ولم يسووا في الغيبة بين تثنية المذكر والمونث وان سووا بينهما في الخطاب لانه قد امكنهم الفرق في الغيبة بالحاق التا في نحو فعلتا وامتنع ذلك في الخطاب لانه يؤدي الى ان الخطاب فيه بزيادة تا اخرى

يلزم اجتماع التاءين وهو مستكره واما التا في تفعلين فانها جي بها لكون علما لضمير المونث لان التا اوله علم الخطاب ولم يمكن زيادة تا اخرى لاجتماع زيادتين المثانيتين في التاء فاتوا بالياء لانها علم المونث في هذي اما الباقية منها لضماير اللاحقة بالغاير فضماير الاربعة تستكن كوامن او هي تفعل وافعل ونفعل ويفعل وسميت هذه الاحوال بالزوايد في اوله اما تفعل فمشترك لغايبة فيه وعن المخاطب بل لم يدل عليه الا ان تقول يا زيد تفعل وهند تفعل فلا اشكال ان الاول للمخاطب لسبق لذا المذكر وللغايبة في الثاني لسبق ذكرها وتفعلان وتفعلون كفعلا وفعلوا اعراب النون زيدت للاعراب وتفعلان كفعلتما ولم تجي التا في آخره لحصول التثنية بالتا في اوله وتفعلين كفعلت وتفعلان وتفعلون لتثنية المخاطب وجمعه ولم يعوض عن النون فيهما وان عوض عنها في فعلتما وفعلتم لما مر من الفرق بين البارز والمستكن وفي تثنية المخاطبة تفعلان ولا فرق بينه وبين تثنية المخاطب على نحو ما سبق من عدم الفرق في فعلتما وفي جمعها تفعلن كفعلن في الغايب بلا تفاوت والامر مبني على الغابر **قوله** ولفظ المجرور كلفظ المنصوب الا اتحاد بين لفظيهما لما سبق في صدر الكتاب فلفظ المنصوب ما ذكره المتن ولفظ المجرور نحو غلامي غلامنا وغلامك الى غلامكن وغلامه الى غلامهن واستصحاب يا المتكلم في المنصوب نون عماد لتصان الفعل المصون عن الجر عن اخيه وهو الكسر ولذا سميت نون عماد وتسمى نون الوقاية ايضا لهذا المعنى وانما دخلت هذه النون في نحو مني وعني

ولدني وقدني وقطني لئلا تزول بنا وهن بالسكون باتصال يا المتكلم
بهن. قوله ونا للمتكلم اي آخره وجب تسكين ما قبله في المرفوع
لانه ضمير الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو لم يسكن ما قبله يلزم
و[illegible] في كلامهم وتوالي اربع حركات في كلمة واحدة
في نصرنا بفتح البا في نصرنا تحته قوله وكما يضمر المجهول اي كما
يضمر المجهول للايجاز عند دلالة دليل عليه يضمر العامل ايضا لذلك
عند دلالة دليل عليه فاضمار المجهول قد سبق فانت في نصرت زيد
نصرت اضربت فاعلا لدلالة زيد المذكور قبله عليه والفاعل مجهول
الفعل وكذلك اضمار الفاعلين في الفاعلين غير ذلك واما العوامل
المضمرة فمنها ان المصدرية بعد الحروف الستة السابق ذكرها ومنها
ان الشرطية في غير ما استثني من تلك الاشياء المجاب بالفاء ومنها اضمار
رب بعد ثلثة احرف وقد ذكرت الامثلة في المتن واختلف في
المجرور بعد الواو في نحو وقاتم الاعماق والصحيح انه مجرور برب لا
بالواو التي بمعناها لان الاصل في الواو ان لا يعمل بخلاف رب
فاضافة الجار اليها ما هو عامل اولي واضمار رب لكثرة الاستعمال
وقاتم الاعماق معناه ومظلم الاطراف لكثرة الغبار والاعماق جمع
عمق والخاوي الخالي والمخترق والمكان الذي تخترق منه بالسير
قوله فمثلك حبلى قد طرقت لاتيانك ليلا ومرضع بمعنى ذات
ارضاع ولذا لم تؤنثه وان كان صفة امرأة ومثله حايض وطالق
في قول الخليل والهيتها شغلتها عن ذي تمائم اي صبي ذي تمائم

111

وهي جمع تميمة وهي المعاذة والمحول الذي اتى عليه الحول
بلد بلدا اي بلى بعد مفازة والصعود ضد الصبب وجمعهما في
البيت قوله وهذه السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر لان
الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا عند تحقق دليل يدل
عليه وما يدل على اضمار ان المصدرية وان الشرطية فيما ذكر ما ذكر
في اثنا الكتاب والذي يدل على اضمار رب ثبوت الامثلة المذكورة
من الواو والفاء وبل لانها لما اشتهرت في كلامهم بقيامها مقام
رب صارت دليلا على اضمارها ولذا حكم على الله لافعلن
بالشذوذ لعدم شيء في اللفظ يدل على اضمار الجار وان
نصبت الله على حذف الجار وايصال الفعل اليه كان حسنا
قوله ومن ذلك كان اي ومن اضمار العامل في السماعية
اضمار كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والدليل على اضمار كان
وايهما ان حرف الشرط لا بد له من فعل هو رافع وناصب
فالفعل لاقتضاء الشرط اياه وكونه رافعا وناصبا لان خيرا منصوب
ومنصوب الفعل يقتضي مرفوعه وتعين استعمالها كثيرا وكثرة ذكر
يطلب ... خفه وهي في الاضمار من ان شهرتها لكثرة استعمالها
قامت مقام ذكرها اذا لم تذكر والدليل على حذف المبتدأ وهو
جزاء هو ان الفاء جواب الشرط انما يجيء بعد الجملة الاسمية والامر
والنهي والدعاء والماضي الصحيح والا بعد الاخيرة منتفية هنا
فتعين ان يكون ما بعد

كان التزم

الفاعلية اسميته فيلزم ان نقدر المبتدأ لا ان خبرا متعين للخبرية
لكونه نكرة وتعين جزءا وهو لان الكلام في جزء كل جملة لا يركيب الى
قولهم الناس مجزيون باعمالهم فكانه للمبتدأ به جمل الناس كل
منهم يجزى بعمله ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا دليل ايضا
على تعين عمله لوقوعه اسم كان قوله للتمني للسبق الكلام في
التمني ليست بصلة للقول اذ في جعلها صلة لم اخبار لذلك الشخص
بارادته مكة ولا فائدة في ذلك فلا يصار اليه وانما المعنى لاجل التمني
ففيه اخبار له بارادته مكة من لا يعلم بها وفيه فائدة جديدة
قوله لدلالة كونوا هودا لان معناه اتبعوا اليهودية فقلنا لا ملة ابراهيم
وبل للاعراض عن ذلك فقد نصب الاسم بعده فدل على ان التقدير
بل نتبع اذ فيه طلب الناصب مع تحقق الاعراض فصل
ومنه من فعل هذا فقلت زيد باضمار فعله اي زيد مرفوع با
ضمار فعله لدلالة ما سبق وهو من فعل هذا على ذلك لانه سؤال
عن شخص فعله فلا بد من تقدير فعل قبل زيد في الجواب ليطابق
الجواب السؤال بكونه فاعلة قوله وقيل من هذا الى اخره اضمار
الفعل على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
الدليل من المقال الا ان الدليل في نحو بل ملة ابراهيم متقدم على اضمار
الفعل وفي الاضمار على شريطة التفسير متأخر عنه ثم ان تفسير العامل
المضمر اما لفظا او معنى كما في زيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته
ولا يمكن انتصابه بالفعل المؤخر لكونه مشغولا بضميره لانه
مفعول له وليس

لضربت الا مفعول واحد او معنى نحو زيدا مررت به معنى جعلت
على طريقي زيدا مررت به لان مرورك بشخص يدل على جعله
على الطريق ويمتنع ان ينصب مررت لامتناع عمله النصب بدون واسطة ولا
واسطة في زيد اذ حبسنا او بتلازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه
اي اهنت زيدا لان ضرب الغلام اهانة لسيده ويمتنع تقدير
ضربت قبل زيدا لان ضرب الغلام لا يدل على ضرب سيده والرفع
في مثل الصور للابتداء اجود وان كان النصب كثير الاستعمال لعدم
الحاجة مع الرفع الى الاضمار المحوج الى التفسير ولهذا الاضمار مواضع
يكون النصب في بعضها مختارا وفي بعضها لازما ونطاق هذا المختصر
يضيق عن ذكرها فلا علينا ان نعرض بختم الكتاب عن حصرها

فصل قال مؤلف هذا الكتاب احمد بن محمود بن عمر الجندي
غفر الله له ولوالديه وجعله من المخلصين المتبتلين اليه هذا اخر ما جلوته
من ابكار افكاري لم يحظ بخدر نقابها على كثرة خطابها الا كل شهم ذكي
ونظر وفطن لوذعي وقد عنيت بتنقيحها وتكميلها واستفرغت جهدي
في تسويدها وتجميلها لتكون حتى تذكرة لذوي الالباب الى مجالس
اسرار كلام العرب فكم من حائز لقصب السبق في الفضل عادم
لمثله في حيازة الحظ فنطاق الدهر جزاه فاختلس قيد الزمان كثير
الخلس فالمرجو ممن يطالع هذه اللطائف البهية من الاسرار
لا دية ان لا يتبدر الى الجدل فترعه الجدل ليست من
الجدل

شهم

كان يقول ازدرو هدا
كتابه على اطلاق الانتر صاحب
وديوان الكفار كانوا فيه
الذي علم يشتغلون من
الى الادبر فاخر الدهر
وما سلكنا في الدهر

كتاب المنايح ة في عربي

شعر: إذا بحاسبني الجليل بما بي … كانت ذنوبي ثقل لي كيف أغتذب

وقد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة بعون
الله وحسن توفيقه على يد العبد الضعيف
النحيف الراجي إلى رحمة ربه اللطيف إسحق بن
خواجه بن عمر البوكاكي عفا الله له ولوالديه
وأحسن إليهما وإليه آمين رب العالمين
في وقت العصر من شهر جمادى الآخر
سنة تسع وعشرين وسبع مائة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب وصلواته على نبيه محمد الزاهر الأذكى الجامع على الطلب للثواب وعلى آله وصحبه خير الآل وخير الأصحاب أما بعد فإن العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية وأجل أركانها التصريف لأنه يجب على المتعلم للأفعال التي أرادها الله الموفق والمرشد الأفعال على ضربين أصل وفرع بزيادة فالأصل ثلاثي ورباعي فالثلاثي ما كان ماضيه بثلاثة أحرف وهو ستة أبواب الأول فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر والثالث بفتحها في الماضي والغابر والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر والخامس بضمها في الماضي والغابر والسادس بكسرها في الماضي والغابر وما كان مختصا بالباب الثالث لا يكون إلا وعينه أو لامه أحد حروف الحلق إلا أبى يأبى وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة والرباعي ما كان ماضيه أربعة أحرف وهو باب فعلل نحو دحرج وهو باب واحد وقد يكون ستة أبواب تقال لها الملحق بالرباعي وهو باب فوعل نحو حوقل وفيعل نحو بيطر وفعول نحو جهور وفعيل نحو عثير وفعلى نحو سلقى وفعلل نحو جلبب وأما المزيد فهو نوعان مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي فمزيد الثلاثي اربعة عشر بابا وهو على ثلاثة أنواع رباعي وخماسي وسداسي فالرباعي ثلاثة أبواب أفعل وفعل بتشديد العين وفاعل والخماسي خمسة أبواب انفعل وافتعل وافعل بتشديد اللام وتفعل بتشديد العين وتفاعل والسداسي ستة أبواب استفعل وافعوعل وافعول بتشديد الواو وافعال وافعنلل وافعنلى وافعل بتشديد اللام ومزيد الرباعي ثلاثة أبواب افعنلل وافعلل بتشديد اللام الأخير وتفعلل فصل في الوجوه التي أسرف الحاجة إلى إخراجها من المصدر وهي ستة الماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل والمفعول وأما المصدر فلا بد من أن يكون سماعا غير قياسي فإن كان سميعيا فهو سماعي يعني بالسماعي أنه يحفظ كل مصدر على ما جاء من العرب ولا يقاس عليه لأنه لا قياس للمصدر الثلاثي والمصدر غير الثلاثي قياسي وإن كان ميميا ينظر عين الفعل المضارع فإن كان مفتوحا

أو مضموما فالمصدر والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء إلا ما شذ نحو المطلع والمغرب والمسجد والمشرق والمنبت والمجزر والمسكن والمنسك والمفرق والمسقط والمحشر والمجمع بكسر العين وإن كان القياس الفتح وإن كان مكسور العين فالمصدر مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء إلا المرجع والمصير فإنهما مصدران قد جاءا بكسر العين وفي الزمان والمكان بكسر العين هذا في الفعل الصحيح والأجوف والمضاعف والمهموز وأما في الناقص فالمصدر والزمان والمكان مفعل بفتح الميم والعين من جميع الأبواب وفي المثال مفعل بكسر العين من جميع الأبواب واللفيف المقرون كالناقص والمفروق كالمثال وإن كان الفعل زائدا على الثلاثي فالمصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من كل باب يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلا أنك تغير حرف المضارع بالميم والفاعل منه بكسر العين وأما الماضي فلا يخلو من أن يكون الفاعل معروفا أو مجهولا فإن كان معروفا فالحرف الأخير من الماضي مبني على الفتح في الواحد والتثنية ومضموم في جمع المذكر الغائب وساكن في البواقي من جميع الأبواب والحرف الأول مفتوح في الأمر إلا أبواب السداسية والخماسية التي في أولها همزة وصل وهمزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة واست واسم وايمن وهمزة الماضي والمصدر والأمر من الخماسي والسداسي وأمر الحاضر الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وهمزة الوصل مجرورة في الوصل ومكسورة في الابتداء إلا ما اتصل بلام التعريف وهمزة ايمن فإنهما مفتوحة فيهما وما كان في أول الأمر من يفعل بضم العين فإنها مضمومة في الابتداء تبعا للعين وكذلك مضمومة في الماضي المجهول من الخماسي والسداسي وإن كان مجهولا فالحرف الأخير أيضا مبني على الفتح والحرف الذي قبل الأخير مكسور والساكن ساكن على حاله وما بقي مضموم وأما المضارع فهو الذي في أوله حرف من حروف أتين بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على الماضي وحروف المضارع مفتوحة في المعروف من جميع الأبواب إلا من الرباعي أي رباعي كان فإنها مضمومة فيه وما قبل لام الفعل المضارع مكسورة في الرباعي والخماسي والسداسي إلا من تفعل وتفاعل وتفعلل فإنها مفتوحة فيهن وفي المجهول حرف المضارع مضموم والساكن ساكن على حاله والمتحرك مفتوح كله عند لام الفعل فإنها مرفوعة في المعروف والمجهول ما لم يكن حرف ناصب ينصبها أو جازم يجزمها وأما الأمر والنهي فإنهما يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية وجمع المذكر والواحدة المخاطبة وفي البواقي سكون لام الفعل الصحيح وسقوط لام الفعل المعتل سوى جمع المؤنث فإن نونها ثابتة في الجزم وغيره وأمر الحاضر المعروف يحذف منه حرف المضارع وتدخل همزة الوصل إن كان ما بعد حرف المضارع ساكنا وهو مبني على الوقف والمبني على الوقف كالمجزوم في اللفظ وأما الفاعل فينظر عين الفعل الماضي فإن كان مفتوحا فوزنه ناصر وإن كان مضموما فوزنه عظيم وصحيح وإن كان مكسورا فوزنه من المتعدي عالم ومن اللازم يأتي على أربعة أوزان من فرح وزمن بفتح الراء وكسر الميم وأحمر للمذكر وحمراء للمؤنث وجمعهما حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية حمراء حمراوان وعطشان للمذكر وعطشى بفتح العين وسكون الطاء والقصر للمؤنث وجمعهما عطاش بكسر العين وتثنية عطشى عطشيان واقتصرت الراسخ على الثلاثي المجرد المبني وأوزان المبالغة جهور وصديق وكذاب وعقل بضم العين والفاء ونقط بفتح الياء وضم القاف ومدرار وعثير ولعنة بضم اللام وفتح العين فإن سكنت العين من الوزن الأخير يصير بمعنى المفعول وفي تصريف الأفعال المجتمعة ينصرف الماضي والمستقبل والأمر والنهي من المعروف والمجهول على أربعة وجها ثلثة للخاطب وثلثة للغائب وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة ووجهان للمتكلم وحده ومع غيره إلا أنه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الأمر والنهي

والفاعل يتصرف على عشرة اوجه منها جمع المذكر اربعة الفاظ وهي ضاربون وضراب وضُرَّب وضُرَّبٌ

وجمع المؤنث لفظان والمفعول يتصرف على سبعة اوجه منها جمع المذكر لفظان وجمع المؤنث لفظ ونون التاكيد

المشددة لا تدخل على جميع الامر والنهي من المعروف والمجهول والمخففة ساكنة والنون كذلك غير انها لا تدخل في التثنية وجمع

المؤنث والمخففة ساكنة والمشددة مفتوحة الا في التثنية وجمع المؤنث فانها مكسورة فيهما مكسورة في الواحدة الحاضرة

ومضموم في جمع المذكر ومفتوح في البواقي مثال الماضي نصر نصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم

نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرنا ومن المجهول نُصر الى آخره مثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن

تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر ومن المجهول يُنصر الى آخره مثال الامر لينصر لينصرا لينصروا

لتنصر لتنصرا لينصرن انصر انصرا انصروا انصري انصرا انصرن مثال المجهول لينصر لينصرا لينصروا والتنصر لتنصرا لينصرن

لتنصر لتنصرا لتنصروا والتنصري لتنصرا لتنصرن لانصر لننصر وكذلك النهي من المعروف والمجهول الا انه زيدة اوله لا ونقول في

نون التاكيد المشددة لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن لتنصران لينصرنان انصرن انصران انصرن انصرن انصرنان

انصرنان وفي المخففة لينصرن بفتح الراء في الواحد وضم في الجمع ولتنصرن للغائبة وفي الحاضر انصرن بفتح الراء الواحد المذكر

الحاضر وضمها الجمع وكسرها الواحدة الحاضرة من المعروف والمجهول مثال الفاعل ناصر ناصران ناصرون ونُصّار ونُصَّر

بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونُصُر بضم النون والصاد مع التخفيف ناصرة ناصرتان ناصرات ونواصر

مثال المفعول منصور منصوران منصورون ومناصير بفتح الميم منصورة منصورتان منصورات مثال الرباعي

دحرج يدحرج بكسر الراء دحراجا بكسر الدال وسكون الحاء ودحرجة بفتح الكل وسكون الحاء فهو مدحرج وذاك مدحرج

والامر دحرج بفتح الدال وكسر الراء والنهي لا تدحرج بضم التاء وكسر الراء وكذلك تصرف الملحق مثال الرباعي المزيد

اخرج يخرج اخراجا فهو مخرج وذاك مخرج والامر اخرج والنهي لا تخرج بضم التاء وكسر الراء فيهما وقد حذفت

الهمزة في مستقبل هذا الباب كيلا يجتمع همزتان في نفس المتكلم وكذلك حذفت من الفاعل والمفعول والنهي والامر الغائب

وخرج يخرج تخريجا وتخرجة بكسر الراء وفتح الفاء فيهما فهو مخرج وذاك مخرج والامر خرج بكسر الراء والنهي

لا تخرج بضم التاء وكسر الراء وخاصم يخاصم مخاصمة بكسر الصاد ومخاصمة بفتح الصاد وخصاما بكسر الخاء فهو مخاصم وذاك

مخاصم والامر خاصم والنهي لا تخاصم ومجهول الماضي خوصم مثال الخماسي اكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو

مكتسب والامر اكتسب والنهي لا تكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب والامر اكتسب والنهي

لا تكتسب واصغر يصغر بفتح الفاء فيهما اصغرارا فهو مصغر بفتح الفاء والامر اصغر والنهي لا تصغر بفتح الفاء فيهما وتكسر

تكسرا بفتح السين تكسيرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين والامر تكسر والنهي لا تكسر بفتح السين فيهما وتصالح

يتصالح تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح بفتح اللام والامر تصالح والنهي لا تصالح بفتح

اللام فيهما فاما ادثر واثاقل فاصلهما تدثر وتثاقل واصل الثاني تثاقل تصالح فادغم التاء فيما بعدها ثم ادخل

الف الوصل ليمكن الابتداء بها لان الساكن لا يبتدئ به وتصريفه ادثر يدثر ادثرا بضم التاء فهو مدثر بكسر الثاء وذاك

مدثر والامر ادثر والنهي لا تدثر بفتح التاء فيهما وفتح الدال وتشديد في الجميع واثاقل يثاقل اثاقلا بضم القاف فهو

متثاقل بكسر القاف وذاك متثاقل بفتح القاف والامر اثاقل والنهي لا تثاقل بفتح القاف فيهما والتاء مشددة.

هرج يدحرج بفتح الراء ادحرجا بضم الراء فهو مدحرج بكسر الراء

والامر ادحرج والنهي لا تدحرج بفتح الراء فيهما مثال السداسي استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو

مستغفر بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتح الفاء والامر استغفر والنهي لا تستغفر بكسر الفاء فيهما واسهاب يسهاب اسهيبابا

فهو مسهاب والامر اسهاب والنهي لا تسهاب بتشديد الباء في الجميع الا في المصدر واعرورى يعرورى بكسر الدال

الثانية اعديدادا فهو معدودن والامر اعدودن والنهي لا تعدودن بكسر الدال الثانية في الثلاث واجلوذ يجلوذ

اجلوادا بكسر اللام فهو مجلوذ والامر اجلوذ والنهي لا تجلوذ بكسر الواو في الثلاث والواو مشددة في الجميع

واسحنكك يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والامر اسحنكك والنهي لا تسحنكك بكسر الكاف في

الثلاث واسلنقى يسلنقي اسلنقاء فهو مسلنق والامر اسلنق والنهي لا تسلنق بكسر القاف فيهما اقشعر يقشعر بكسر

العين اقشعرارا بسكون العين فهو مقشعر والامر اقشعر والنهي لا تقشعر بكسر العين في الثلاث والراء مشددة

في الجميع الا في المصدر فصل في الفوائد اللازم يصير متعديا باحد ثلثة اسباب بزيادة الهمزة في اوله وحرف الجر في

اخره وتشديد عينه نحو اخرجته وخرجته وخرجت به من الدار وتحذف التاء من تفعلل وتفعل مشددة العين والمتعدي

يصير لازما بحذف اسباب التعدي وبنقله الى باب انكسر وانفعل وباب فعل يصير لازما بزيادة التاء في اوله ولا يجيء

المفعول والمجهول من اللازم لان اللازم من الافعال ما لا يحتاج الى المفعول به والمتعدي بخلافه وباب فاعل يكون من

الاثنين نحو ضاربته الا قليلا نحو طارقت النعل وعاقبت اللص وباب تفاعل ايضا يكون من الاثنين نحو تصافقا وقد

يكون لاظهار ما ليس في الباطن نحو تمارضت اي اظهرت المرض وليس بي مرض واذا كان فاء افتعل من افتعل حرفا من

حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء تصير تاء افتعل طاء نحو اصطبر واضطرب واطرد واطهر واذا

كان فاء الدال والذال والزاء تصير التاء دالا نحو ادمج وادكر بادغام الذال في الدال وازدوج واذا كان الفاء واوا او تاء او قلبت

الواو والياء تاء ثم ادغمت في تاء افتعل نحو اتقى واتسر واتجر والحروف التي تزاد في الاسماء والافعال عشرة مجموعها

اليوم تنساه فاذا كانت كلمة وعددها زائد على ثلثة احرف وفيها واحد من هذه الحروف فاحكم بانها زائدة الا ان لا

يكون فيها معنى دونه وابواب الرباعي كلها متعدية وابواب الخماسي كلها لازمة الا ثلثة ابواب افتعل وتفعل وتفاعل فانها

مشتركة بين اللازم والمتعدي وابواب السداسي كلها لازمة الا بابا استفعل فانه مشتركة وكلمتين من باب افعنلل فانهما

متعديتان وهما اسرنكته واغرنداه معناهما غلب عليه وتهيج ويجيء افعل لمعان للتعدية وللصيرورة نحو اشى

الرجل اي صار ذا ماشية وللوجدان نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وللحينونة نحو احصد الزرع اي حان وقت حصاده

وللازالة نحو اشكيته اي ازلت عنه الشكاية وللدخول في الشيء نحو اصبح الرجل اذا دخل في الصباح وللكثرة نحو البن الرجل

اذا كثر عنده اللبن وبباب استفعل يجيء لمعان للطلب نحو استغفر اي طلب المغفرة وللسؤال نحو استخبر اي سأل الخبر

وللتحول نحو استحجر الطين وخلا اي تغلب الخمر خلا وللاعتقاد نحو استكرمته اي اعتقدته انه كريم وللوجدان نحو

استجاد شيئا اي وجده جيدا وقولهم استرجع عند المصيبة اي قال انا لله وانا اليه راجعون وحروف المد واللين

الالف والعلة والواو والياء وذالك لان فكل فعل ماضي في اوله حرف من هذه الحروف يسمى معتل الفاء ومثالا نحو

وعد ويقظ واذا كان في وسطه يسمى اجوف نحو جال وان كان في اخره يسمى ناقصا نحو رمى وان كان فيه حرفان من هذه

الحروف فان كان في عينه ولامه يسمى اللفيف المقرون نحو روى وان كان في فائه ولامه يسمى اللفيف المفروق نحو وقى وو

ثم ... واسم حرفان من جنس واحد ادغم ولهما في الاخر للثقل ويسمى مضاعفا وكل فعل فيه حرف ...
يسمى مهموز الفاء وان كانت في وسطه يسمى مهموز العين وان كانت في اخره يسمى مهموز اللام وكل فعل خال من هذه
الاقسام الستة يسمى صحيحا وقد مر حكمه في باب الصحيح ونذكر بحث الاقسام الستة على سبيل الاختصار بابا للمعتل
والمضاعف والمهموز الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفا نحو قال وكال ومثاله من الناقص غزا ورمى وتقول في
تثنيتهما غزوا ورميا فلا تقلبان ولا تعلان ايضا من جمع المؤنث والمواجهة ونفس المتكلم لان الواو الساكنة والياء لا تقلب في
موضع يكون سكونها غير اصلي بان تقلب حركتها الى ما قبلها نحو اقامة وتقول في الجمع غزوا ورموا والاصل غزووا ورميوا قلبتا
الفا لانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان احدهما الالف المقلوبة والثاني الجمع فحذفت الالف وتقول غزتا والاصل غزوتا قلبت الواو الفا
وحذفت الالف لسكونها وسكون التاء لان التاء كانت ساكنة فحركت الالف للتثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم وتقول في
المؤنث من الاجوف قلن وكلن والاصل قولن وكيلن فقلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لسكونها وسكون
اللام فبقي قلن وكلن بفتح القاف والكاف ثم نقلت القاف الى الضم والكاف الى الكسر لتدل الضمة على الواو والكسرة على الياء
المتولد من الضم الواو ومن الكسر الياء ومن الفتح الالف والياء اذا انكسر ما قبلها تركت على حالها ساكنة كانت او متحركة اذا كانت
... فما ... يخشى وخشيت والياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو ايسر يوسر وتقول في مجهول الاجوف قيل والاصل
قول فاستثقل ضمة القاف قبل كسرة الواو فاسكنت القاف ونقلت كسرة الواو اليها فصار القاف مكسورة والواو ساكنة ثم
قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة اذا انكسر ما قبلها قلبت ياء والواو المتحركة اذا وقعت في اخر الكلمة وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو
رضي والاصل رضو من الغباوة ودعي مجهول دعا وفي جمع المذكر من المجهول الناقص غزوا والاصل غزيوا فنقلت ضمة الياء الى
الزاي وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو وكل واو وياء متحركة يكون ما قبلها حرف صحيح ساكن تنقل حركتها الى الحرف
الصحيح نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب وكل واو وياء متحركة وقعت في لام الفعل وقبلها حرف متحرك اسكنت ما لم تكن منصوبة
نحو يغزو ويرمي ويخشى قلبت ياء يخشى الفا لانفتاح الشين وتقول في الاسم يغزوان ويرميان ويخشيان وتقول في
الجمع يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزوون ويرميون ويخشيون فاسكنت الواو والياء لوقوعهما في لام الفعل
فاجتمع ساكنان الواو والياء وبعدهما واو الجمع فحذفت ما كان قبل واو الجمع وضم الميم من يرمون لتصح واو الجمع
وتقول في الواحدة المخاطبة تغزين والاصل تغزوين فاسكنت الزاي ونقلت كسرة الواو الى الزاي وحذفت الواو لسكونها
وتقول في اسم الفاعل من الاجوف قائل وكائل في الماضي قال فزيد الالف لاسم الفاعل فاجتمع الفان الف اسم الفاعل والالف
المنقلبة من عين الفعل فقلبت الالف المقلوبة همزة وكذلك كائل واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة النصب نحو
رأيت غازيا وراميا واستغفر الله وتقول في الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام والاصل غازي ورامي فاسكنت
الياء فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقيت التنوين فاذا دخلت الالف واللام سقط التنوين وتعود
الياء ساكنة فتقول هذا الغازي والرامي ومررت بالغازي والرامي وتقول في مفعول الاجوف مقول والاصل مقوول
... بما ذكرنا وتقول في بنات الياء مكيل والاصل مكيول فنقلت حركة الياء الى الكاف فحذفت الياء لاجتماع الساكنين
وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسر ما قبل الكاف صار واو المفعول ياء واذا اجتمعت واوان الاولى ساكنة والثانية
... ادغمت الاولى في الثانية نحو مغزو واذا اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة والثانية متحركة قلبت
... وكسر ما قبل الاولى لتصح الياء وادغمت الياء في الياء نحو مرمي ومخشي وتقول في امر الاجوف قل والاصل
اقول نقلت حركة الواو الى القاف فحذفت الواو لسكونها وسكون اللام وحذفت الهمزة لحركة القاف
... قول لاعادة الواو لحركة اللام وتقول في امر الناقص ليغز وليرم واغزوا